المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

سياسة أمريكا الخارجية في إفريقيا

بعد الحرب الباردة 1991-2016

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص الدراسات الإفريقية

من إعداد الطالبة : **تحت إشراف :**

حمادي دلال **د.مغراوي لقمان**

أعضاء لجنة المناقشة

- د. شيخاوي سليم ..... رئيسا

- د مغراوي لقمان ..... مشرفا و مقررا

- أ. أخلف سارة ..... مناقشة

السنة الجامعية: 2017/2016

شكر و عرفان

بعد توفيق من الله لإتمام هذا العمل :

بجزيل الشكر و العرفان للأستاذ **لقمان مغراوي**، على قبوله الإشراف على المذكرة، و نصائحه القيمة ومتابعته الدوروية كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر إلى طلبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

إلى أمي حبا و حنانا .....

إلى إخواتي و أخواتي كل بإسمه .....

إلى الزوج و عائلته الكريمة.....

إلى جميع العائلة الكريمة .....

إلى كل من إسمهان، إيمان.....

فريد، موسى.....

وكل زملاء و زميلات طلبة العلم.

خطة الدراسة :

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الأول : المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثالث : تأثير تحولات ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الثاني : السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة

المبحث الأول : أهمية القارة الإفريقية في السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثاني : الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية-الإفريقية

المبحث الثالث : أهداف ووسائل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه افريقيا

الفصل الثالث : العلاقات الأمريكية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء :

المبحث الأول : العلاقات الاقتصادية

المبحث الثاني : العلاقات السياسية والأمنية

المبحث الثالث : تحديات السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا.

ملخص الدراسة :

يعد الاهتمام الأمريكي بالقارة الافريقية اهتماما قديما متجددا، غير انه منذ نهاية الحرب الباردة أخذ ملامح ومظاهر وأبعاد مختلفة. لذلك ستشمل هذه الدراسة عرض لمختلف المظاهر والأبعاد التي تتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا بعد الحرب الباردة ، بإعتبارها أهم فترة تجسد تحول السياسة الخارجية الأمريكية عموما وكذا الإهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية خصوصا. كما شهدت وسائل السياسة الخارجية الأمريكية تحولا كبيرا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وقد تجسد هذا التحول من خلال صعود البعد الأمني كمحور الاهتمام الأمريكي بالقارة الافريقية.، مستعملة بذلك مختلف الوسائل تحقيقا لأهدافها في المنطقة المتمقلة أساسا في توسيع مناطق نفوذها وتكريس تفردها بالهيمنة العالمية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي ومنع ظهور أي منافس لها في أي منطقة من مناطق العالم .

Résumé de l'étude :

l'intérêt américain pour l'Afrique est à la fois ancien et nouveau, mais depuis la fin de la Guerre froide cet intérêt a pris différents aspects et dimensions, car durant cette période la politique étrangère americaine a connu un grand changement de manière générale mais aussi vis-à-vis du continent africain. Et aussi, les outils et moyens utilisés par la politique étrangère americaine ont connu un grand tournant suite aux événements du 11 septembre 2001,un changement que l'on constate dans la politique africaine des États-Unis où la dimension sécuritaire est devenu le pivot de la politique étrangère americaine en Afrique, tout en utilisant différents moyens afin de réaliser ses principaux objectifs , étendre ses zones d'influences, confirmer son hégémonie mondiale après la chute de l'Union Soviétique et empêcher l'émergence d'une puissance concurrente dans n'importe quelle région du monde.

Study Sammary :

The American interest in the African continent is renewed old interest , but since the end of the Cold War it has taken on different features , manifestations and dimensions. This study will include a presentation of the various aspects and dimensions of the foreign policy of the United States of America in Africa after the Cold War, as the most important period reflects the transformation of American foreign policy in general , as well as American interest in the African continent in particular . US foreign policy has also undergone a major transformation after the events of September 11,2001. This transformation is reflected in the rise of the security dimension as the focus of American interest in the African continent ,using various means to achieve its objectives in the region , mainly expanding its areas of influence and consecrating its exclusivity to global hegemony after the fall Soviet Union and prevent the emergence of any competitor in any region of the world .

مقـــدمـــة

مقدمة :

شكلت مختلف الأحداث والتطورات التي تلت نهاية الحرب الباردة مباشرة، أهّم الإعتبارات والمعالم لتشّكل نظام دولي جديد، أحدث ذلك تحولات أساسية في السياسة الخارجية لأطرافه، بل وأثرت على نمط التفاعلات الدولية بشكل أشمل.

وباعتبار أنّ النظام الدولي إنتقل من صيغة الثنائية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شكل هذا المحفز الأساسي لهذه الأخيرة لإعادة النظر في توجهاتها الخارجية وتطوير إهتماماتها بما يتناسب ومعطيات المرحلة الجديدة لحماية مصالحها الحيوية.

فتفوق الولايات المتحدة الأمريكية جعلها تسعى إلى الهيمنة العالمية ، وتعمل بشكل دؤوب لتطبيق مناهجها التغريبية، وتدعيم تسلّل إيديولوجيتها في مختلف مناطق العالم بما في ذلك القارة الإفريقية ، أين اتسعت سياستها لتستوعب مناطق نفوذ إستراتيجية لم تكن ضمن نطاق أولوياتها.

فإفريقيا التي كانت في وقت قريب لا تعتبر من المناطق الحيوية التي تستهدف الإهتمام الأمريكي، أصبحت اليوم من بين أهم القارات في المنظومة الفكرية لصناع القرار الأمريكيين، لتصل إلى حد التأسيس لما يعرف بالشراكة الأمريكية – الإفريقية خصوصا بعد وصول إدارة كلينتون إلى البيت الأبيض؛ أين تم تقويم توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه القارة، وإعادة ترتيبها نتيجة لازدياد أهيمة المرتكزات الإستراتيجية التي أصبحت تقوم عليها العلاقات بين الطرفين.

هذا خصوصا إذا سلمنا بأهمية الموقع الإستراتيجي للقارة السمراء وثرواتها الطاقوية والطبيعية المتنوعة وطبيعة الخطوط التجارية... ومايشكله كل هذا من أهمية كبيرة، يمكن أن تصبّ في مصلحة للولايات المتحدة الأمريكية.

كما شكلت أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة مهمة لتعزز أهمية القارة الإفريقة في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظهرت تحولات إستراتيجية أمريكية جديدة تمثلت في مكافحة الإرهاب.

فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن الإرهاب والجرائم الدولية وانتشار أسلحة الدمار الشامل هي تهديد لمصالحها الأمنية القومية، وبالتالي دعم إفريقيا وتعاونها معها هو أمر ذو أهمية حيوية بالغة، فالحقائق الموضوعية إذا جعلت أمريكا تعطي أهمية كبيرة للقارة الإفريقة في توجهات سياستها الخارجية ، نظرا لأهمية هذه القارة في منظومة السياسة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة أساسا في تتناولها لواحد من أهم الإهتمامات البحثية في حقل العلاقات الدولية، يتعلق الأمر بالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية في فترة مابعد الحرب الباردة، أين أصبحت دراسة وفهم آليات عمل السياسة الخارجية الامريكية ضرورة تفرضها تطلعاتها المتنامية لإبقاء السيطرة والهيمنة على النظام الدولي، خصوصا بعدما اتسعت سياستها لتستوعب مناطق نفوذ تشمل مناطق من مختلف القارات، مع ماتمثله القارة الإفريقة من أهمية إستراتيجية وحيوية لهذه الدولة في توجهاتها الكونية. كما تعرف هذه القارة الكثير

من التناقضات وظلت لفترة طويلة منطقة نفوذ حيوية للقوى الأوروبية الكبرى، أين عرفت العديد من التدخلات المباشرة من أجل تمرير بعضا من مصالحها، وهو مايكسب الدراسة أبعادا أخرى خصوصا إذا أضفنا إلى هذه الإعتبار النزعة التنافسية بين القوى الكبرى على مصادر الطاقة والموارد الأولية ومحاولة فتح الأسواق الخاصة بها.

تكتسي الدراسة أهميتها أيضا، من خلال أهميتها الإستراتيجية والأمنية التي تحظى بها القارة في محاولة منا توضيح الإستراتيجيات الأمريكية التي إنتهجتها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لتحديد مختلف التهديدات التي ترى فيها الإدارة الأمريكية تحديا لمصالحها القومية.

إشكالية الدراسة :

دراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تعني محاولة فهم الإنشغالات والتساؤلات التي تدور في أذهان صناع القرار قبل وضع أي استراتيجية تجاه منطقة معينة، وباعتبار أن دراستنا تتمحور حول سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية في إفريقيا بعد الحرب الباردة، ومن هذا المنطلق فإن الدراسة تبحث في طبيعة ومسارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه القارة بهدف معرفة مدى قدرتها على التكيف مع مختلف التطورات الحاصلة في هذه الفترة ومدى إمكانية تحقيق أهدافها في المنطقة.

إلى أي مدى بقيت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ثابتة تجاه القارة الإفريقية في فترة ما بعد الحرب الباردة؟

تندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

- ماموقع القارة الإفريقية في أجندة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ؟
- ماهي العوامل المؤثر في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا؟ وماهي أهدافها وسبل تحقيقها؟
- أهم التحديات التي تواجه سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في إفريقيا؟

للإجابة على هذه الأسئلة وضعنا **الفرضيات** التالية:

- كلما زادت مكانة القارة الإفريقية في أجندة السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية كلما زاد إهتمام هذه الأخيرة بالتطورات الجديدة في إفريقيا.
- إذ كانت أمريكا تسعى لتغليب المصلحة الإقتصادية فإن أولويتها هو الأجندة الأمنية .
- تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لبسط سيطرتها على الأوضاع في القارة الإفريقية بهدف تعزيز هيمنتها الجيو–إقتصادية والأمنية على وجه الخصوص وحفاظا على مكانتها العالمية.
- كلما زاد التنافس الدولي بالقارة الإفريقية لعديد القوى الكبرى كالصين و فرنسا،كلما وسعت الولايات المتحدة الأمريكية من انتشارها بالقارة .

مجال الدراسة :

- **المجال الزماني** : لقد تم تحديد مدة هذه الدراسة بفترة ما بعد الحرب الباردة من 1991 إلى 2016 ونظرا للتطورات الحاصلة في المنطقة من تدخلات عسكرية وتحولات اقتصادية وغيرها فلا يمكن ترك هذه التطورات الهامة دون أن نتعرض إلى شيء من تفاصيلها.

- **المجال المكاني** : تغطي الدراسة مجالين مكانيين كونها تعالج السياسية الخارجية الأمريكية في إفريقيا وهما الولايات المتحدة الأمريكية والقارة الإفريقية.

المناهج والاقترابات :

سيتم الإعتماد في هذه الدراسة على مقاربة منهجية أو نوع من التكامل المنهجي، بغية الإلمام بكل جوانب الظاهرة محل الدراسة، كون أن موضوع الدراسة يحتاج إلى أكثر من منهج حسب وجهة نظرنا.

المنهج التاريخي: والهدف من استخدام المنهج التاريخي في هذه الدراسة ليس سرد الوقائع التاريخية ووصفها، وإنما أيضا الإستفادة من الجانب التحليلي التفسيري الذي يمدنا به هذا المنهج من خلال التطرق إلى الخلفية التاريخية لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية وما صاحبها من أحداث متعلقة بها.

المنهج التحليلي: لتقديم رؤية تحليلية منطلقة من الفرضيات العامة، لتفسير الظاهرة المدروسة.

المنهج الإحصائي: و يمكن تعريف المنهج الإحصائي بأنه **:** أحد أساليب وصف الظواهر ومقارنتها، وإثبات الحقائق العلمية المتصلة، شأنه شأن أساليب الإستنتاج المنطقي ، إلا أنه يختلف عنها في كونه يعتمد التعبير الرقمي عن الظواهر التي يتناولها بالبحث عن طريق القياس المباشر، كالطول، و الوزن، و العمر، و الثمن و غيرها ، أو بدلالة وحدات أخرى كالرتب ، الذكاء و الظواهر الأخرى التي قد تبدر عصية على القياس **.** و الإحصاء – في العادة – عبارة عن عملية جمع البيانات الإحصائية عن الظواهر المختلفة و التعبير عنها

رقميا. و هو بالمفهوم الحديث جمع البيانات ، ومراجعتها، و تصويبها ، وتبويبها ، ثم تحليلها، و تفسيرها [1] ، فالمنهج الإحصائي يستخدم البيانات الرقمية ، لأجل الإستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو إنتقائها.

وفي هذه الدراسة توظيف للمنهج الإحصائي في عرض إحصائيات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأفريقية.

و تمّ توظيفه بغية الحصول على أرقام وبيانات، تبرز تطور السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه القارة الإفريقية، بالإضافة إلى تحديد مختلف الإعتبارات وتطوّرها، والّتي تعتبر أساسية لفهم سياسة أمريكا الخارجية، مع قياس هذه المتغيرات المختلفة ثم قياس حركتها.

منهج صنع واتخاذ القرار: يتم الإعتماد في هذه الدراسة على عملية صنع القرار كمنهج لتحليل السياسة الخارجية. كمنهج مهم بغية تحقيق الأهداف الوطنية بحيث يشمل هذا المنهج تحديدا زمنيا لتحقيق هذه الأهداف، ومختلف الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق هذه السياسة. هذه العملية من حيث طبيعتها لا تعدو ان تكون محاولة خلق الإتصال الضروري بين الواقع السياسي والاهداف القومية، ومن ثم سعي صانع السياسة إلى تخطي الحواجز التي تفصل الأهداف بالإمكانيات.

[1] شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي** (الجزائر: حقوق الطبع للمؤلف، 1997)،ص.92.

الدراسات السابقة :

هذه عملية إطلاع على مختلف المراجع ، لم نجد دراسات بنفس الصياغة التي تم طرحها. سياسة أمريكا الخارجية في إفريقيا بعد الحرب الباردة.

إلا أن هناك عدة دراسات مشابهة و التي تعرضت إلى السياسة الخارجية الأمريكية و تتمثل هذه الدراسات في :

1- رسولي أسماء، مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010.

2- كتاب : د جميل مصعب محمود .بعنوان : تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وإنعكاساتها الدولية ، الذي صدر في عمان الأردن في طبعته الأولى سنة 2006، حيث إعتمد على دراسة هذه السياسة في فترة ما بعد الحرب الباردة وأقصى فترة أحداث 11 سبتمبر 2001 وهي أهم فترة في سياسة أمريكا تجاه إفريقيا.

3- قاسم أسماء أمينة ، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وإنعكاساتها على الدول المنطقة 2014/2003، مذكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة الجيلالي بونعامة ، خميس مليانة 2015/2014.

تقسيم الدراسة :

لمعالجة الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث ستناول في الفصل الأول الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية من خلال التطرق إلى المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية .

وكذلك المؤسسات الصانعة للقرار في السياسة الخارجية الأمريكية وتأثير تحولات ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية .

أما الفصل الثاني فخصصناه للسياسية الخارجية الأمريكية إتجاه إفريقيا لما بعد الحرب الباردة من خلال التطرق لأهمية القارة الإفريقية في السياسة الخارجية الأمريكية وكذلك الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية الإفريقية وكما سلطنا الضوء على أهداف ووسائل السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا.

أما الفصل الثالث فتناولنا فيه العلاقات الأمريكية مع دول إفريقيا "جنوب الصحراء" من خلال ثلاث مباحث تطرقنا فيها للعلاقات الإقتصادية و كذا العلاقات السياسية والأمنية أما الأخير فكان لتحديات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة .

الفصل الأول :

الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية

تمهيد :

مع نهاية الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أعظم قوة في العالم بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي ، الذي كان له أثره على الساحة الدولية و ما صاحبته من تغيرات على مختلف المستويات ، و بالتالي أصبح المفكرين و الدارسين للسياسة الخارجية يولون إهتماما كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية .

ومن بين النتائج التي أسفرت عليها الحرب ، أصبح القرار الأمريكي يؤثر ويتأثر بالعوامل والمتغيرات الخارجية .

شهد العالم تحولات عديدة بعد نهاية الحرب الباردة من بينها قضايا أخرى مثل أحداث 11 سبتمبر 2001 وحرب العراق 2003 وغيرها وهذا ما أدى بتطور السياسة الأمريكية وتغيرها ، كذلك نجد كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي لديهما التأثير الخاص على السياسة الداخلية والخارجية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما يوفر البيئة التنافسية لصناع القرار والتأثير عليهم .

المبحث الأول: المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية :

1- *الواقعية الجديدة* new Realism:

التي ركزت على الأمن، وتعد الواقعية الجديدة كإمتداد للواقعية الكلاسيكية التي تعتمد في الأساس على ثنائية (القوة، المصلحة) في تفسيرها للعلاقات الدولية، حيث يتم تحديد الأمة لمصالحها بالقوة ، كما أنها ترفض إعتماد السياسة الخارجية الأخلاقية والتي تعد بمثابة استسلام,[1] نجد من بين أهم المؤسسين و أحد رواده **كيسنجر** الذي يعتبر كمرجع أساسي في السياسة الخارجية الأمريكية,[2] و أيضا **كنيث والتز**[3]، وحيث شهدت النظرية انتشارا واسع في مجال الدراسات العلمية و خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن مستوى التحليل الأساسي عند **والتز** هو النظام الدولي أي " بنية النظام الدولي[4] " و التي هي فوضوية ذلك لضمان سلطة مركزية عليا لحماية الدول ، فإن توزيع القوة يعد متغيرا مستقلا وتصرفات الدول هي المتغير مستقلا و تصرفات الدول هي المتغير التابع، وبهذا فالنظام الفوضوي يضع للدول الفرص و القيود في بيئة تنافسية مع عدم منع استعمال القوة من أجل إمكانية إستعمالها المحتمل.

وعلى غرارهما كان على الولايات المتحدة الأمريكية استغلال ضعف وتراجع الإتحاد السوفياتي بعدوانية أكثر لزيادة صعوباته في حين دعت روسيا لكي تنضم إلى مؤسسات متعددة الأطراف ،إلا أن الواقعيين الجدد يقرون بأن الدول الكبرى تمنع أي بروز للدول العدوانية .

---

1 زكريا فريد ،من الثروة الى القوة(**الجذور الفريدة لدور امريكا**،مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط1، 1999)، ص. 211.

2 قبيسي هادي، **السياسة الخارجية الأمريكية (بين مدرستين:المحافظية الجديدية والواقعية**، دار العرب للعلوم الناشرون، بيروت، ط 1،2008) ص. 58.

3 كينيث والتز (محلل سياسي أمريكي ولد في 1924،ميشغان،وتوفي 2013،أستاذ العلوم السياسة جامعة كولومبيا، مؤلف هاما في مجال نظرية العلاقات الدولية، واحد مؤسستي الواقعية الجديدة أو الواقعية البنيوية). **www.britannica.com**في : نوفمبر/2016، 24:13).

4 WWW.BAC35.COM /T571–TOPIC in 10/11/2016: 18h10m.

ورغم اختلاف قدرات الدول إلا أنها تجتمع في نفس الأهداف وبالتالي هو الذي يبين تركيبه النظام الدولي و إحتمالية النزاعات وحسب رأي **والتز** أن الثنائية القطبية ساهمت في إستقرار الوضع الدولي وتجنب حرب عالمية .

وبالتالي أصبحت فرضية الواقعية الجديدة أن كل الدول تسعى للحصول على الأمن و البقاء والإستمرار، بدلا من سعيها للحصول على القوت .

حيث يتجلى لنا في هذه النظرية اتجاهان وهما الواقعيون الدفاعيون والواقعيون الهجوميون[1]، إلا انهما يتفقان فيما يخص أن الأمن هو أكبر حافز لجميع الدول في نظام الفوضوية، إلا أن الإختلاف بينهما يتجلى في تطبيق الأمن حيث يذهب الهجوميون إلى أن إدارة الأمن في غالب الأحيان في تبني استراتيجيات التوسع و الهجوم، حيث يعتقد **روبرت جلبين** [2] أن إعلان حرب وقائية ضد القوى المتصاعدة يعد أمرا ذا جابية، أن **مير شايمر** يؤكد أن الواقعيين الجدد بأن النظام الدولي هو حلبة صراع و الدول تنتهز فرص استغلال بعضها البعض حيث أن العلاقات الدولية ليست في حالة حرب مستمرة إلا أنها في حالة منافسة شديدة على الأمن ، أما فيما يخص التعاون الرسمي فنجد أن الواقعيون الهجوميون متشائمون فالنسبة **لميرشايمر** انه يأخذ صيغة التحالف المؤقت و أن صديق اليوم هو عدو الغد خاصة في عصر العولمة فيما يميزه تضارب المصالح وأهداف الدول .

وبالتالي هذا ما يدعم النظام الدولي الفوضوي ومنه الخوض في نزاعات لا بد منه، حيث وان نداء الدول بنزع السلاح بعد بمثابة دعوة لدول أخرى مستعدة للتوسع و الهجوم. وحسب **ميرشايمر** تعتبر

[1] القحطاني علي حسين، **مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية** (مجلد 48،عدد2 ،جانفي 2001) ،ص. 319.
[2] روبرت جلبين، ولد 1930باحث في الإقتصاد السياسي الدولي ،أستاذ جامعة في برينستون. متخصص في الإقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، قيادي في الواقعية الجديدة.www.amazon.com في :(2016/11/03 :14:12).

المكاسب النسبية أكثر أهمية من المكاسب المطلقة للدول و بالتالي فعلى الرؤساء المواصلة في سياستهم الأمنية لإجهاد وإضعاف قوى أعدائهم وذلك بزيادة قواهم النسبية على رؤساء الدول الأخرى[1].

بما أن الدول تسعى لحماية نفسها وضمان بقائها فهذا بعد بمثابة تهديد للدول الأخرى وبالتالي تتبع نفس الأسلوب لإنها غير متأكدة من إمكانية استخدامها ضدها[2].

فالمعضلة الأمنية كرخاء خصوصا عند سقوط القوى الكبرى و عندما يكون احتمال الهجوم اكبر من الدفاع، وهذا ما يروج له وبعض المفكرين الأمريكيين بالنسبة لإمتلاك إيران للنووي وبالتالي يجب دفع وتشجيع الدول لزيادة المكاسب النسبية في عالم الفوضى وبالتالي فالتعاون يعترضه عائقان أو لها عدم إذعان الدول وثانيها الخوف من الخيانة والغش.

حيث يرى هذان الإتجاهان لهما نفس التفكير حول إمكانية النزاع بحيث أن الدفاع يعد التأمين الحقيقي ضد العدوان.

حيث أن الواقعيون الدفاعيون ينادون بالأمن، أما الواقعيون الهجوميون فينادون بالقوة و التوسع.

فيقول **فريد زكريا** : " إن الدول لا تتوسع عندما تكون قادرة ولكن عندما ينبغي عليها ذلك"[3].

حيث غير **ستيفن والت** ميزان القوى بميزان التهديد لأجل نشأة التحالف ويعتبر التهديد من توزيع القوة وبقاء الدول مضمون بقدراتها العسكرية أو تحالفاتها مع الأخرين.

حيث ركز منظري الواقعية الدفاعية حول أهمية توزيع عوامل القدرة للدول من بينهم : **جرفيس، يوازن، غلاسير، وعان أفيير** الذين يركزون على التقنية لتحسين الإتصالات لتمكينهم من المصادر الإقتصادية.

---

[1] Steven L .Lamy , **The Globalization of World Politics**,(Oxford University Press ,3 rd edition, 2005) , P 212.

[2] WWW.BAC35.COM/T571–TOPIC in : 10/11/2016

[3] زكريا فريد، مرجع سابق، ص. 17 .

و يذهب **كنيث والتز** للتأكيد على الأهمية الجغرافية وإمكانية إحتوائها على المواد الأولية ، و كما إنتقد كل من **ميرشايمر** و**والتز** حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق مما ارتكبته هذه الأخيرة من تضليل و التصريح الكاذب وارتكاب جرائم حرب[1].

حيث ظهر في الواقعية تيار جديد يسمى " إسقوار الهيمنة" الذي يسعى إلى الهيمنة عن طريق دعامة إقتصادية وتكنولوجية كبيرة لتحقيق الأهداف "الهيمنة " التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية .

2- الليبيرالية الجديدة : " *new liberalism* ":

ظهرت في أمريكا وهي من النوع الشمولي التي تميل إلى تحرير المجال الإقتصادي من سيطرت الدول وجعل هدفها تحرير السوق.

ويبرز هذا التيار الجديد مع بداية السبعينات بعد أحداث 1973 إلى ظهور الوظيفة و الوظيفة الجديدة، قد إنتشرت بشكل كبير في الفكر الإقتصادي الأمريكي على يد كل من " **توماس فريدمان وجوزيف صموئيل ناي[2] وكيوهان**" .

وقد هدفت الليبرالية الجديدة الى الخروج من الإطار الضيق للسيادة الوطنية والتحول الى دعم المؤسسات الإقليمية و الدولية، حيث كان من البديهي أن تصرف الدولة يبين العلاقة بين المجتمع المحلي و المجتمع العالمي، وذلك بالتركيز على الإعتماد المتبادل وبالتالي عملة هذه النظرية على

[1] Steven L.Lamy , Op , cit , pp , 211 – 212.

[2] جوزيف صموئيل ناي،(من مواليد 1937 في جنوب أورانج، المحلل و المنظر للعلاقات الدولية. ورئيس مجموعة أمريكا الشمالية في إطار اللجنة الثلاثية منذ عام 2009).www.geni.com في:(2016/11/11 : 10:33).

التطور الى آفاق أكبر من الحقل الإقتصادي للدولة، للنظر في مشاكل الدول الفقيرة لإيجاد حلول عن طريق المؤسسات المالية و الإقتصادية .

وضع **دايفيد بالدوين** أربع تصنيفات للنيو ليبيرالية حيث هناك التجارية التي تدافع و تأييد التجارة الحرة والتبادل التعاوني لتدعيم بناء السلم العالمي[1].

إن من عوامل إزدياد الإعتماد المتبادل بين الدول في مختلف المجالات حيث برزت أجندات جديدة حول بعض القضايا الدولية (تهديدات أمنية، إرهاب دولي، المخدرات ...) إن حسب النيوليبيرالية، الدول تسعى لتحقيق أهدافها ومكاسبها المطلقة على عكس النيو واقعية " أن عقلانية ومنطق الدول تتحتم عليها مراجعة تصرفاتها التعاونية مع باقي الأطراف حيث أن النيو ليبيرالية تؤمن بسلاسة أكثر تعاون في بيئة متداخلة المصالح بشكل كبير، حيث لا تهتم بتوزيع القوة بقدر ما تهتم بدور الهويات المحلية في تفسير السلوك الخارجي.

يرى رواد هذه النظرية أن الهيمنة الأمريكية تزيد من فرص السلام الديمقراطي عن طريق تقليص الصراعات، وحيث يعتبر "**فو كوياما**" إن الولايات المتحدة الأمريكية نموذج عالمي للديمقراطية الليبيرالية[2] ، و يرى أن طريقة الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة قوتها ليست بالقوة وإنما بإعادة تشكيل الأمم المتحدة والمؤسسات العالمية.

قراهام أليسون : التهديدات الأمنية الجديدة تتطلب خلق أنظمة عالمية و الإقليمية[3].

روبرت كيوهان : إن أحداث 11 سبتمبر 2001 خلفت ائتلاف واضح واسع ضد الإرهاب لذا فهو ليتم استعمال القوة الاستباقي الموحد مثل الحرب ضد العراق أحادية من طرف **بوش** الابن .

---

[1] Steven L.Lamy , Op , cit , p , 213.

[2] قاعود يحي سعيد ، **أطروحات فوكوياما وهانتنغتون والنظام العالمي الجديد** ،(دراسة تحليلة مقارنة، 2015)، ص.115. https://booksgoogle.dz/books. في : (2016/12/05).

[3] Graham Alison ,**Harvrard Kennedy Scohool ,(** https:/ www. Hks .harverd. Edu/) in :(16/12/2016).

3- البنائية *constructivism*:

وتعد البنائية من بين المفاتيح لدراسة العلاقات الدولية[1]،حيث أن "**نيكولاس أنوف**" هو اول من استعمل هذا المصطلح في دراسة العلاقة الدولية 1989 وهو أحد المدافعين عليها[2]، في هذه الفترة ظهرت مقاربات مجددة رافضة عقلانية النيوواقعية والنيوليبرالية .

تعتبر البنائية أحد أهم هذه النظريات، حيث اعتبرت همزة وصل بين التيارات الوضعية السابقة والتي أدت بعدها، وهو انه لم ترفض عليا بعض الفرضيات السابقة وأدخلت أبعادها وعوامل جديدة أهملت سابقا والتي كانت من أهم العوامل التي تسيدت في تراجع الإتحاد السوفياتي وهذا ما فشلت فيه المقربلت السابقة .

يؤكد البنائيون على أولوية المعايير على المبنى المادية التي أصبحت تؤثر على مدرسة العلاقة الدولية[3]، وبالنظر للظروف و الزمان نهاية الحرب الباردة التي عجلت في تفجير عن حروب عرقية للمحافظة على هوية الأقليات ومن جهة تأثير العولمة زادت المخاوف الخصوصيات الثقافية المحلية.

يعتبر القانون الدولي المعاهدات الدولية و الأعراف أحد أهم هذه المعايير ومنه فان السياسة الخارجية الأمريكية مدفوعة بالعقيدة الإيديولوجية أكثر من أنها مدفوعة المصلحة وطنية.

[1] J. Samuel Barkin, **RealistConstructivisn** : (RethinkingInternationl Relations Theory, Cambridge University, Press ,March 2010,)p 155.
[2]Graduateinstitute.Ch(14 juin 2011). In 20/12/2016 :17 :50).
[3]Maja Zehfuss ,**Constructivisn in International Relations**:(The Politics Of Reality.2002).p2, https:// books. Google .dz / books. In(21/12/2016).

يؤكد **أرنست ماي** على الأهمية المركزية للثقافية و الهوية حيث جاء فيها سؤالا واحد "من نحن"[1]، حسب **كامبل** خلال الحرب الباردة ،فان السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تأسست على فرضية حماية الهوية الوطنية من خلال الخطر الشيوعي المحدد الهوية الأمريكية .

تجادل البنائية بان الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت على استعمال الأسلحة النووية واستبدالها بالأسلحة الذكية وذلك برافع أخلاقي و المحافظة على المعايير الدولية، ومنه اتخذت طريقة القوة الناعمة عبر تصدير و نشر ثقافاتها إلى كل أنحاء العالم لما لها من قدرة على جلب الاتباع والتقليد والتأثير عن طريق الحجة ،عوض القوة الصلبة عن طريق الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر وسائل الإعلام و الاتصال[2] للدفاع عن القيم الغربية و الأمريكية.

حيث انتقدت إدارة **كلينتون** و **كوندوليزارايس** لإستبدالهما بتسمية المصلحة القومية بـ"المصالح الإنسانية " التي تؤدي الى تعزيز الحرية والسلم والرفاهية في العالم.

نجح **بوش** في حشد التأييد و توحيد الرأي العام الأمريكي بدافع المعيار الأخلاقي عن طريق الدفاع عن العالم بإستعماله للقوة العسكرية ووضع العراق في صورة العدوان التي التهديد السلم في العالم.

أخذت إدارة **بوش** الإبن بنفس الأسلوب لتبرير تدخلها في افغانستان والعراق بوضع **صدام حسين** في صورة الدكتاتور لكن الإنتقاء كان حسب **كريس براون**[3] فإن هذه الحجج المتعلقة من طرف الولايات المتحدة و حلفائها لخدمة مصالحها الخاصة.

---

[1]Ernest R.May, « **Who Are We §** » ,(March / April 1994,).https:// www Foreignaffaires. Com in :(22/12/2016:22:20.)

[2]Joseph S. NyeGr **, The Paradox Of Amirican Power (Why The World , OnlySuperpowerCan't Go It Alone**.OxfordUniversityPress , 7 March 2002). P. 39.

[3]Chris Brown,**The New Agenda For International Relations :(fromPolarization In World Politics ,** ''The Normative Framework of Post-Cold War International Relations '',Oxford :Blackwell Publishers,2002),P.151.

كخاتمة لهذا الجدل يمكن القول بعد أزمة التهديد الشيوعي انقسم الأمريكيون بين من يؤيدون الوحدة والعزلة و بين من أرادوا الإنخراط في القضايا الدولية، و حتى من أيدوا هذا اختلفوا هم أيضا بين الأحادية و الإشتراك مع بقية الأطراف، حيث أعطى **كلينتون** أهمية للمصلحة الإنسانية على مصلحة الدولة، و**رايس** أن السياسة الخارجية يجب أن تكون ذات مرجعية أساسها الوعي بالمصلحة القومية .

إن أكبر هاجس و اكبر هدف للولايات المتحدة الأمريكية هو الآمن ولذا فإن الواقعية الجديدة دعمت الهيمنة الأمريكية في حماية مصالحها، ورأت النيوليبيرالية أن للحد و التقليل من التهديد الأمني لابد من تفعيل التعاون الدولي، فأما البنائية إعتبرت أن عدم استقرار السياسية الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية مرده أن المعايير والمذاهب التي تعمل أمريكا من أجلها غير معرفة سياسيا.

المبحث الثاني : محددات السياسة الخارجية الأمريكية :

تعتبر عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية معقدة نظرا للفروقات التي يعرفها المجتمع الأمريكي، وكذا النخبة هذا من جانب ومن جانب آخر المؤسسات و الهيئات الرسمية و الغير رسمية التي يمر عليها وصولا إلى عناصر التأثير الكثيرة، وهكذا نظرا لكبر حجم الدولة وإلتزاماتها الخارجية وإنفتاح النظام الأمريكي، لإضافة إلى عوامل أخرى خارجية التي تساهم بقدر العوامل الداخلية في –التأثير على – عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

1-المحددات الداخلية (مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية):

أ -الجهاز التنفيذي :

يعد الرئيس حسب الدستور الأمريكي هو صاحب السلطة في الهيئة التنفيذية ومن خلال الصلاحيات الممنوحة له فهو يمارس دورا مهما في عملية رسم السياسة الخارجية[1] وبالتالي فالرئيس يتمتع بنفوذ في مجال السياسة الخارجية وهذا حسب الأستاذ **ستيفن واين** مختص بشؤون الرئاسة:

" عند ذكر السياسة الخارجية الأمريكية فإننا نفكر دائما بالرئيس : فمنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية "[2]

إلا أن الكونغرس يقوم بدور المراقب بالنسبة لأعمال الرئيس و حيث نجد **والفر نورث** يقول :

[1] Https:// www .whitehouse. gov/1600/executive-branch in :(17/12/2016.23:22).

[2] Stephen Wayne,**De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats**-(Unis,Revne électronique de département d'Etat des Etatsunis, volume5, N1, mars-2000).http://usinfo.state ; gov/journals /itps/0300/ijpf/frwayn.htm.in : (19/12/2016.21 :05).

"ان الدستور يمنح الرئيس السلطة اللازمة لإتخاذ كافة القرارات وتنفيذها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية"[1].

وحيث نجد وزارة الخارجية كهيئة رسمية في الجهاز التنفيذي والذي تنتمي إليها بعض الوكالات مثل وكالة التنمية الدولية .

الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح، حيث نجد أن الوزارة مقسم وبالتالي نجد إدارة أوروبا وشؤون القارة الأمريكية، شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرق أدنى آسيا، شؤون المنظمات الدولية، وفيما يخص التقسيمات الفنية فنجد الشؤون القانونية والإقتصادية والمراسيم والتخطيط السياسي والاتصال[2] .

وإلى جانب وزارة الخارجية نجد كذلك إلى جانبها وزارة الدفاع والتي تلعب دورا هاما في الشؤون الأمنية و التدخلات العسكرية.

فنجد أن كلا من كاتب الدولة في شؤون الدفاع و رئيس هيئة الأركان العامة يساهمان في الخيارات و البدائل فيما يخص السياسات الخارجية وذلك في إجتماع مجلس الأمن القومي كما تقوم القيادات الميدانية على تطبيق العمليات العسكرية وذلك تنفيذ القرارات الرئاسة [3].

كذلك أن مجلس الأمن القومي و الذي يعد كهيئة حكومية له دور في القيام بالإستشارة وكذلك تحديد البرامج الإستراتيجية في مجالات كالدفاع و السياسة الخارجية و الشؤون الإقتصادية وذلك من طرف كبار المسؤولين في الدولة، هذا ودون تجاهل وكالة المخابرات المركزية وأهمية الدور الذي تقوم به من توفير للمعلومات النادرة ثم تحليلها و تقديمها للمجلس وغالبا ما تقدم لرئيس الجمهورية، كما تستخدم الوكالة كذلك لمعالجة قضايا سرية في الخارج من أجل تحقيق أهداف مسطرة في السياسة الخارجية نجد من بينها إسقاط كل من حكومتي إيران و غواتيمالا سنة 1945و 1954.

[1] السليمي منصف، **صناعة القرار السياسي الأمريكي**،(ط1، مركز الدراسات العربي – الأوروبي ،باريس ،1997)، ص .ص. 170.171.
[2] Htts:// www .whiteouse. gov/1600/executive-branch.in :(23/12/2016 :23:55).
[3] السليمي منصف، مرجع سابق ، ص.ص. 170.171.

وكما شهدت الفشل سنة 1957 في إسقاط الحكومة السورية[1] ونظرا لعلاقاتها الجيدة مع زعماء العالم فهي تستعمل ذلك من أجل تحليل المعلومة أو الموقف قبل تجسيده وخاصة فيما يتعلق بالتدخلات العسكرية الخارجية [2].

ب – الجهاز التشريعي :

حسب النظام الأمريكي[3] , يعد الكونغرس بمثابة السلطة التشريعية حيث يتكون من مجلسين، مجلس النواب ومجلس الشيوخ وحيث يتألف هذا الأخير من 100 عضو عن كل ولاية يمثلها عضويين لمدة ستة سنوات ويجدد الثلث كل سنتين وحيث يشارك الأعضاء في عملية صنع القرار وهو الشيء الذي زاد من استقلالية الأعضاء وقدرتهم على ممارسة دورهم بصفتهم الفردية[4].

حيث نجد مجلس النواب الذي يتألف من435 نائب منتخبين لمدة سنتين، حيث حدد الدستور الأمريكي صلاحيات الكونغرس في مجال السياسة الخارجية ومن بين أهم هذه الصلاحيات نجد[5] :

- الموافقة على المعاهدات الخارجية المقترحة من طرف الرئيس بأغلبية الثلثين في مجال الشيوخ.
- كذلك يتوافق على تعيينات الرئيس من السفراء و المسؤولين في الشؤون الخارجية والإعتراف بالدول.
- ونجد له حق إعلان الحرب والرقابة على بيع الأسلحة رغم أن الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة.
- كما للكونغرس صلاحية تأسيس الإدارات الحكومية (وزارة الخارجية و مجلس الأمن القومي والوكالات ذات الصلة بالسياسة الخارجية وجميع فروع القوات المسلحة).

---

[1] **من يصنع السياسة الأمريكية اتجاه العرب ،**(مجلة البصيرة ، العدد 7 ، 2004)، ص.28.

[2] السليمي منصف،مرجع سابق، ص.ص، 200. 206.

[3] عثمان محمد عثمان حسين، **النظم السياسية و القانون الدستوري**،(دار المطبوعات الجامعية،إسكندرية،2001)، ص.350.

[4] قاسم أسماء أمينة ، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية إتجاه إيران و إنعكاساتها على الدول المنطقة** ،(مذكرة شهادة ماستر في العلوم السياسية 2015)،ص 28.

[5] HTTPS:// www.Whitehouse.gov/1600/legislative-branch in:(28/11/2016: 20:30).

- يتمتع كذلك بصلاحية الموافقة على الميزانية العامة المقترحة من الحكومة بما فيها من ميزانية الدفاع والمساعدات الخارجية[1] وبالتالي نجد انه بالرغم ما يخوله الدستور أو النظام الأمريكي من صلاحيات للكونغرس فغالبا ما يكون هناك تضارب مع مؤسسة الرئاسة حول إتخاذ وتنفيذ القرارات نجد فيما يخص العلاقة بين الكونغرس والبيت الأبيض في السياسة الخارجية حسب **أندرو بنيت** الذي يعتبر الكونغرس له السلطة الأكبر فيما يخص الشؤون الدولية المتعلقة بالتجارة الدولية على عكس ما يتعلق بالحرب والتي تبرز بسلطة البيت الأبيض وكذلك في حفظ السلام والتدخل العسكري الإنساني[2].

ج- الجماعات الضاغطة:(المجمع الصناعي العسكري – اللوبي الإسرائيلي)[3] :

تتعلق بمجموعات مختلفة لكن تشترك في هدف واحد وهو المصالح، حيث تمارس الضغط على صناع القرار لتحقيق مصالحها ، وشهدت الولايات المتحدة توسع كبير لهذه الجماعات نظرا لإنتشار الشركات الإقتصادية الكبرى و إنشاء الهيئات الدينية و كذا الجماعات المهنية والنقابات والجمعيات وغيرها[4].

ج-1 المجمع الصناعي العسكري :

ظهور المصطلح في خطبة **إزنهاور** سنة 1961 مبينا التحول والتغير الذي طرأ في المؤسسة العسكرية، حيث أصبحت المصالح مرتبطة بإزدياد التسلح وعرف بتحالف العسكريين والصناعيين الذين

[1] غازلي عبد الحليم :**السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه افريقيا** ط1:(القاهرة دار الكتاب الحديث 2015)،ص. 293. 296.
[2] العطري ميلود: **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه امريكا اللاتينية**،(مذكرة ماجيستارفي العلوم السياسية،2008)،ص. 44.
[3] يعرفها الأسود صادق في كتابه**"علم الإجتماع السياسي "** على أنها جماعة من الأشخاص تربطهم علاقات إجتماعية خاصة ذات صفة دائمة أو مؤقتة بحيث تفرض على أعضائها نمطا معينا في السلوك الجماعي، وقد يجتمعون على أساس وجود هدف مشترك أو مصلحة مشتركة بينهم يدافعون عنها بالوسائل المتيسرة لديهم WWW.AL-Nnas.Com.في: (2016/12/25، 21:15).
[4] André Mathiot , **Les « Pressure groups » aux Etats-Unis** ,(revue françaice de science politique,Vlume2,N3,Presses Universitaire de France, juillet- septembre 1952), pp.461.462.

سيستفيدون من صنع وبيع الأسلحة ومدى تأثيرهم على صناع القرار، وحسبهم يمكن تمويل المشاريع العسكرية بالضرائب إلى المواطنين وذلك لضمان أمنهم ، حيث بلغ عدد الشركات المتعاقدة مع البنتاغون لأكثر من 230 ألف شركة نجد من بينهم **لوكهيد مارتن** و **بوينغ** و **رايثيون** لصناعة الصورايخ المضادة , فأصبح الهدف الأساسي لهذه الشركات مضاعفة الأرباح[1].

ج -2 اللوبي الإسرائيلي :

يعد أقوى جماعات الضغط تأثير في صناع القرار في الولايات المتحدة من أجل وضع سياسة خارجية موالية لإسرائيل فلولا مقدرة اللوبي على معالجة النظام السياسي الأمريكي لكانت العلاقة بين إسرائيل و الولايات المتحدة أقل حميمية ها هي اليوم وبالتالي يمثل اليهود الأمريكان وعدة تنظيمات من بينها لجنة الشؤون العامة الأمريكية – الإسرائيلية **AIPAC** ، والعديد من كبار المسؤولين منهم **روبرت بارتلي** رئيس تحرير سابق في WallStreet و **وليام بنبت** وزير تعليم سابق[2].

وكذلك أعضاء في الكونغرس كذلك مثل **ديك آرمي** وغيرهم وكذا تواجدهم في مراكز الفكر والبحوث و معاهد الدراسات زيادة على ذلك أنهم يمتلكون عدة شركات كبيرة في مختلف المجالات كالسلاح والبترول و صناعة التكنولوجيا وهذا ما يوفر لهم القوة والموارد في الداخل كما في الخارج.

ويعود الفضل اللوبي الإسرائيلي فيما يخص الإعانات والدعم المادي والدبلوماسي الذي تقدمه الولايات المتحدة وهذا مقابل أو ثمن عدم إدانة إسرائيل بإستعمال حق الفيتو[3].

---

[1] العطري ميلود : مرجع سابق،ص.45.

[2] John J. Mearsheimer&Stephen.M.Walt, **the israel lobby end U.S. Soreijn Policy**,(review of books published, volume 28,N,6,Marche 23 ,2006),pp.14-15.

[3] Ibid,pp,19-20

حيث لعبت وسائل الإعلام، دورا بارزا في إظهار إسرائيل في صورة الضحية وهذا بفضل سيطرة اللوبي على القطاع الإعلامي[1].

ولإنها تعد من بين التقنيات التي يستخدمها اللوبي أي الوصول إلى وسائط الإعلام وكسب نفوذ داخلها يساعد على كسب شعبية و دعاية[2] .

إلا إن هذه المكانة الخاصة التي توليها الولايات المتحدة للوبي تلقى إنتقادا وهذا الإنتقاد من الأكاديميين أكثر من السياسيين –نظرا لعدة إعتبارات منها الإنتخابات[3] – خاصة بعد الحرب على أفغانستان و العراق والتي زعزعت صورة أمريكا في العالم، حيث حذرت من نتائج هذه الجماعة، ونجد من بين مؤيدي غزو العراق **كيسنجر**[4]، أما **برجنسكي** فيعتبر أن هذا اللوبي هو ما أدى إلى تشويه المكانة التي تحظى بها.

ويبقى الهدف الأول و الأخير من وراء هذه الجماعات و تحقيق المصالح والربح لهذه الشركات أو الجماعات والحفاظ دائما على أمن و إستقرار إسرائيل.

د – القوة الدينية (عامل الدين) :

يعتبر الدين القيام بواجبات وشعائر والإلتزام بها، وحيث نجد في الولايات المتحدة العديد من الديانات مهما إختلفت من مسحيين أو مسلمين أو يهود، حيث تمنع الولايات المتحدة إتخاذ دين رسمي لها و تسمح بالتدين حتى في الحياة السياسية وبهذا أصبح المجتمع الأمريكي الأكثر تدينا من المجتمعات الأخرى، و بهذا حيث أصبحت أمريكا تشهد عدة مؤسسات و جامعات دينية.

---

1 ميرشايمر جون ج. و ستيفن م .والت ,**اللوبي الإسرائيلي و السياسة الخارجية الأمريكية**,(ترجمة أنطوان باسيل ,ط2, شركة المطبوعات للتوزيع والنشر,بيروت لبنان,2009),ص.20.

[2] أخميس حنان، **جماعات اللوبي و الضغط الامريكي**: (Arabic/ https://www.bahethc-enter.org في:2016/12/25: 23:33).

[3] ميرشايمر جون ج. و ستيفن م .والت ,مرجع سابق,ص.21.

[4] القبيسي هادي مرجع سابق،60 .ص.

وبالتالي أصبح العامل الديني هو المحرك لسياسة الدول الخارجية نظرا لأهميته في الحياة اليومية وتكوين الهوية وكذلك الثقافة ومنه أصبح يعد الركيزة الأساسية للتوسع من الداخل نحو الخارج في السياسة الخارجية الأمريكية.

حيث نجد ان الأغلبية الأمريكية يمثلها البروتستانت الذين ينقسمون لثلاث أقسام (الأصوليون وهم المنغلقون و الليبراليون المسيحيون وهم أكثر تفتحا من الأصوليون، أما القسم الثالث فهم الإنجيليون و يمثلون الأغلبية و ينادون بالعداء ضد العالم ويروجون لصدام الحضارات .

حيث نجد أن الدخول للعراق 2003 كان له توجه سياسي وحسبهم "الإنجيليون" أن أمريكا لديها مسؤوليات بنشر القيم في العالم[1] وهذا يمكنهم من استعمال القوة العسكرية لأنهم يمتلكون الحق في ذلك.

إن رواد الحزب الجمهوري وعلى رأسهم بوش الإبن المنتمون إلى تيار اليميني المسيحي[2]، الداعمون لإسرائيل.

وحسب رأي "**جير فيس**" أن بوش متشبث بهذه الفكرة لما له علاقة مباشرة بحياته الشخصية التائهة والفاسقة سابقا، لذا أصبحت الحرب على الإرهاب قضية شخصية[3].

و هذا ما يميز خصوصية واستثنائية المكانة الأمريكية بالتالي ضرورة فرضها لقيمها من خلال السياسة الخارجية.

1عوفي عبد الرحمان علي، **دور الدين في السياسة الخارجية الأمريكية 2001-2012**،(كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الملك سعود2015)،ص.67.

[2] المرجع نفسه، ص. ص .63 -64

[3] المرجع نفسه، ص. 214.

هـ – مـراكـز الـبـحـث :

تساهم مراكز البحث بشكل فعال في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية وذلك نظرا للطابع اللامركزية للنظام السياسي الأمريكي [1].

لقد تم إنشاء أول مركز بحث سياسي في عام 1910 تحت اسم معهد **كارينجي** الذي أسمه "**بيتسبيرغ**" ويبلغ عددها حاليا 2000 مركز ويزداد تأثير مراكز البحث خاصة في مجال الدفاع و الإستخبارات[2] ، كما يختص كل بحث على تخصص جغرافي معين ، ويمكن التمييز بين المراكز ذات التمويل الذاتي و المراكز الممولة حكوميا .

ومن بين هذه المراكز نجد مجلس الأمن الإقتصادي 1992، ومعهد الدراسات الإستراتيجية والدولة، وتكمن أهمية مراكز البحث في كونها تساهم في نشر الوعي وتعبئة الرأي العام وصياغة الأفكار والسياسة[3] ، كما أنها تقوم بعمليات التنظير للسياسة الأمريكية.

و الـرأي الـعـام :

يعد الرأي العام الأمريكي من أهم المؤثرات في السياسة الخارجية الأمريكية[4], لاسيما مع تطور تقنيات الإتصال والإعلام، ومن المؤسرات التي تساهم في تشكيل الرأي العام وسائل الإعلام والإتصال وكذا مراكز البحث سواء الحكومية منها أو المستقلة ، إضافة إلى الإستقطاب الحزبي، كما تلعب وسائل الإعلام و الإتصال ، دورا في قياس ورصد إنطباعات وتوجهات الرأي العام[5].

---

[1] John J . Mearsheimer & Stephen. M ,Walt ,op,cit, p, 253.

[2] العطري ميلود: مرجع سابق ص 50.

[3] John J . Mearsheimer & Stephen. M ,Walt ,op,cit, p,26.

[4] القبيسي هادي:مرجع سابق ،ص.8 .

[5] قاسم أسماء أمينة,**التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران و إنعكاساتها على الدول المنطقة 2003-2014** ,(مذكرة ماستر, كلية الحقوق و العلوم السياسة ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة) ، ص.33.

فعلى سبيل المثال، الرأي العام الأمريكي لا يوافق على التدخلات الأمريكية إلا في المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية[1]، ولا يرحب بالتدخلات التي تحمل خسائر مادية و بشرية كبيرة[2].

2 - المحددات الخارجية :

إن المحددات التي تفرزها البيئية الدولية تلعب دورا هاما في السياسة الخارجية للدول ، فيتأثر السلوك الخارجي لهذه الأخيرة للسلوك الوحدات الدولية الأخرى[3].

يبنى عادة سلوك الخارجي للدول على حسب ردة الفعل للدول الأخرى سواء كان الفعل ايجابي أو سلبي كما يلعب العامل الخارجي دورا هاما في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية.

حيث نجد عوامل عديدة لها نفس الأهمية في التأثير على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، ونجد من بينها النسق الدولي و توزيع القوة فيه و بالتالي يجب أن يكون هناك ترابط وتفاعل في هذا الأخير .

وهذا ما استفادت منه الولايات المتحدة عند تغيير المنظومة الدولية من القضية الثنائية إلى الأحادية وتزعمها للعالم، وهذا ما ساهم في فرض سياساتها رغم فقد ظهرت فواعل رافضة للهيمنة الأمريكية منها تنظيمات إسلامية و منظمات غير حكومية مناهضة للسياسات الأمريكية .

وما يزيد الولايات المتحدة قوة نجد أنها تحوز على مقعد دائم أما تأثير كبير في هيئة الأمم المتحدة والى جانبها نجد الفائدة التي تعود على الولايات المتحدة جزاء التحالفات التي تجريها مع الأوروبيين من خلال فرض وجهة نظرها خاصة في المسائل الأمنية وذلك داخل الحلف الأطلسي وقد

---

[1] Joseph S. Nye.Gr .op .cit.p.63 .

[2] العطري ميلود:مرجع سابق،ص .54 .

[1] رقولي كريم، " **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**: **مقاربة معرفية ومفاهيمية للسياسة الخارجية** "،(عدد 5, جوان2016)،ص. 107.

جسد ذلك في أحداث 11 سبتمبر 2001 من خلال التصريح الذي قام به الأمين العام لحلف الشمال الأطلسي بدعم هذا الأخير للولايات المتحدة عسكريا والسماح لها باستخدام كل من المجال الجوي والموانئ والمطارات في أوروبا[1].

إضافة إلى هذا نجد الولايات المتحدة كعضو في العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي والشركات المتعددة الجنسيات وغيرها.

ونظرا لمكانة للولايات المتحدة و تأثيرها القوي في قرارات الصندوق النقد الدولي على الدول في فرض شروط المتعلقة بالإصلاحات السياسية والإقتصادية مقابل المساعدات المادية التي يمنحها هذا الصندوق، وبالتالي الولايات المتحدة الأمريكية ستكون أكبر مستفيد من هذه الشروط كونها أكبر دولة مساهمة في الصندوق تطبيقا للسياسة الخارجية الأمريكية[2] .

[1] العطري ميلود ،مرجع سابق،ص.56.
[2] المرجع نفسه,ص.57 .

المبحث الثالث : تأثير تحولات ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية :

1 طبيعة التحولات :

إن إنهيار الإتحاد السوفياتي لم يكن نتيجة لمواجهة عسكرية أو غيرها وإنما كان لإعتبارات داخلية و شخصية ، حيث كانت الأوضاع الداخلية الدول أوروبا الشرقية تشير لتشكيل المعارضة حول أساليب آليات التعامل مع الشؤون اليومية للمواطنين هذا من جهة وجهة أخرى نجد ان المعسكر الغربي تمكن من بناء دولة الرفاه الإجتماعي ، حيث تتمركز أساسا على تحيين مستوى معيشة الأفراد .

حيث عرف رواد مدرسة نهاية الإيديولوجية " School The End Of Ideology "أن تراجع الأحزاب اليمنية و اليسارية عن بعض توجهاتها من أجل الوصول للرفاه الإجتماعي سيؤدي ذلك للإدماج في تيار واحد يركز لرفاهية الأفراد [1] وبالتالي فنهاية الصراع الإيدولويوجي الداخلي قد يؤدي إلى نهايته على المستوى الدولي.

وبالتالي جاء قرار تفكيك الإتحاد السوفياتي على أساس الرغبة في التغيير ووضع أسس ومبادئ أخرى سواء للنظام الإجتماعي السياسي والإقتصادي ومنه انتهاج استراتيجية تضمنت تحسن الوضع المعيشي للمواطن .

[1] بوقارة حسن ،**السياسة الخارجية ، دراسة في عناصر التشخيص و الإتجاهات النظرية للتحصيل** (طبع بمنطقة دار هوده – الجزائر 2012)، ص. 193.

ومنه هناك ثلاث تحولات أساسية بعد الحرب الباردة تمثلت في الجانب ٱلإستراتيجي أين أصبح العالم بدون معالم واضحة وثابتة، أما التالية في الجانب الإقتصادي وهذا جراء العولمة والذي أدى إلى ظهور عالم بدون حدود (الدولة الأمة).

وأخيرا الجانب الإيديولوجي بعد سقوط الإتحاد السوفياتي ليبقى هناك عدو و منه يجب خلق عدو جديد ليحل محل العدو السابق.[1]

ونجد من جهة أخرى ، للماركسيين رأيهم الخاص فيما بخصوص أية قرارات أمريكي جديد بعد الحرب الباردة، أنهم بعد نهاية الإستقرار المبنى الثنائية هناك مرحلة من المنافسة الجيوسياسية و التي سينجر عنها عدم الإستقرار ومخاطر أكثر مما سبق.

إلا أن هذا التحول صاحبه تغيير العديد من الدول لنظامها الإشتراكي إلى الديمقراطي و أخذها بآلية حرية السوق و بهذا ظلت الولايات المتحدة تبحث عن العدو الجديد لتبرير سياستها و دعم استمرارية المصالح الرأسمالية وبالتالي تفشي الأوليغارشية في الشق العالمي وسيطرة الولايات المتحدة على العالم، وهناك برزت الفروقات بين الشمال والجنوب و منه لم يعد شامل الثقة موجودة خاصة في قضايا العالم الثالث لأن الولايات المتحدة تفرض وجهة نظرها الخاصة دائما و على الجميع الإمتثال لها.

[1] حشود نور الدين، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة**:(من التفرد إلى الهيمنة 1990-2012) .دفاتر السياسة و القانون العدد 9 في جوان 2013 ,ص. 380.

2 مظاهر التحول السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية الحرب الباردة:

إن من مظاهر التحول الذي ظهر بعد الحرب الباردة نجد ثلاث نقاط أساسية :

على المستوى الإستراتيجي : ظهور عالم بدون معالم ثابتة .

المستوى الإقتصادي : سمحت العولمة بروز عالم بدون حدود .

المستوى الأيديولوجي: تفاعلية الشيوعية خلقت عالم بدون عدو واضح و منه وجود عدو جديد شرق– غرب.

و عليه وجدت الولايات المتحدة نفسها في عالم بدون حدود ولا معالم ولا عدوا، مما عجل الإدارة الأمريكية تبحث عن دورا.

و هذا ما أدركه المفكرون الأمريكيون بعد الحرب الباردة، وطبقا عدة نظريات فكرية إيديولوجية واقتصادية وعسكرية.

ولكل وجهة أفكارها ورؤيتها في الدفاع والحفاظ على المصالح الأمريكية فلابد من إيجاد أو خلق عدو لمنع ظهور أي مصدر تهديد عملا للمقولة "إذا لم تصنع مستقبلك فإن الآخرين سوف يصنعون لك هذا المستقبل" .

كما تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى فكرة القوة الناعمة التي أطلقها الأكاديمي **جوزيف ناي** مع بداية تسعينيات القرن ا لماضي، و يكمن جوهر ها في قدرة تأثير أمة معينة على أمم أخرى، وتوجيه خياراتها العامة ، بإستعمال نظامها الإجتماعي و الثقافي لجذب الدول الأخرى بدلا من الإعتماد على

الإكراه والتهديد، وبعبارة أخرى تعبر القوة الناعمة عن قدرة عن الإحتواء الخفي والجذب اللين، وتعبر عن جاذبية النموذج وقدرته على الإغراء، كما يرى **أرنست ماي** بأن القوة الصلبة و الناعمة.

يعملان بشكل متقابل وبالتالي بإزدياد مساحة الأول ستصغر من مساحة الثاني، و حيث ظهر تأثيرها من خلال الإنتصارات الأمريكية لبعد الحرب العالمية الثانية.

ما يميز بعد انتهاء الحرب الباردة 2001- 1990 تراجع الجانب الإيديولوجي ليحل محله الإقتصادي والعسكري خاصة على غرار التحولات الدولية و ظهور الأحادية القطبية، و بالتالي كان **لبوش** الأب بصمته البارزة و يعرف ما يود الوصول و القيام به و بعد تفوق العراق على إيران في حرب 8 سنوات و عدم تدخل الولايات المتحدة بهذا الشأن ما أعطى دفعا للراحل "**صدام** " لإحتلال الكويت، وإنشغال أمريكا بإنهيار الإتحاد السوفياتي، إلا أن ذلك كان تهديدا مباشر للمصالح الأمريكية الحيوية بالمنطقة[1].

حيث أن أمريكا لن تسمح بسيطرة أي دولة على بترول المنطقة وكان الهجوم على العراق في1991عام وبالتالي تراجعت القوات العراقية .

إضافة على ما سبق نجد من بين أبرز التحولات، إنسحاب قوات الإتحاد السوفياتي من أفغانستان عام 1989 وإنتصار المقاومة الأفغانية التي كانت تدعمها الولايات المتحدة، سقوط جدار برلين 1989، وإنهيار الإتحاد السوفياتي 1991.

[1] حشود نورالدين:مرجع سابق،ص.ص.380-384 .

و يجدر الإشارة إلى أن ما ميز حكم **بوش** الأب هو تركيزه على شؤون السياسة الخارجية على حساب الشؤون الداخلية و كان هذا ثمن خسارته للعهدة الثانية و بذلك تولى **بيل كلينتون** الرئاسة وتغيرت معه آراء الإدارة حول القوة العسكرية الغير كافية للمضي قدما.

و فيما يخص الأمن القومي، جاء من خلال لجنة مختصة أن الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة شاركت فيما يفوق أربعين تدخلا وخلال الحرب الباردة ستة عشرة تدخلا .

حيث أن ما ميز فترة حكم **بيل كلينتون** أنه ركز خلال عهدته الأولى على الشؤون الداخلية معتبرا أن السياسة الخارجية إمتداد للسياسة الداخلية، أما في العهدة الثانية و حسب التطورات العالمية عادت القضايا الخارجية للظهور مجددا.

بعد التركيز على المسائل الداخلية كالبطالة والفقر والصحة والضرائب وغيرها، توجه الإهتمام بما خلفه **بوش** الأب في تدخله العسكري في الصومال وعدم إتمامه لهذه المهمة الصعبة، ومما زادها صعوبة هو ميلشيات التحالف الوطني الصومالي تحت قيادة **محمد فرح عيديد** و الذي استفاد من إرتباك الجيش الأمريكي حينما إستهدفوا المدنين الصومال، الأمر الذي زاد من حدة الصراع و الخسائر لكلا الطرفين، هذا ما إستدعى إرسال قوات خاصة عام 1992 لأنهاء المهمة لكنها فشلت في ذلك، على يد **عيديد** الذي تمكن من تسجيل خسائر و أضرار للطرف الأخر و قتل ثمانية عشرة 18 أمريكي و جرح ثمانية وسبعون 78 آخر بالإضافة إلى أسار طيار، و حيث وردت هذه الوقائع عبر قنوات التلفزيون[1] مما شكل صدمة للشعب الأمريكي، و طالب الكونغرس بإيضاحات للموضوع ،فيما وقع العبئ على البيت الأبيض .

[1] المكان نفسه.

هذا ما دفع لسحب القوات و إنهاء التواجد العسكري في الصومال، و جاءت الصومال لتضيف عقدة زيادة على عقدة الفيتنام ولعل هذا يجعل أمريكا تحد من الخسائر البشرية.

أما فيما يخص المرحلة الآتية ، فإن **جورج بوش** الإبن هو الذي يتولى رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي يصف فترة حكم الرئيس **بيل كلينتون** بأنها أهدرت في الكلام الفارغ .

و بالتالي إن ما ميز هذه الفترة ما يسمى " **بالحرب الإستباقية**" ومنه أعيد للعقيدة العسكرية ثوبها الإيديولوجي التي تقوم على الردع المقابل الذي كان في الحرب الباردة و الذي غيرته أمريكا إلى الردع الأحادي و هي الأقرب إلى الإرهاب[1].

شهدت الولايات المتحدة تحولات عميقة في سياستها الدفاعية التي شملت كل من المؤسسة العسكرية كذلك فيما يخص هجمات 11 سبتمبر 2001 و بما يحمله من دلالات و تهديدات تمس الآمن القومي الأمريكي و مصالحه الدولية، حيث دعى كيسنجر لرد إنتقامي عبد هذه الحادثة [2].

حيث نجد من بين أهم الأهداف الأساسية للآمن القومي، تحقيق الرفاهية الإقتصادية عبر ضمان الإستقرار في الأقاليم الأساسية في العالم ، التي لها علاقة تجارية معها كإستيراد السلع من نفط وغاز طبيعي، أما الرفاهية فتشمل المحافظة على قيادة الولايات المتحدة بمجال التنمية و كذلك المؤسسات المادية و التجارية. تعمل أمريكا من اجل تغيير النظام الدولي بهدف وصولها الى تحقيق ما سعيها ومصالحها التالية :

- الوصول الى النفط بدون اي ضغوطات .
- توفر الآمن و ضمان توفر الوظائف و الحفاظ على النمو الاقتصادي الغربي.

[1] حشود نورالدين، ص.ص،384- 386 .

[2] القديهي هادي،مرجع سابق ،ص.60.

– السماح للغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة و بسط النفوذ على العالم وإتباع النظام الغربي .

– تمكين الشركات المتعددة الجنسيات من سيطرتها على التكنولوجيا وسلطة المال والمعلومات وإلغاء الدولة الوطنية وبالتالي تقييده حرية الإرادة الوطنية خاصة في صنع القرار السياسي.

– شن حروب إستباقية وتدمير الحكام والقادة والجماعات التي تهتد أمريكا، وسميت هذه الدول بمحور الشر.

في حين تستمد الولايات المتحدة قوتها لقيادة العولمة من ثلاثة عناصر :

– أولها قوة إقتصادية ذات أبعاد دولية ، بإعتبار الدولار كعملة عالمية والذي يكون ثمنا لكل المنتجات سواء الصناعية أو الزراعية أو النفطية ، وبالتالي فالولايات المتحدة تطبع الدولار و العالم يشتريه.

– و الثانية فتمثلت في قوة التكنولوجيا و بفضلها أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية، قاطرة النمو والتقدم العالمي الذي ساهم في توسع المؤسسات المالية و البنوك في الأسواق العالمية ، إذا يقدر حجم التبادل اليومي في الأسواق ب 1500 مليار دولار .

أما العنصر الثالث فهو قوة العلم و المعرفة والإختراعات والأفكار الجديدة التي تتمتع بها المؤسسات العلمية و هذا ما يمكنها من التفوق العلمي في مختلف المجالات الأمر الذي يحفز الأدمغة على القدوم الى لولايات المتحدة الأمريكية.

هذا ونجد أن هجوم 11 سبتمبر 2001 شكل تهديد للآمن الوطني ما إستدعى إعادة النظر في الإستراتيجية الأمنية العالمية.

حيث كان هناك مصدرين للحدث الأمريكي الرسمي و الإعلام.

من خلال التحقيقات الأمريكية فهذا العمل هو إرهابي نفذ تحت إمرة **أسامة بن لادن** صنيع المخابرات الأمريكية ، المنقلب على الولايات المتحدة .

إلا أنه و بعد هذه الهجمات طرحت عدة تساؤلات حول أحداث 11 سبتمبر 2001 من طرف الأكادميون الإعلاميين منهم الكاتب الفرنسي[1] **Messan Terry** في كتابه" الخديعة الكبرى " الممنوع من التداول.

في الولايات المتحدة الأمريكية بأن بعض المسؤولين كانوا على دراية بهذه الهجمات نظرا لما تملكه أمريكا من ترسانة في مجال الدفاع القومي و ما أثار الدهشة هي تلك الحقائق البارزة عن إمكانية علم الحكومة و الأجهزة الآمنية الأمريكية بالهجمات المتوقع حصولها،يوم 11 سبتمبر 2001، و بتفاصيل مثيرة للإهتمام في تلك القضية، مثل أمكانية برمجة الطائرات التي قامت بالهجمات ، وكذلك وجود متفجرات في الأبراج التي تم إسقاطها وغيرها من الحقائق الأخرى .

المهم هو أن هذه الأحداث سواء كانت مدبرة في الداخل أو هجوم إرهابي من الخارج كانت مبررا وسمحت للولايات المتحدة الأمريكية بأن تعيد ترتيب خارطة العالم و تطبيق إستراتيجيتها الخارجية للهيمنة على العالم.

و الجدير بالذكر أيضا أن مع بداية الفترة الرئاسية **لبوش** الإبن بدأت الصحافة الأمريكية بمهاجمته كونه فاشل و محدود الثقافة ، ولكن بعد تلك الأحداث أصبح البطل القومي مرتكزا على كبار الأثرياء لتدعيم الحملة الرئاسية وكذلك الخبراء المتخصصين الذين يحسنون تبسيط الأمور[2].

و في حوصلة حول فقرة رئاسة **بوش** الإبن أن هجمات 11 سبتمبر 2001 أعطته الفرصة للإطلاق العنان لعدوانيته ضد العرب و المسلمين، وتطبيق إستراتيجيته و خططه ضمن السياسة الخارجية ومن أبرز ما قامت به أمريكا نجد :

- إعلان الحرب على الإرهاب بداية بحركة الطالبان و**أسامة بن لادن** في أفغانستان .

[1] Terry Messan ,né 1957 à Talence (Gironde),est un écrivain français, **président-fondateur du Réseau Voltaire**.(il publie le livre L'Effroyable imposture dans lequel il attribue leur responsabilité à « une faction du complexe militaro-industriel »des Etats-Unis).www.voltairenet.org in :(02/01/2017 : 20 :44.)

[2] حشود نورالدين، نفس المرجع،ص.ص،393-394 .

– غزو العراق 2003 والذي كان **كيسينجر** من مؤيدي هذا الغزو[1]، رغم المعارضة من طرف فرنسا وألمانيا و روسيا.

– بناء الجدار العازل من طرف إسرائيل.

– ما اتضح هو ان تكاليف الحرب حسب تقدير الكونغرس بثلاثة مئة مليار دولار" تكليف مباشرة وأضعاف ذلك غير مباشرة" التي جاوزت بكثير ما حققته من إنجازات، حيث ألحقت هذه الحرب الكثير من الأضرار كالبطالة، الضرائب و التأمين الصحي .

– ما أدى إلى إنهيار مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية تأكيد **بوش** لوجود أسلحة دمار شامل في العراق و بعد غزوها تبين كذب **بوش** .

– تضرر الموقف الأخلاقي في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب فضيحتي سجن أبو غريب وغوانتانامو.

– وصلت الخسائر البشرية الشنيعة لأكثر من ثلاثة آلاف جندي أمريكي ، وأكثر من عشرون ألف مصابا بعجز ،دون ذكر الخسائر المادية و البشرية للعراقيين .

– تنامي المشاعر المعادية لأمريكا بسبب حربها ضد العالم العربي و الإسلامي خاصة .

أما في فترة حكم الرئيس **باراك أوباما** تغيرت الإستراتيجية الخارجية حيث ركزت على محاربة ما سمته. " الإرهاب الداخلي " في الولايات المتحدة الأمريكية .

كما إعتبرت إدارته الإرهاب ليس التهديد الوحيد الذي تتعرض له البلاد، و تعتبر الإستراتيجية الجديدة أن الأمن القومي الأمريكي يبدأ من الداخل كما تضمن، الوثيقة التي تقع في 52 صفحة ، نبذا لمبدأ " **الحرب الإستباقية** " أي عكس مبدأ السياسة الخارجية للرئيس السابق **بوش**، كما تخلت الإستراتيجية الجديدة عن مصطلح " الحرب على الإرهاب " الذي لازم الإدارة السابقة، كما نصت الوثيقة على أن الولايات المتحدة

[1] القبسي هادي، مرجع سابق، ص.60.

الأمريكية ليست في حالة حرب عالمية على الإرهاب أو على الإسلام ، بل هي ضد شبكة محددة في تنظيم القاعدة والإرهابيون المرتبطون به.

أما على المستوى الدولي أكدت واشنطن على ضرورة التنسيق مع حلفائها إذا أرادت القوة العسكرية ، كما أكدت على حاجة الولايات المتحدة الأمريكية الى تقوية المؤسسات الدولية و بلورة عمل جماعي دولي، كما دعت لوقف إنتشار الأسلحة النووية و تأميم المواد النووية .

وتعطي الإستراتيجية الجديدة الأولوية للدبلوماسية و التركيز على "القوة الناعمة" وجعل الخيار العسكري أخر حل يتم اللجوء إليه.

– لقد تعهدت الوثيقة الأمريكية الجديدة بأن تصون حقوق الإنسان كما رفضت اللجوء إلى التعذيب كأداة للتحقيق آمن البلاد، داعية إلى تعزيز الشراكة مع المسلمين و هو ما عبرت عنه في الزيارة المبكرة للرئيس **أوباما** لمصر لبناء علاقات جديدة مع العالم العربي و الإسلامي، لتجاوز مخلفات إدارة سابقة لهذا الملف.

بهذا إختلفت ملامح إستراتيجية الرئيس **أوباما** كثيرا عن إستراتيجية **بوش** الإبن و ظهر ذلك في إعادة رسم الحدود الدور الأمريكي في العالم، و تراجع النزعة الفردية لصالح العمل الجماعي إضافة إلى مراجعة ميزانيات التسلح الكبيرة مقارنة بمتطلبات الأمن الوطني، و التركيز على الإرهاب الداخلي وتجنب إستثارة عداء العالم العربي و الإسلامي، و العمل على تشجيع التحول الديمقراطي مادام يتماشى مع المصالح الأمريكية و توسيع دائرة الحلفاء و التي تعد نظرة واقعية لحد كبير، وبالتالي غياب مفاهيم الحرب الإستباقية و إستراتيجية الصدمة و الرعب ولو مؤقتا من القاموس السياسي الأمريكي .

خلاصة الفصل :

من خلال ما تقدم في الفصل الأول، نستخلص أن للسياسة الخارجية الأمريكية العديد من المقاربات النظرية التي تفسر السلوك الخارجي الأمريكي بين الواقعية الجديدة المعتمدة على متغيري القوة والمصلحة، و الليبيرالية الجديدة المعتمدة على مفهوم الاعتماد المتبادل، وبين النظرية البنائية المعتمدة على أولوية المعايير والعقيدة الإيديولوجية على حساب المصلحة الوطنية.

ومن خلال دراسة المؤسسات الأمريكية المساهمة في صناعة القرار استخلصنا وجود مؤسسات رسمية متمثلة في الجهاز التنفيذي والتشريعي. فرئيس الجمهورية كصاحب السلطة التنفيذية يمتلك صلاحيات متعلقة خاصة بالسلم والحرب، أما الكونغرس كسلطة تشريعية، فتأثيرها يظهر على مستوى العلاقات التجارية، إضافة إلى مؤسسات غير رسمية فاعلة في صناعة القرار الخارجي المتمثلة في الجماعات الضاغطة وبالأخص اللوبي الإسرائيلي والمركب الصناعي العسكري، إضافة غلى دور القوى الدينية كركيزة للتوسع الأمريكي من الداخل إلى الخارج، كما يلعب الرأي العام الأمريكي دورا في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية.

ومع انتهاء الحرب الباردة بزرت عدة تحولات متمثلة في غياب معالم واضحة وثابتة للنظام الدولي، طرح نقاش حول حدود الدولة–الأمة في سياق العولمة، انهيار الثنائية القطبية ومنه غياب عدو مشترك للمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ومنه وجوب خلق عدو يحل محل العدو السوفياتي، تراجع الدول الإيديولوجي لصالح الدور الاقتصادي، ظهور ساحات فراغ جيوسياسية ومنه وجوب ملء الولايات المتحدة الأمريكية للفراغ الناجم عن انهيار الاتحاد السوفياتي، دور أحداث 11 سبتمبر 2001 في السماح للولايات المتحدة الأمريكية من بسط نفوذها باسم الحرب على الإرهاب خاصة في عهد جورج بوش الابن، ثم ظهور مفهوم محاربة "الإرهاب الداخلي" في عهد الرئيس أوباما.

الفصل الثاني :

السياسة الخارجية

للولايات المتحدة الأمريكية

إتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة

الفصل الثاني:السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة

تمهيد:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أقوى الدول و أنجحها في تحقيق أمنها الداخلي في كل الميادين، بحيث لا يجادل أحد في نجاح أمريكا و سعيها الدائم لتحقيق مصالحها، و حسب رسم مخططاتها و استراتيجياتها والتي تشترك في صناعتها كل مؤسسات الدولة بالإضافة إلى جماعات الضغط.

ومن هذا المنطلق و لدراسة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحديد بالنسبة لأي دولة، و نحن بصدد دراسة لسياسة الخارجية نحو قارة إفريقيا، لابد من فهم المكانة التي تكتسبها هذه القارة في إطارها الإقليمي و الدولي، و الذي جعلها تحظى بإهتمام صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، و هذا ما يجعلنانتساءل عن المنظور الذي تتعامل به الإدارة الأمريكية من خلاله مع إفريقيا، علما أنها أصبحت إحدى اهتمامات الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، إذ قد تمثل إفريقيا مستقبلا اقتصاديا للولايات المتحدة نظرا لما تملكه من موارد طبيعية كما قد تمثل بعدا استراتيجياتها في ظل السياسات الأمنية لأمريكا ومن هنا نستنتج في هذا الفصل الأهمية البالغة التي تمثلها إفريقيا وما أسبابها و خلفياتها ، وأهم الاستراتجيات الأمريكية تجاه القارة.

المبحث الأول : أهمية القارة الإفريقية في السياسة الخارجية الأمريكية :

إن الأحداث التي غيرت العالم منذ إنتهاء الحرب الباردة وإنهيارالإتحادالسوفياتي أدت بصانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة تقويم و ترتيب منظومة مصالحهم في منحى العالم، على الرغم من الإختلاف المتباين في الأفكار والتوجهات المقدمة في هذا الصدد إلا أن الهدف المراد هو دفع و تدعيم وتطوير مكانة أمريكا في العالم، ومع التهميش الذي عانته القارة الإفريقية في منظومة المتفاعلات الدولية، قد سمح لبعض دوائر صناع القرار في الإدارة الأمريكية الملتزمة بنشر وتوزيع القيم والمبادئ الأمريكية بطرح رؤية جديدة خاصة لدول إفريقيا التي تهدف إلى ضم القارة لمنظومة الإقتصاد العالمي[1].

فمذ أكثر من نصف قرن أحدثت سياسة الإحتواء ركيزة إستراتيجية للأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ، تمحورت حول التخطيط الأمني الأمريكي بكل أنماطه الدبلوماسية، الإقتصادية، والعسكرية ، و قد ساهمت المتغيرات الحديثة التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية في تحقيق أهدافها و بلورتها في أرض الواقع ، فكل من الرئيس "**روزفلت**" و " **نيكسون** " و بعده " **بوش** " الذين أكدوا على وجوب أمركة العالم ,فأمريكا دائما ضد الأنظمة الدكتاتورية الفاسدة مثل نظام "**موبوتو سيسيكو**" السابق في الزائير[2].

[1] مصعب محمودجميل,**تطورات السياسةالأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية**،(دارمجدلاوي للنشر والتوزيع,الأردن,ط.1, 2006),ص.47

[2] حجاج كريم، **ملامحالإستراتيجية العسكرية الأمريكية في القرن القادم السياسة الدولية**(ع 197،يناير،1997)،ص.67.

الفصل الثاني:السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة

في حقبة الحرب الباردة إشتد الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي للهيمنة على العالم، حيث شكلت الولايات المتحدة الأمريكية عدة تحالفات في إفريقيا عن طريق تقديم المساعدات الإقتصادية و العسكرية ،وتجنيد العملاء محاولة صد التوسع السوفياتي .

ما يمكن القول أن المتغيرات الدولية الجديدة التي سارت بإتجاه العولمة الأمريكية أفضت إلى ذلك إعادة توجيه السياسة الأمريكية نحو إفريقيا، من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة كأداة للخرق و كذا دعم قادة إفريقيا الجدد، وهذا يتطلب سياسات وتدخلات العديد من دول القارة الإفريقية، هذا ما كان يفسر تصرفاتها في فترة الحرب الباردة .

أما بعد هذه الفترة و في حقبة المتغيرات الدولية الجديدة لم تعد أمريكا بحاجة إلى إكتساب الحلفاء والأصدقاء في إفريقيا، فالتركيز الآن بات مقصورا على التغلغل في إفريقيا لفرض السيطرة وحرمان الخصوم في المستقبل سواء البعيد أو القريب من الوارد الأولية قبل إكتساب التوازن الجديد، مثل ما فعله بالحرب على العراق التي كانت معركة إستباقية أهدافها ضمان السيطرة الفعلية على المنطقة ومواردها لحرمان الأطراف الدولية الأخرى قبل أن تستكمل قوتهاوكذلك ما فعلته في الصومال بإسم الشرعية الدولية عام 1911 بإستعمالها لمستعمرات إنسانية و غيرها كمفتاح للتدخل والسيطرة على المنطقة[1].

كما تدخل في السودان،موزنبيق وكينيا لبلوغ أهدافها و ذلك بالسيطرة على شرق إفريقيا، وتدخلها في أنغولا و الكنغو الديمقراطية للسيطرة على غرب إفريقيا، ففي وسط إفريقيا قامت بتفعيل النزاعات العرقية في كل من رواندا و بوروندي بحجة حماية الأقليات لما تتوفر عليه هذه المناطق من موارد هامة و أساسية كمنبع نهر النيل في خاصرة القارة هذه المساعي الأمريكية على أهم مناطق الإمتداد العالمي[2] ،

[1] مصعب محمود جميل، مرجع سابق، ص.57.
[2] حجاج كريم، مرجع سابق، ص.68-69.

ومنه منافسة القوى الإقتصادية العالمية لفرض هيمنتها على العالم لأطول مدة ممكنة كل هذا ضمن إستراتيجية أمريكية وهي :

- إزدياد أهمية المرتكزات الإستراتيجية التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإفريقية فهذه المرتكزات تشمل الموقع الإستراتيجي للقارة والثروات الطبيعية و خطوط التجارة هي معطيات تؤكد على أهمية إفريقيا في المنظومة السياسية العالمية الولايات المتحدة الأمريكية .
- تغيير الصورة الذهبية الخاصة بإفريقيا ، حيث طرأ تغيير ملموس وواضح فيما يتعلق بسياسات التحرر الإقتصادي إضافة إلى تدعيم القادة الجدد للوصول للقيادة ومنه تدعيم علاقات الولايات المتحدة الأمريكية و قد أمد ذلك تزايد الإهتمام الأمريكي بغزو القارة التي تضم نحو 1.216مليار نسمة [1].
- تغيير الرؤى و تطورات الإدارة الأمريكية ، حيث أدركت بعض مراكز صنع القرار الأمريكي أهمية تحقيق الإستقرار و الأمن و تدعيم النمو الإقتصادي في إفريقيا بما يضع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية الحيوية في المنطقة ,لاسيما وأن الولايات المتحدة الأمريكية بعد المتغيرات أصبحت المهيمنة على الأمم المتحدة و صندوق النقد الدولي[2] .
- إعادة تقويم السياسة الفرنسية في إفريقيا ، بحيث إقتنعت أمريكا بأن سياسة المساعدات التي تنتهجها القوى الأوروبية الكبرى في تطوير إفريقيا سياسيا و إقتصاديا قد أخفقت.
- إلا أنه بعد التغيرات الدولية و المكانة التي أضحت تكتسبها الولايات المتحدة الأمريكية حيث ذكر التقرير السنوي للبيت الأبيض بعض التهديدات على الساحة الإفريقية [3].
- إنتشار الأسلحة في دول قد تصبح قوية مستقبلا و معادية كجنوب إفريقيا .

---

[1] أحمد كريم,**كم عدد سكان العالم**,كم_عدد_سكان_العالم /www.mawdoo3.com ، في:11:41 ,(20جانفي2017).
[2] السيد عبد العزيز علاء،**مستقبل السياسة الأمريكية الخارجية**،(نجاة الأمريكيين مجلة السياسة الدولية، ع 127)،ص.143.
[3] أبو الحسن خالد، **الأمركة وتراث روما القديم ، قضايا دولية**،(باكستان ،ع 246، 1996)، ص. 11.

- وجود أنظمة معادية لا تنتمي إلى السياسة الأمريكية كليبيا و السودان معادية وديكتاتورية .
- التهديدات الغير حكومية, تجارة المخدرات وتجارة الأسلحة والعصاباتوالجامع الإرهابية ومرض الإيدز.

حددت الولايات المتحدة الأمريكية توجهاتها نحو القارة لمواجهة هذه التحديات فيالميادين الثلاثة الآتية لفرض الهيمنة و فرض السيادة على كل المداخل التي توفر لها المنفعة وهي:

- في ميدان حفظ الأمن و تعزيزه.
- في ميدان الإزدهار و الرفاهية .
- في ميدان التشجيع على الديمقراطية .

وبهذا يلاحظ خبرة أمريكا السياسية في تعاملها مع هذه المواقف تجاه الدول التي كانت تعاني التهميش إبان الحرب الباردة، وأصبحت ذات أهمية بالغة في ظل التغيرات الدولية الجديدة، ولو بطريقة غير مباشرة أكدت الولايات المتحدة الأمريكية على تطبيق إستراتيجيتها على معظم دول إفريقيا ، وزيادة إهتمام أمريكا بإفريقيا و مكتسباتها و ثرواتها ، لذا الإهتمام زاد منذ مجيء الرئيس **"كلنتون"** بعد ما عانت الولايات المتحدة الأمريكية من التراجع عدة مرات بسبب عدم قدرتها على مسايرة الأوضاع العامة في إفريقيا .

و بهذا تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية إستثمارها في إفريقيا عن نفوذها و سيطرتها لكل ما تريده من دون خوف من أية عراقيل قد تواجهها[1].

[1] السيد عبد العزيز علاء، مرجع سابق، ص. 144.

المبحث الثاني : الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية الإفريقية:

إن الملاحظ لما يحدث في المراحل التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية و الأهمية التي أولتها بالقارة الإفريقية يكتشف بأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه القارة الإفريقية لم تكن على وتيرة واحدة من الاهتمام أو الفعالية أو التواجد الفعلي، بل تمثلت سياستها اتجاه القارة بين الاهتمام تارة والإهمال تارة أخرى، و الفاعلية و عدم الفاعلية، ويعود هذا التغيروعدم الاستقرار لكثرة الصعوبات ولعدة اعتبارات التي تؤثر على صناع القرار الأمريكي، سواء كانت داخلية أو خارجية تتعلق بطبيعة النظام الدولي والبيئة الدولية.

ومن خلال هذا المبحث سنأخذ بعين الاعتبار كل رصد لأهم مراحل الاهتمام الأمريكي بالقارة السمراء في فترات زمنية متعاقبة و المحاولة في معرفة كل مميزات و متغيرات كل مرحلة عن الأخرى.

1 -في فترتي ما قبل الحرب الباردة وأثناءها:

يعود إهتمام أمريكا بالقارة الإفريقية إلى الحقبة الإمبريالية، و ذلك عن طريق الإستغلال الاستعماري للقارة الإفريقية ، و بدأت تبرز أهمية ثرواتها وإمكانيات التي تتمتع بها وموقع الجغرافي الذي تتحلى به المتزايد الأهمية ، حيث شرع رأس المال الأمريكي في التواجد بالقارة تدريجيا بدأت بليبيريا' و بهذا أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية تعد قاعدة أمامية تجارية و بحرية إستراتيجية رئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في غرب إفريقيا[1].

ولأن الولايات المتحدة لم تعرف كدولة إستعمارية في القارة الإفريقية ذلك أن الإستعمار بدأ في القارة منذ أواخر القرن 18 إلى بداية القرن 19،لإنهاإشترت قطع أراضي لويزيانا[2]من فرنسا، حيث أولى

[1]مصعب محمودجميل ، مرجع سابق،ص.ص 16 . 17.

[2]هي ولاية أمريكة، تقع في الجنوب من الولايات المتحدة، و جنوب أركانساس و غرب ميسيسيبي، و شمال خليج المكسيك عاصمة الولاية هي باتون روج. لويزيانا/www.marefa.org ،في (جانفي 2017، 11:20).

الأمريكان إهتمامهم بهذه المنطقة والإستقرار فيها عن بقية العالم و إفريقيا و لذلك لم تهتم بالتنافس على الإستعمارلأنها كانت تستعمر مناطق في أمريكا الشمالية [1].

نشأت بدايات التواجد الأمريكي في القارة بدرجة أساسيا في الموقع المتداعي المستعمرات الأوروبية الذي يعود للإرهاق المباشر للحرب الكونية السابقة، لمشاركة الشعوب الإفريقية فيها بغية الحصول على الاستقلال و سعي الولايات المتحدة لحماية مصالحها المتواجدة في جنوب إفريقيا و ليبيريا والزيادة من تواجدها العسكري في شمال إفريقيا و البحر المتوسط،ومع التغيير النسق الدولي وخاصة بعد إندثارالإستعمار في آسيا ما أدى بالدول الإستعمارية أن تكون أكثر إستغلالالمستعمراتها في القارة الإفريقية[2].

حيث لم يكن هناك أي تواجد أمريكي في إفريقيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية،حيث كان تعامل أمريكا مع أفريقيا عبر الحلفاء الأوروبيين، لإن الولايات المتحدة كانت منشغلة بقضايا الحرب الباردة ولم تولي الإهتمام بإفريقيا فأدى ذلك إلى بروز ثلاث مشاكل أساسية في فيما يخص الدبلوماسية الأمريكية إتجاه إفريقيا تمثلت في :

أولها –كانت تؤمن بالدور المحوري للقوى الأوروبية في مستعمراتها الإفريقية السابقة.

ثانيا – لم تكن جدية في التدخل و الانخراط في القضايا الإفريقية مباشر.

ثالثا –إعتقاد الأمريكيين أن ممارسة التمييز العنصري داخل الولايات المتحدة. سيؤدي الى رد فعل عنيف لدى الأفارقة المثقفين [3] .

---

[1] هيرمان كيوهن، **تطور السياسة الأمريكية في إفريقيا منذ الحرب العالمية الثانية**،(محاضرة ألقيت في المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر2007)، ص. 4.

[2]طه محمد أحمد، **إفريقيا و النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية،** (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،ع 23، جانفي 1996)، ص. ص 75. 76 .

[3]عبد الرحمان حمدي، **السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا من العزلة الى الشراكة، مجلة السياسة الدولية** ،(القاهرة، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،ع 144،أفريل 2001)،ص.192.

حيث إستغلت الدول المستعمرة الأوروبية أجواء الحرب الباردة لترسيخ لمكانتها و تواجدها في إفريقيا وكان الوفاق الأمريكي الأوروبي بأخذ الولايات المتحدة الأمريكية لأمريكا اللاتينية وإفريقيا للأوروبيين، و بالتالي فالقارة الإفريقية لم تكن من بين إهتمامات وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية ، إلا أن هذا لا يدل على الإهمال الكلي للقارة خاصة لكونها مركز مهم للمصالح الإستراتيجيةوالإقتصادية، زيادة على أنها ستكون ميدان للصراع الدولي بينها و بين الاتحاد السوفياتي.

الولايات المتحدة كانت تولي إهتمامها بالقارة لوضع مخططات و منطلقات سياستها الخارجية ، كون أن إفريقيا من تحدد مصير النظام الرأسمالي العالمي.[1]

وحتى نهاية الخمسينات من القرن العشرين لم تملك الولايات المتحدة قاعدة لسياستها الخارجية لمواجهة القارة السمراء، حيث تلخصت سياستها في أن كون الولايات المتحدة ستشغل مكان الدول الإستعمارية في إفريقيا و ذلك حسب نظرية "ملئ الفراغ" الذي يقر بقدرة الولايات المتحدة على تغيير الأحداث في البلدان الإفريقية ، و هي فرصة ملائمة لبسط نفوذها وسيطرتها على الموارد الإفريقية ، حيث كتب " **هربرتسبيرو**" عالم الدراسات الإفريقية المشهور أن الهجمة الأمريكية على إفريقيا ستدعيها الضرورات العسكرية ، الاقتصادية و السياسية لملء الفراغ الذي حدث في هذه القارة بعد خروج الدول الاستعمارية الأوروبية، أن علينا أن نضع أيدينا على قواعدها العسكرية و أن تقوم بحماية التوظيفات المالية الأمريكية في الدول الإفريقية كما أننا بحاجة الى المواد الخام و الأسواق في إفريقيا[2]

أرسل الرئيس "**إيزنهاور**" نائبه " **ريتشارد نيكسون** " سنة 1957 الى إفريقيا الذي زار ثماني دول بغية لتحليل الأوضاع المتغيرة والمتسارعة في القارة، حيث أكد في تقريره على مدى أهمية الاستقلال و

[1] طه محمد أحمد، مرجع سابق، ص. 75

[2] عبد الرحمانحمدي ، مرجع سابق، ص.ص191. 192.

التحرر بالنسبة للأفارقة، ونادى الإدارة الأمريكية بإعترافها بالأهمية إفريقيا فيما يخص مصالحها ، إضافة إلى إقتراحه تعيين مساعد مستقل لوزير الخارجية للشؤون الإفريقية، و كذلك توجيه الاستثمارات الأمريكية الى القارة الإفريقية[1] .

رغم إعتراف**نيكسون** بالتواجد الأوروبي في إفريقيا إلا أنه أكد على ضرورة صنع سياسة خارجية أمريكية اتجاه إفريقيا.

خلال خمسينات القرن الماضي ظهرت عدة منظمات أمريكية تهتم بإفريقيا، نجد من بينها اللجنة الأمريكية الخاصة بإفريقيا ، المعهد الأمريكي الإفريقي و مجلس الشؤون الإفريقي.

ففي بداية الستينيات القرن العشرين استقلت عدة دول افريقية التي اتبعت النظام الاشتراكي مخالفة الاستعمار أضحت السياسة الأمريكية أكثر صعوبة ، حيث قامت الولايات المتحدة بالبحث عن طريقة لمواجهة الحركة الثورية التي تشهدها القارة آنذاك و هو الشيء الذي يؤثر على توازن القوى في العالم[2].

وللتصدي لهذه التطورات السياسية في إفريقيا كانت سياسة الولايات المتحدة تظهر نفسها، بأنها ضد الاستعمار كونها الصديق القريب لشعوب القارة ، ذلك بمد يد العون لهم و مساعدتهم في الحصول على حريتهم و استقلالهم ، حيث استغلت في ذلك كونها لم تستعمر أية دولة افريقية و لم تساعد أية دولة مستعمرة على ذلك[3]

---

[1] نفس المرجع ، ص. 192 .

[2] **توازن القوى balance of power** هي نظرية تقوم على وجود الدول و التحالفات في حالة تكاد تتعادل فيها قوتها العسكرية ,أمر من شأنه أن يحول دون نشوب النزاع المسلح , وبالتالي تحافظ الدول على التوازن العسكري فيما بينها. توازن_القوى_(علاقات_دولية)/www.marefa.org في : (2017/04/06 : 15:40).

[3] مصعب محمود جميل، مرجع سابق، ص.19.

بل العكس قدمت مساعدات بمختلف أصنافها، حيث قدرت الإعانات الأمريكية في إفريقيا بـ519 مليون دولار سنة 1962.

وأكدت التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا بإلزام استعمال طرق أكثر جدوى للتعمق فيها، و التي تتجلى في نظرية " **الأفاق الجديدة** " التي تطرق لها الرئيس " **جون كينيدي** " و الذي يقول: { أن مستقبل إفريقيا سيترك أثرا جديا على مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية بصورة ايجابية أو سلبية} [1] .

و كانت الولايات المتحدة تسعى و بكل الطرق لإرضاء الأطراف الإفريقية، و حيث كان لـ " **كينيدي** " دورا هاما في ذلك ، فأشار في إحدى خطبه بأن على الولايات المتحدة: { أن تتحالف مع الموجة الوطنية المتعاظمة في إفريقيا و إن أمامنا الإمكانية التاريخية لمساعدة هذه الدول في بناء مجتمعاتها، و إن بإمكاننا ندرب و تؤسس جيوشها و بإمكاننا أن نساعدها في بناء القاعدة الصناعية والزراعية التي يمكن أن تضمن إيجاد مستويات جديدة للحياة، و بإمكاننا أن نعزز الإدارة الأفضل والتعليم الأفضل، و النظام الأفضل للضرائب لتخليص شعوبها من عصور الفقر و الجوع و الجهل }[2].

بعدما إستقبلت واشنطن قرابة 13 رئيسا إفريقيا سنة 1962 ضاعفت الحكومة الأمريكية حجم المساعدات للدول الإفريقية وحيث زادت من برامج المساعدات الاقتصادية و التقنية عبر المنظمات الدولية فقامت بإرسال آلاف المتطوعين "فيلق السلام" الذي أسند له تدعيم مواقع أمريكا في القارة الإفريقية[3].

و حيث أن نظرية الأفاق الجديدة ل " **كينيدي** " كانت تهدف إلى منع الدول الإفريقية من إتباع نظام غير الرأسمالي للتطور والحد من تقاربها مع الاتحاد السوفياتي و غيره من الدول الاشتراكية الأخرى.

---

[1] نفس المرجع ، ص.20.
[2] المكان نفسه .
[3] المكان نفسه .

في عهد " **جونسون** " تغيرت الوجهة السياسية الأمريكية نحو التدخل العسكري من خلال تدخلها في"ستاتليغيليل " في الكونغو الديمقراطية سنة 1964 ،عند إسقاط حكومة " **باتريس لومومبا** " اليسارية ، و دعم الحركة الانفصالية لـ "**تشومبي**" الذي سيطر على مقاطعة**كاتنغا** التي تزخر بالألماس وسيطرة "**موبوتوسيسيكو**" على الحكم في زائير سابقا بفضل الدعم الأمريكي له ،أما في السبعينات و تولى الرئيس " **نيكسون** " رفع شعار مبدأ نيكسون الذي كان يهدف إلى منح المساعدات لدول العالم الثالث خاصة إفريقيا للحد من التوسع السوفياتي فيها حيث صرح سكرتير الدولة في لجنة مجلس الشيوخ الخاصة بالشؤون المالية " **هنري كيسنجر** " في رده على الأسئلة المتعلقة بسياسة الولايات المتحدة الخارجية اتجاه إفريقيا: صحيح أن الولايات المتحدة ، قد منحت لأوروبا الغربية الدور القيادي في إفريقيا ، و يفسر هذا من ناحية العلاقات التقليدية مثلما يفسر بانشغالنا بالمناطق الأخرى من العالم، إلا أن انتباهنا الى إفريقيا و اهتمامنا بها سيزداد في المستقبل.[1]

زيادة على ذلك ما يفسر إهتمام الولايات المتحدة بإفريقيا هو مذكرة الدراسة "39" للأمن القومي التي أعدها **كيسنجرعام**1969م، خلال حكم الرئيس **نيكسون**،حيث أخذ بالإختيار الثاني من بين الإختيارات الخمس الذي دعى فيه إلى تعزيز العلاقات مع الدول السوداء و البيضاء، حيث قام بتنفيذه في وزارة الخارجية الأمريكية للتأثير على الدول السوداء ، إلا أن كيسنجر أعلن صراحة أن البيض وجدوا في إفريقيا من أجل البقاء و من خلالهم سيكون التغيير ، و لأن الحقوق السياسية لا تأتي عن طريق العنف لأنه سيؤدي إلى الفوضى و زيادة الفرص أمام الإتحاد السوفياتي ، حيث ربط العنف بالثورة و بالتالي السعي من أجل حق تقرير المصير و غيرها من الحقوق، إلا أن الحكومة الأمريكية لم تأخذ بهذه السياسة اتجاه جنوب إفريقيا و روسيا إلى غاية وقوع الانقلاب العسكري في البرتغال سنة 1974 م.[2]

[1] المكان نفسه .
[2] المرجع نفسه، ص 21.

في حين أن إدارة " **جيمي كارتر** " 1977–1981 التي تجلى فيها بروز حقوق الإنسان في السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، التي ساعدت في تفوق حكم الأغلبية في زيمبابوي وكذلك المناداتبإستقلال ناميبيا بالإضافة إلى التنديد بالعنصرية في جنوب إفريقيا، فكانت هناك ضغوطات على **موبوتو** للقيام بإصلاحات اقتصادية و سياسية، أما فيما يخص السياسة تجاه الزائير فكانت نفس السياسة إتجاه إفريقيا في العموم ، لتزامنها مع الحرب الباردة، إضافة إلى عدم إبدائها لأي ردة فعل فيما يخص ليبيريا عام 1980، و كانت هناك مكاسب سوفياتية و كوبية كبيرة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهذا ما زاد من الضغط على السياسية الداخلية للولايات المتحدة للرد، الذي تمثل في إقامة كارتر علاقات مع الصومال التي تتجاور مع إثيوبيا،في حين قامت " **كوبا** " بإرسال قوات لمساعدة إثيوبيا في حرب أوغادين، وخوفا من التدخل الأمريكي و لتجنب وقوع أزمة، كان الهجوم الإثيوبي الكوبي ناجحا، لكنه توقف عند الحدود الصومالية، في حين أثر هاجس الحرب الباردة في معارضي إدارة كارتر لفرض عقوبات إلزامية ضد النظام العنصري في جنوب إفريقيا ، كما كان هناك تواجد للقوات الكوبية في أنغولا التي قدمت دعمها للنظام الماركسي في قتاله ضد حركة "**يونيتا** "، حيث إختار مساعد وزير الدولة لشؤون إفريقيا "**تشيستركروكر** " سياسة الترابط التي تهدف إلى تأمين إنسحاب كوبا من أنغولا في مقابل الحصول على استقلال جنوب إفريقيا من ناميبيا، والتي كانت مواجهة شديدة وأن إدارة كارتر لم تقم بما يكفي لتحقيق التغيير السياسي،إلا أن الولايات المتحدة حققت أهدافها المرجوة من خلال المفاوضات التي قادتها[1].

في سنة 1985 تجاوزت الإعانات الإقتصادية الأمريكية نظيرتها السوفياتية، حيث بلغت حوالي 8 مليون دولار في العام مقدمة إلى 46 دولة إفريقية. وفي سنة 1986 تم الهجوم على ليبيا من طرف الولايات المتحدة بعدما فرضت عليها منذ سنة 1982 عقوبات إقتصادية.

[1] طه محمد أحمد ، مرجع سابق ، ص .76.

وفي 8 أوت 1988 بدأ العد التنازلي لإتحاد السوفياتي، حيث إنتهت الحرب العراقية الإيرانية، وإنسحاب كوبا من أنغولا والسوفيات من أفغانستان، وترك ريغان السلطة سنة 1989[1].

خلال سنوات الحرب الباردة كانت إفريقيا لا تحتل حيز كبيرا في أولويات السياسة الخارجية الأمريكية ، حيث كانت عبارة عن ساحة للمناورات والحروب بالوكالة، و لم تكن حينها ميدانا للمواجهة بين القوتين العظيمتين[2]، وبالتالي نظر صانعي القرار لإفريقيا كمنطقة مهمة لتجنيد دول موالية للولايات المتحدة الأمريكية حيث اتسمت خريطة مدركات صناع قرار السياسة الخارجية خلال الحرب الباردة اتجاه إفريقيا:

- التنافس بين القوتين العظمتين وفق مبدأ المباراة الصفرية من الناحية الجيوبوليتيكية وهو ما تضمن الحروب بالوكالة و التنافس من اجل تجنيد الدول الموالية و باستثناء مجموعة دول عدم الانحياز فقد اختارت الدول الاخرى أن ترتمي في أحضان اي من القوتين العظمتين، حيث انتشرت مصطلحات مثل نظرية الدومينو التي عبر عنها الرئيس " **إيزنهاور** " و تطبيقا لذلك المبدأ قام الغرب و الولايات المتحدة الأخذ بسياسة " الاحتواء" للمد الشيوعي و خاصة في آسيا وبعض المناطق المهمة الإفريقية كأنغولا والزائير و منطقة القرن الإفريقي.[3]
- على الصعيد الجيوبولوتيكي العالمي تم تبني إستراتيجيات الشمولية، إذ رأى كلا القطبين أن كل المناطق الخارجية تدخل في إطار منظومتيها الإستراتيجية، رغم أن بعض الدول و المناطق اكتسبت أهمية إستراتيجية أكبر من غيرها حسب ما تملكه من قدرات وإمكانيات كمصادر الطاقة، ووقوعها على خطوط الإمدادات الدولية .
- ظهور الدول الهشة أو الفاشلة أو ما يطلق عليها بإسم " أشباه الدول "، وهذا جراء عدم الإكتراث

[1] المرجع نفسه، ص.59.
[2] السيد محمود ، **إفريقيا والأطماع الغربية** ،(الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعات،2009) ،ص. 180.
[3] طه محمد أحمد ، مرجع سابق، ص 60..

بطبيعة الدول النامية، حيث لم تبالي الإدارة الأمريكية بمدى توفر خصائص الدولة الوطنية في الدول الموالية لها، كما أن سيادة مبدأ المحافظة على السلامة الإقليمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن تبني منظمة الوحدة الإفريقية مبدأ عدم جواز تغير الحدود الموروثة عن الاستعمار وبالتالي الحافظ على استمرار الدول الصغيرة في القارة الإفريقية.[1]

قبل سنة 1989 سيطرت الحرب الباردة على إهتمامات صناع القرار الأمريكي ، التي تفوقت على الأهداف و المصالح الأخرى، وتعد السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا خير مثال على ذلك، حيث أبدى الرئيس "**جون كينيدي** " مساعدته للقوى الوطنية المناهضة للاستعمار في إفريقيا البرتغالية وقف مكتوف اليدين بسبب الاهتمام الأمريكي بقواعد حلف الناتو في المنطقة، فرغم الأساس الغير أخلاقي لنظام التفرقة العنصرية في جنوب إفريقيا ، و تزايد المعارضة الشعبية له داخل المجتمع الأمريكي لم يتمكن الرئيس "**ريغان**" من مواجهته بحسم لخشيته من تزايد نفوذ المد الشيوعي في المنطقة، و نجد من بين المصالح والأهداف التي كانت كمحدد للسياسة الأمريكية مايلي:

- احتواء الشيوعية لم يعد لها أي وجود الآن.
- حماية خطوط التجارة البحرية ،لا يوجد تهديد جدي لهذه الخطوط.
- الوصول لمناطق التعدين و المواد الخام.
- دعم ونشر القيم الليبرالية، الخاصة بالديمقراطية و حقوق الإنسان.

[1] العطار حسن،**الدولة الفاشلة أو الهشة** ، http://elaph.com/web/opinion/2015/1/975705.html?entry=opinion في (جانفي2017 ، 15:10).

كانت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا منذ الستينات تبين رؤى أمريكية متباينة نحو القارة الإفريقية التي تبين غياب النظرة الشاملة لموقع القارة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية ،ومع نهاية الحرب الباردة كانت هناك عدة تغيرات جذرية وعميقة.[1]

2- نهاية الحرب الباردة وإعادة تقويم موقع إفريقيا:

تمثلت مبادئ السياسة الأمريكية إتجاه إفريقيا في مبادئ الديمقراطية، اقتصاديات السوق، واحترام حقوق الإنسان، بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تفعيل دعم الديمقراطية والمعونة الموجهة نحو التنمية الاقتصادية المستدامة من بناء اقتصاديات السوق الحرة و كذا المحافظة على البيئية و احترام حقوق الإنسان،وتفعيل دور أمريكا في حل النزاعات كما أدت وقائع الصومال لإعادة صياغة سياسة واشنطن اتجاه إفريقيا،حيث كان تأثير CNN سنة 1992 بارزا وساهم في إيقاظ الرأي العام الأمريكي ، وإظهار الحرب الأهلية والظروف المعيشية في الصومال ، التي زادت في الضغط على الرئيس " **بوش الأب** " بإرساله للقوات الأمريكية الى الصومال، إلا أنه خسر الانتخابات أمام الرئيس " **بيل كلينتون** "، وقام الرئيس بوش بتصريح في خطاب يعلن فيه عن مشاركة الولايات المتحدة في عملية استعادة الأمل[2].

بالإضافة إلى أن الأزمة الصومالية،دفعت لوضع ملف ينظم التواجد الأمريكي في إفريقيا ، الذي وقع عليه الرئيس بوش الأب ، قبل مغادرته الحكم، وبت فيه الرئيس " **بيل كلينتون** " ، وتضمن الملف الأهداف الأمريكية التالية :

- تمكين القوات الأمريكية من التسهيلات الجوية و الموانئ في إفريقيا.

[1] حمدي عبد الرحمان، **أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة اتجاه إفريقيا، مجلة السياسة الدولية** ،(القاهرة مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، ع 173 ،جويلية 2008)، ص. 183.

[2] -Fraser Cameron,**USForgeign Policy After the Cold War(**,Global Hegemony Or RelucantSheriff?,USA&Canadarouledge,2 edition,2005).p20.

- المساهمة في تعزيز احترام الديمقراطية و حقوق الإنسان بين القوات الإفريقية المسلحة.
- التعاون في وضع آليات إقليمية بين الأفارقة للمساعدة وكذا لتأسيس السلم.
- السماح بالتواجد العسكري المحدود في إفريقيا بهدف التدريبات و التمارين.[1]

ومنه كانلأمريكا دورا قياديا في الأمم المتحدة حيث حثت على التدخل في الصومال في 3ديسمبر 1992 نظرا لتأزم الأوضاع في مختلف المجالات.[2]

وهذا القرار يكاد يكون غير مسبوق لكن ليس منذ 1840 عندما بعثت كل من بريطانيا و فرنسا و الو.م.أ سفينة حربية إلى الساحل الغربي لإفريقيا من أجل مطاردة سفن العبيد ، حيث شهد العالم عملية عسكرية كبيرة خالية من أية فوائد إستراتيجية أو اقتصادية.[3]

أثرت المجريات التي حصلت في أكتوبر1993 لسحب القوات العسكرية وما شكل دافعا إضافيا لذلك نشر صور بقايا مشوهة لجندي أمريكي يجر في شوارع مقديشو التي أثارت الرأي العام بشدة،[4]ويبقى الهدف الجيوبوليتيكي وراء هذا التدخل هو الحد من إمتداد النفوذ الإسلامي.[5]

بعد أحداث الصومال غير الرئيس **كلينتون** سياسته للحد من التدخل المسلح ، وكانت جهود الكونغرس كإستجابة للفشل في الصومال [6] ، وقام الرئيس **كلينتون** بإصدار القرار الرئاسي 25 الذي سعى فيه للحد من بعثات الأمم المتحدة و خصوصا من المشاركة الأمريكية في هذه العمليات.

---

[1] Yves boyer, **le regain d'intéret American pour l'Afrique**;(QuellesConséquencesMilitaireetStratégiques.)www.srstrategie.org.in:(13/03/2017.20:00)

[2] حشودنور الدين،مرجع سابق، ص385.

[3] جبريل سهام عزالدين،**ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال و خليج عدن وأمن البحر الأحمر،(** دراسة في الأبعاد و التداعيات الإقليمية والدولية، مكتب العربي للمعاريف للنشر،القاهرة، 2015)،ص. 60.

[4] حشود نور الدين ،مرجع سابق، ص385.

[5] **أمريكا في إفريقيا، و مفهوم القوة الناعمة**. http//www.ifrigi yah.com /cms/content/view/4306/87

[6] Fraser Cameron,op,cit,pp20-21.**in (15/03/2017)**

اما فيما يخص الشأن الرواندي والإبادة الجماعية التي وقعت سنة 1994،بقيت أمريكا متحفظة بخصوص القضايا السياسية والعسكرية، وكرست الحرب بالنيابة التي إعتمدت في ذلك على كل من بلجيكا وفرنسا الأمم المتحدة للقيام بدورها.

وضع الرئيس " **بيل كلينتون** " ثلاث مبادئ تحكم عمله في إفريقيا :

- إيجاد حلول للمشاكل الإفريقية ، و الحد من التدخلات المباشرة في القارة .
- ضم إفريقيا إلى المنظمات الاقتصاد العالمي كأساس للدبلوماسية التجارية لما بعد الحرب الباردة.
- مناهضة نشاط الإرهابيين و الإسلاميين .

خلال المؤتمر 23 للمعهد الإفريقي الأميركي، وضح وزير الدولة " **وارن كريستوفر** " دعم إدارة الرئيس كلينتون لحركة الحرية و الديمقراطية و اقتصاد السوق، بالإضافة للدعائم التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إفريقيا كالديمقراطية و حقوق الإنسان[1].

قام الرئيس **كلينتون** بزيارة عدة دول إفريقية فزار غانا، حيث جعل الرئيس " **جيري رولينغرز** " الناس ينسون ماضيه العسكري الإنقلابي المؤيد للاشتراكية و المدعوم من الراحل **القذافي** منذ تحوله الى اقتصاد السوق، وانظم الى المعسكر الغربي، كما زار " **كلينتون** " أوغندا التي ينمو اقتصادها بنسبة 5% بقيادة "**موسيفيني** " سنويا و لا يزيد التضخم فيها عن 7%وعرج على رواندا و بوتسوانا التي تعرف حالة من الازدهار الاقتصادي، وقبل رئيسها " **كيتي ميلي**" التخلي عن الرئاسة لمصلحة نائبه، مما أدى بالرئيس الأمريكي ليصف بأنه مثال لكل الذين يقدرون الحرية، و أن إفريقيا تحتاج الى دولة مثل بوتسوانا أما زيارته لجنوب إفريقيا فقد اكتسبت أهمية خاصة بسبب الثقل العالمي للرئيس " **نيلسون مانديلا** "، ولأن جنوب إفريقيا الدولة المستقلة و المنتصرة على سياسة التفرقة العنصرية والمنتهجة للديمقراطية، والتعددية

[1] المرجع نفسه .

السياسية هي أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة ، و اختتم كلينتون جولته الإفريقية بالسنغال الفرانكفونية، و لذلك اعتبرت هذه الزيارة رسالة موجهة لفرنسا خصوصا أن الرئيس الأمريكي أعلن عزم الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء مركز إفريقي للدراسات الأمنية من أهدافه التدريب والارتقاء بمستوى القادة الأفارقة مدنيين وعسكريين[1] .

و قد أكد من خلال تصريح الرئيس كلينتون خلال فترة زيارته بأن إفريقيا تواجه مشاكل اقتصادية مستمرة و نزاعات مدمرة ، في عدد من الدول ، و لكنه أصر قائلا من غانا الى موزنبيق و من الكوديفوارإلى أوغندا فإن نمو الاقتصاديات يغذي التحول في إفريقيا[2].

وعلى الرغم من إعلان الإدارة الأمريكية اختيارها الدول الإفريقية التي يتوقف فيها الرئيس الأمريكي، فإنها قد تعمدت إسقاط دولتين هما نيجيريا و بوروندي من الجولة الإفريقية على الرغم من وقوعهما في مسارها من الناحية الجغرافية ، بالإضافة إلى الأهمية النسبية التي تتمتع بها نيجيريا لدى متخذ القرار الأمريكي مقارنة ببعض الدول الأخرى، فنيجيريا كانت خاضعة للنظام العسكري بقيادة الجنرال " **ساني أباشا** " و هو ما خربو عكر صفو العلاقات النيجيرية الغربية بوجه عام إذ وصل الأمر إلى تجميد عضوية نيجيريا في الكومنولث و جعل من العلاقات النيجيرية الأمريكية متوترة على وجه الخصوص، ولم يشفع لنيجيريا كونها أحد مصدري البترول الرئيسيين للولايات المتحدة الأمريكية و كونها عضوا بارزا في منظمة الدول المصدرة للبترول " **الأوبيك** " كما لم يشفع لها وزنها الثقيل الديموغرافي في غرب إفريقيا أو كونها حجر الزاوية في الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا **Ecowas**و الراعي الرئيسي لعمليات حفظ

[1] المدني توفيق، **جولة كلينتون الإفريقية**،(مجلة شؤون الأوسط، بيروت مركز الدراسات الإستراتجية ع 72،1998)، ص. 117.

[2] المرجعنفسه ، ص.118.

السلام و لقوات مجموعة المراقبة الخاصة بدول لجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا – Eco OMOGالعاملة في المنطقة.[1]

كما إجتمع الرئيس الأمريكي في أوغندا مع عدة رؤساء من بينهم رئيس أوغندا، رواندا ، الكونغو الديمقراطية، تنزانيا،كينيا، و كل من رئيس وزراء زيمبابوي وإثيوبيا كما حضر سالم أحمد سالم الأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية أنا ذاك، هذا في غياب الجمهورية البوروندية التي كانت تشهد صراع شديد بين قبيلتين "**الهوتو**" و"**التوتسي**"،رغم كونها محل إهتمام دولي، حيث أشار الرئيس إلى أهمية تغيير النظام العسكري لتكون خطوة أولى للعلاقات أمريكية بوروندية[2].

و أكد متحدثون باسم الإدارة الأمريكية بأن الولايات المتحدة الأمريكية لها مصالح أخرى في إفريقيا، مثل منع انتشار الأسلحة، الحفاظ على مصادر البيئية ذات الأهمية العالمية، تجارة المخدرات والإرهاب الدولي.

حيث حددت الإدارة ثلاثة أنواع من التهديدات الأمنية التي يجب على إستراتيجية الأمريكية مواجهتها وهي :

- المشاكل العابرة للحدود بما في ذلك الإرهاب الذي ترعاه الدولة و الاتجار بالمخدرات ، الجريمة الدولية، التدهور البيئي، والمرض على الرغم من أن أسلحة الدمار الشامل ليست مشكلة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إلا أن إستراتيجية كلينتون أيدت نزع السلاح النووي، في جنوب

[1] غازي عبد الحليم ، **الجماعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا و إسهامها في تسوية النزاع في شمال مالي 2012**،(المجلة الجزائرية للدارسات السياسية ،ع6 ،ديسمبر2016)، ص.70.

[2] طارق عادل الشيخ طارق، **كلينتون و جولته الإفريقية الإفريقية الثانية**،(مجلة السياسة الدولية ،مركز الأهرام ا للدراسات الإستراتيجية،ع 142،أكتوبر. 2000)ص. 159.

إفريقيا و تمديد معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية و إنشاء منطقة حرة للأسلحة النووية في إفريقيا.

- التهديد الثاني للأمن في إفريقيا يأتي من الدول المارقة خاصة ليبيا و السودان على حد السواء التي تدعم الإرهاب الدولي، حيث سعت ليبيا لامتلاك أسلحة الدمار الشامل و القدرات العسكرية التقليدية التي تهدد جيرانها.
- التهديد الثالث و هو الأكثر شيوعا، وهو العنف المتزايد من دعم الاستقرار السياسي الداخلي في دول مثل: أنغولا و سيراليون و الصومال وليبيريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية و الكونغو والبرازافيل.
- أما التهديد الرابع فكان الحرب الغير عقلانية الإثيوبية الإريترية.

حيث إعتمدت إدارة **كلينتون** لمواجهة هذه التهديدات على إقامة شركات و ذلك لتقوية آليات الأمن الإفريقي وفقا برنامج محددة.

أطلقت إدارة **كلينتون** عدد من المبادرات لمساعدة إفريقيا كمبادرة **"لينلد "**لتعزيز وصول إفريقيا إلى شبكات الإنترنت ،و مبادرة القرن الإفريقي الكبير التي تهدف إلى الحد من إنعدام الأمن الغذائي الذاتي في شرق إفريقيا,وفي 1999 أطلقت جهود جديدة لمكافحة الإيدز عرفت بمبادرة الحياة " قيادة و إستثمار ومحاربة الوباء ".

حيث شاركت مختلف الوكالات الأمريكية إضافة إلى وزارة الخارجية و الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بما في ذلك وزارة النقل، العمل التجارة و المعاهد الوطنية للصحة شاركوا في هذه المبادرات.[1]

[1] Raymond W. Copson,**AfricaBackgrounder**:(History US Principal Congressional Actions CRS Report,2001),p.74.

أما في إطار التعاون الإقتصادي والتبادل التجاري، أصدر الرئيس كلينتون في 2000/05/18 قانون النمو الفرص الإفريقي,هذا القانون يسمح لدول جنوب الصحراء الكبرى بالتصدير للولايات المتحدة الأمريكية منتجات مطابقة للمعايير التي وضعها نظام الأفضليات بدون دفع رسوم جمركية الذي خصص للملابس و المنسوجات وغيرها و لكن يتعين على هذه الدول إحترام حقوق إنسان والتعددية السياسية وممارسة الليبيرالية الإقتصادية و بالأخص الإنفتاح على الإستثمار الأمريكي [1].

حيث عادة الرئيس كلينتون لإفريقيا في أوت 2000 ليؤكد من نيجيريا الدعم الأمريكي للإنتقال الديمقراطي الأهم منذ إنهيار نظام التمييز العنصري في إفريقيا، كما أشاد بما حققته نيجيريا في مجال الديمقراطية، وأيضا في مجال مكافحة الجريمة الدولية ، وقيادتها لعمليات حفظ السلام الإقليمية هذا وركز على أهمية مكافحة الإيدز ونقص المناعة في إفريقيا.

ضف على ذلك أشار إلى إمكانية إقامة شراكة تجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و إفريقيا نظرا لإمكانيات زيادة الإستثمار والتجارة في القارة، كما إلتقى الرئيس الأمريكي بـ**"تيلسون مانديلا"** الرئيس السابق لجنوب إفريقيا ، والرئيس البورندي " بويويا" ورؤساء كل من تنزانيا، و أوغندا ورواندا, وعلى الرغم من الجهود المكثفة والآمال الكبيرة من طرف مانديلا و كلينتون في إمكانية توقيع الأطراف المتصارعة على إتفاق السلام، فإن الواقع كان مغايرا و رفضت ستة فصائل من أصل 19 التوقيع على إتفاق السلام.

إكتفت أمريكا بالدعم الإستخباراتي لتفادي الخسائر البشرية مثلما حصل في الصومال.

أما فيما يخص زيارته للقاهرة التي دامت لبعض ساعات مع الرئيس المصري التي إرتبطت بهدفين تمثلا في :

[1]Saild, L'AGOA **et ses ProduitsAgridoc** in www.agridoc.com/fichstechniquesgret/Politiques-Agricoles.in(10/01/2017,21:30).

الأول :إزالة الغموض الذي أحاط بالعلاقات بين الدولتين في الآونة الأخيرة بعد التوتر الذي شاب لغة الخطاب الإعلامي الصادر من الدولتين.

الثاني : التشاور بشأن عمليات سلام في منطقة الشرق الأوسط ،خاصة مع إقتراب الموعد المحدد للإعلان على الدولة الفلسطينية[1].

كان للرئيس كلينتون دور فعال في محاولة إنعاش العلاقات الأمريكية الإفريقية الذي إعتمد على الدبلوماسية والإقتصاد،التي اعتبرت كبداية لعودة العلاقات ، هذا ما أشارإليه مساعد الشؤون الإفريقية في 2000/09/15 في خطابه الموجه لكتلة النواب السود في الكونغرس وثنائه على نجاح إدارة كلينتون في إعادة تعريف العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية و إفريقيا[2] .

3- مكانة إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 :

بعد أحداث 11 سبتمبر2001 رسمت الولايات المتحدة الأمريكية خطة وأهداف في مكافحة الإرهاب ومعاقبة الدول التي ترعى الإرهاب هذا لأول مرة أين تضع الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها هدفا محددا يكون محور التركيز لسياستها الخارجية.

هذا ما أطلقه جورج **بوشالإبن** في بيان يوم 20 سبتمبر 2002أمام الكونغرس وهي إستراتيجية عرفتبمذهب**بوش**[3]ولها عدة أسس وعناصر تتمثل في:

[1]عادل الشيخ طارق، مرجع سابق ،ص.160.
[2] حشود نورالدين، مرجع سابق، ص.384.
[3]شيباني إيناس، **السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الإبن،(** دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية فرع : العلاقات الدولية جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسة، 2009 -2010)، ص.57.

– التهديد يكمن في الإرهاب و أسلحة الدمار الشامل، وهذا الإدراك الأمريكي جاء على ضوء إنتهاء الحرب الباردة و العلاقات الجديدة مع روسيا والصين.

– إستراتيجية العمل الإستباقي والحرب الإستباقيةpreemptivewarضد والتهديدات المحتملة وكذا الدول المؤيدة للإرهاب مما يجعلها تقوم بردع التهديد الوشيك والتصرف إذا كان الأمر ضروري وذلك، بطريقة وقائية .

كما أن الإستراتيجية الأمريكية عملت على نشر الحرية وتوسيعها العالم، فالديمقراطية والتنمية والسوق الحرة والتجارة الحرة كلها مظاهر للحرية المنشودة [1].

ولكن بالتمعن في الإستراتيجية الجديدة نجد الأهداف تلخصت فيما يلي:

– التحول من سياسة الردع و الإحتواء التقليدية إلى عصر سيادة القطب الواحد.

– الحيلولة دون ظهور أي قوة منافسة تلعب دور عالميا أو إقليميا مؤثرا.

– إستغلال الفرصة التاريخية التي أتاحتها أحداث 11 سبتمبر 2001 و قيادة العالم ضد الإرهاب والدول المارقة.

– بناء عالم آمن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأصدقائها ومنه بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تبلورت أهمية إفريقيابإعتبارها ذات أهداف جيوبوليتيكية وأولوية عالمية للإدارة الأمريكية، كما أنها مكان للفرص و تحقيق الأمل[2].

[1] هاس ريتشاردن، **الفرصة، لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ**،(نيويورك،الولايات المتحدة ، الناشر العبيكات،المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية الأولى 2007)، ص. 149.

[2] أمين شلبي السيد، **أمريكا والعالم**،(متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005، القاهرة دار النشر علاء للكتب،الطبعة الأولى سبتمبر 2005) ،ص.92.

المبحث الثالث:الأهداف ووسائل السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا:

لا يخفى ان المتغيرات الدولية الجديدة التي سارت بإتجاه العولمة الأمريكية أدت إلى توجيه السياسية الأمريكية نحو إفريقيا من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة العمل والإستثمارللإستفادة من مناطق التعدين والمواد الخام في القارة ، بالإضافة إلى دعمونشر الديمقراطية وفقا للتصور الأمريكي بمحتوياته، خاصة في المناطق ذات الأهمية إستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، و من أجل السيطرة على هذه المواقع الهامة في إفريقيا يتضح هناك عدة أهداف تعمل السياسية الأمريكية على تحقيقها في القارة الإفريقية.

1 -أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا:

أ -الجانب الإستراتيجي:

فالصراع بين القوتين العظمتين هو بمثابة لعبة محصلتها صفر، لعبة صراع ونفوذ على المواقع، فمن الطبيعي أن يكونالصراع على المنطقة الإفريقية، كملاذ للمعسكر الغربي للتوسع من نفوذها وتعظيم قوتها على حساب المعسكر الشرقي،ذلك ما كان في ظل الحرب الباردة، و الصراع على المضايق الهامة و الإستراتيجية لهذه الدولرأس الرجاء الصالح ، المحيط الهندي والمحيط الأطلسي ، القرن الإفريقي لما له من أهمية في السيطرة على باب المندب و بالتالي على الممر المائي "البحر الأحمر،السويس " بين

المحيط الهندي و البحر الأبيض المتوسط لما لها من أهمية بالنسبة للإتحاد السوفياتي ومن جهة أخرى بالنسبة للحلف الغربي[1].

ب-الجانب الإيديولوجي:

هي عبارة عن إطار متكامل و واضح من الأفكار والقيم السياسية الإقتصاديةوالإجتماعية والثقافية التي توجه فكر وأسس رئيسية لنظام إجتماعي مثالي، لكن ما يعاب عنها أنها إذا تجاوز الحوار إنقلب إلى صراع إيديولوجي ذات قوة مدمرة، إذن فمن البديهي أن يمتد الصراع في هذا الجانب إلى القارة الإفريقية حيث إنقسمت إلى مؤيد و معارض بين الرأسمالية والإشتراكية،إن العامل الإيديولوجي.

يتمثل في دفع الدول إلى تبني نظام السياسي والإقتصادي للغرب وتطبيق الديموقراطية وإقتصاد السوق[2].

إلا أنه بعد ظهور عدة ثورات تحريرية، في إفريقيا و حصولها على إستقلالها و من ثمة كان من المنطقي أن تنتهج هذه الدول النظام الإشتراكي، مما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية إلى إستخدام سياسة تقديم المساعدة لتخلص من الجوع و الإنقلابات و الحروب الأهلية والنهوض بالشعوبالإفريقية إلى بر الأمان وفك العزلة.

ج-الجانب السياسي:

نظرا للحقبة التاريخية الإفريقية والتبعية الإقتصادية التي عانت منها بعد إستقلالها في أواخر الخمسينات و بداية السبعينات حيث كانت تشكل ثقل هاما في المحافل و كذا حركة عدم الإنحياز،ومنه تحاول كل من القوتين العظمتين الحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد الدبلوماسي في القضايا التي

[1] حماد مجدي، **العلاقات العربية الإفريقية في المنظور الغربي و السوفياتي** ،(العرب و إفريقيا، بيروت، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية،1987)،ص. 184.

[2] القروي هشام، **التوازن الدولي من الحرب الباردة إلى الإنفراج**،(الدار العربية، طرابلس، 1985)، ص. 123.

تواجهها في العلاقات الدولية ،ومن هذا المنطلق يتبين إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بإفريقيا للعدد الكبير للدول الإفريقية حيث تمثل ثلث مجموع عضوية الأمم المتحدة التي تشكل كتلة هامة في التصويت لصالح صناع القرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة وهذا ما يخدم الإستراتيجية الأمريكية[1].

د-الجانب الإقتصادي :

إن كل الجوانب والمفاصل التي ذكرناها سالفا تخدم أهم جانب وهو الجانب الإقتصادي ومن الواضح أن مقولة" الراية تتبع التجارة" فكانت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على إمدادات الموارد الصناعية والطبيعية والمعدنية المهمة والثمينة، ومن جانب آخرسعت أمريكا جاهدة لمنع الإتحاد السوفياتي الوصول لمخططاته[2]، هذا لأن أمريكا تعد أكبر مستهلك و مستورد للمواد الخام.

ما يجعلها تسخر كل طاقاتها وسياستها الخارجية للظفر بأكبر حصة ممكنة من الذهب،الماس، الأورانيوم، الحيوانات إلخ، ما يوضح صرامة الولايات المتحدة الأمريكية .في تطبيق إستراتيجيتها بشكل فعال وناجح.

2- وسائل السياسية الخارجية الأمريكية في إفريقيا :

أ-تقديم القروض و المعونات:

الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن الأسواق لمصدراتها وتخلق فرص عمل جديدة لمواطنيها عن طريق سيطرتها على **FMI**صندوق النقد الدولي ما يخولها لتوجيه سياسات الدول النامية، حيث قام صندوق النقد الدولي، ومختلف منظمات التمويل الإقتصادي الإفريقي ووكالات الأمم المتحدة بصياغة السياسات الإقتصادية الإفريقية.

[1] المرجعنفسه ،ص.124.
[2] مصعب محمود جميل، مرجع سابق،ص. ص68.69.

إن الدول الإفريقية على دراية و علم بسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الوكالات المالية الدولية إلا أنها تحظى بمعاملات رسمية تخدم مصالحها عن طريق مختلف الوكالات المالية الدولية وغيرها، وكذلك الغير الرسميةلخدمة مصالحها و سياستها و إستراتيجيتها لتحقيق أهدافها، على المدى القصير و الطويل ، فكل المساعدات التي تقدمها أمريكا للدول الإفريقية هي لكسب أصواتها في المنظمة الدولية[1] .

و بعد المتغيرات الدولية، وضع الكونغرس عدة إعتبارات لتقديم المعونات[2] منها :

- تشجيع التحول الإقتصادي للدول النامية "و إقتصاد حر".
- تنمية القدرات البشرية بتخفيض حدة الفقر.
- تشجيع التعددية السياسية لدعم التوجه الديموقراطي.

حسب ما وصفه البعض فإن إفريقيا تعاني من إستعمار جديد، حيث أن و حسب تقرير الأمم المتحدة فهي تعد أقل المستفيدين إلى اليوم من عولمة الإقتصاد .

ب-التدخل كوسيلة لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية:

حسب تقرير وزارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لعامي 1993-1992 في ظل المتغيرات الدولية أشار إلى وجود تحديات متداخلة[3]:

1- تشجيع و دعم الديمقراطية وإحترام حقوق الإنسان .

---

[1] نادية كلفاح، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا بعد الحرب الباردة**،(مذكرة ماستر غير منشورة،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية 2013-2014)ص.ص.52.53.

[2] مصعب محمود جميل، مرجع سابق،ص .83.

[3] المرجع نفسه، ص.84.

2- دعم السلام و آليات الأمن .

3- الحماية ضد الإرهاب ، تلوث البيئة وأسلحة الدمار الشامل.

4- تقديم المساعدة الإنسانية في الكوارث طبيعية أو لأسباب إنسانية .

كل هذه العناصر تعد مبررات إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق سياستها الخارجية ولتحقيق أهدافها وخدمة مصالحها حيث وبهذه المبررات تتدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا ما بررتدخلها في الصومال عام[1]1992، والتدخل العسكري في أحداث ليبيريا 1995،التدخل الأمريكي في الصراع السياسي في الكونغو برازافيل.

ج- الدبلوماسية الأمريكية في إفريقيا :

لا تتخلف الدبلوماسية الأمريكية عن خدمة مصالحها في إفريقيا سواء عن طريق الزيارات المختلفة لكبار المسؤولين في الدولة أو الإجراءات التي إتخذتها الإدارة الأمريكية لبسط نفوذها في إفريقيا كالدعوات التي وجهها البيت الأبيض لمسؤولي 35 دولة من دول جنوب الصحراء الإفريقية[2].

كما تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية بدفع 200 مليون دولار إلى الصندوق المالي لمكافحة الإيدز،وغيرها في إطار التعاون .

لكن يبقى الهدف الرئيسي للدبلوماسية الأمريكية هو السيطرة على السوق الإفريقية لا سيما القوة الإقتصادية العالمية.

[1] المرجع نفسه،ص .ص،45.46.
[2] المرجع نفسه ،ص .ص،88.89.

خلاصة الفصل :

نستخلص من خلال الفصل السابق أن لنهاية الحرب الباردة دور في إعادة توجيه السياسة الأمريكية في إفريقيا، حيث كان يُسجل الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية زمن الحرب الباردة في إطار منافسة الاتحاد السوفياتي ووقف المد الشيوعي في القارة عن طريق كسب حلفاء سياسيين في المنطقة عبر دعم الأنظمة القائمة شرط تبني التوجه الغربي، أما بعد الحرب الباردة أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تركز على التغلغل في القارة ومنع المنافسين في المستقبل القريب أو البعيد من السيطرة على المنطقة. ولعل التدخل الأمريكي في الصومال عام 1992 مثال واضح عن ذلك. وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ازداد دور البعد الأمني في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية عن طريق شن حرب ضد الإرهاب والدول المارقة.

و يمكن اختصار أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا في أهداف استراتيجية متعلقة السيطرة على المناطق الاستراتيجية كالمضائق والممرات، أهداف ايديولوجية متعلقة بدفع الدول الإفريقية إلى تبني النموذج السياسي والاقتصادي الغربي، أهداف سياسية متعلقة بكسب التأييد السياسي الإفريقي للتوجهات الأمريكية كون القارة الإفريقية تمثل ثلث مقاعد الجمعية العامة، وأهداف اقتصادية متعلقة بالحصول على الموارد الطبيعية الطاقوية والمعدنية.

ومن أجل بلوغ هذه الأهداف تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية وسائل مختلفة من تقديم قروض ومعونات، ووسائل دبلوماسية، وآليات التدخل لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية.

الفصل الثالث:

العلاقات الأمريكية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء

الفصل الثالث : العلاقات الأمريكية مع دول إفريقيا « جنوب الصحراء »

تمهيـــــد:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية و على غرار كل الدول التي تبحث عن مصالحها بطرق دبلوماسية و التركيز على ربط العلاقات مع كامل الأطراف لتسهيل مهمتها ، هذا ما دفع بالمسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية الى تحقيق الأهداف المسطرة خاصة مع دول القارة الإفريقية بعد نهاية الحرب الباردة ، و مما لاشك فيه أن مستوى العلاقات قد وصل الى أعلى مستوياته في كل الميادين كما كانت عليها في السنوات الماضية طوال تاريخ الولايات المتحدة، وبالتالي سنتطرق في هذا الفصل الى مجموعة من العلاقات التي كانت تؤكد على ضرورتها لبسط نفوذها على المستوى الخارجي، و من هنا قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث، المبحث الأول بعنوان العلاقات الاقتصادية أما المبحث الثاني فعنون بالعلاقات السياسية و الأمنية، ونجد في المبحث الثالث كل من التحديات الخارجية الأمريكية في المنطقة.

المبحث الأول :العلاقات الإقتصادية :

مما لا شك فيه أنه بغرض تكريس الهيمنة وبسط النفوذ على كامل المعابد الإستراتيجية للنفط وتأمين مصادر باقي الثروات الأخرى بات في حكم الضرورة للولايات المتحدة الأمريكية تعزيز تواجدها الدبلوماسي في إفريقيا بما يعزز مصالحها التجارية في قارة إفريقيا ويعطيها الأولوية لأهمية الدور الأول .

وفي سياق هذا المسعى التاريخي والمشروع والمنطقي، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفتح أسواق جديدة في دول جديدة تحت غطاء "تبادل الخبرات والمكاسب" من أجل ضمان التسويق الجيد لفائضها التجاري والوصول إلى المواد الخام بشتى الطرق وتحت أي ظرف سياسي وأمني ومالي[1].

وكما كانت أغلب البلدان الإفريقية "جنوب الصحراء" تنتهج النظام الإشتراكي التابع إلى الإتحاد السوفياتي سابقا ، عرفت إفريقيا هزات سياسية وأمنية خطيرة كنتيجة طبيعية للأزمات الإقتصادية الكبرى، ضربت أركان أنظمتها السياسية و قزمت أحلام شبابها وأنبتت بذور الفوضى والفتن الشعرات القبلية ، أضعفت بها مركزية الدولة حتى برزت إلى السطح ذهنيةالقبيلة واللادولة .

و بالأساس هذا هو المناخ الذي تبحث عنه الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم نفسها كبديل مخلص لإفريقيا والإفريقيين ضمن خريطة المصالح الإقتصادية الأمريكية لاتؤمن بالمستقبل إلى

[1] فليفل السيد، **التقرير الإستراتيجيالإفريقي** ،(مصر ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية 2001-200)،ص .333.

درجة أن الرئيس الأمريكي كلنتون قال بأن: العلاقات الولايات المتحدة الأمريكيةمع إفريقيا قد ساهمت في تجنيب أمريكا آثار الهزات الإقتصادية التي عرفتها مناطق أخرى من العالم سنة 1998.[1]

ويعد منتصف التسعينات تاريخ بداية الحقيقة بالنسبة للتحول الإقتصادي الأمريكي نحو الوجهة الإفريقية والتي أسماها كلينتونبـ "سياسة الإنخراط والتوسع" والتي إستهدف بها توسيع المجتمعات التي تتبنى المنهج الديمقراطي و حرية السوق وحل المشاكل التي تواجه الدول النامية على غرار الفقر والصراعات الناجمة عن الحروب الأهلية ولن يتسنى للبلدان الإفريقية تحقيق هذا الشعار إلا بفتح المجال وبشكل أوسع أمام الشركات المتعددة الجنسيات الأمريكية "في قطاعات الإنتاج والإستثمار والخدمات والخبرات الأمريكية، وبالمقابل تفتح المجال لمنتجات وخدمات هذه الدول الإفريقية لإقتحام السوق الأمريكية [2].

وفي سنة 1995 بدأ الكونغرس الأمريكي سلسلة من النقاشات أفضت سنة 2000 إلى سن قانون إقتصادي أسماه "قانون النمو والفرص[3]"ولقد عكس هذا القانون نية الولايات المتحدة الأمريكية ورغبتها القوية في الحصول على الكثير من فرص التواجد في السوق الإفريقية من أجل توريد المواد اللازمة لتوسيع صناعاتها وضمان أسواق كانت وطأة الدول الأوروبية، ولقد تم وصف هذا القانون في التقرير السنوي لمكتب التجارة الأمريكي المعروضعلى الكونغرس بأنه حجر الزاوية في السياسة التجارية وسياسة الإستثمارالمنتهجة من طرف إدارة الرئيس **"جورج**

[1] فليفل السيد ، مرجع سابق،ص.334.
[2] طه محمد أحمد، مرجع سابق ،ص. 60.
[3] http:// www.agoa.gov/agea leagislation.htm/.in:(20/04/2017 : 22:20).

ولكربوش" والتي تستهدف به التشجيع على التجارة والإستثمار[1] بين الولايات المتحدة الأمريكية وإفريقيا جنوب الصحراء لإنتزاع مزايا هذه السوق من الغريم الأوروبي.

ولقد إستتبعت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعها الجديد هذا، بإبرام إتفاقيات مع دول إفريقيا جنوب الصحراء تضغط بموجبها على حكومات هذه الدول الإفريقية من أجل رفع القيود أمام التجارة والإستثمارات الأمريكية[2]، خلق قطاع خاص يدعم الإقتصاد الحر، محاربة الفساد، حماية حقوق العمال وحقوق الإنسان بشكل عام وبالمقابل تعمل الولايات المتحدة الأمريكية علـى[3]:

- توسيع المجال ومنهج المزايا التجارية للمواد الخام الإفريقية في إطار برنامج التفضيلات "المعمم".
- عقد إجتماعات سنوية بين المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى .
- إمكانية البدء بمحادثات ثنائية تمهيد لعقد إتفاقية التجارة الحرة.
- الدعوة إلى تقديم المزيد من المساعادات الأمريكية وبرامج التنمية لإفريقيا جنوب الصحراء.

لكن ما يؤاخذ على القانون الأمريكي المذكور أنه بدى أكثر حرصا على المصالح الأمريكية غير مكترث بالمصالح الإفريقية كما وضع بندا يتم بموجبه إنسحاب وتراجع الولايات

[1]Danialle.Langton,**US Trade And InvestmentRelationhipwithsubSaharanAfrica**,(the African grouth and opportunityact and beyend, CRS Report RL 31772.Janury 2008).p.34.
[2]Ibid . p35.

[3] غازلي عبد الحليم، مرجع سابق، ص. 329.

المتحدة الأمريكية من جانب واحد عن جميع المزايا، كما أن الإتفاق المبرم من شأنه أن يسبب للسوق الأمريكية وتجارتها وصناعاتها أي ضرر محتمل[1] .

ولعل هذا مكمن الداء الأمريكي في سياسة الهيمنة ومحاولة الإحتواء السياسي والإقتصادي للقارة الإفريقية، لأن الغرض من إبرام إتفاقيات مع دول غير مؤهلة لتوفير البيئة المناسبةللإستثمار مع بلد من حجم الولايات المتحدة الأمريكيةيجعل قناة التواصل الإقتصادي يشير في إتجاه أحادي هو نقل المواد الأولية وتسويق السلع الجاهزة إلى هذه البلدان الفاقدة لمقومات الإستثمار المتمثلة أساسا في البنى التحتية كالطرق السريعة و السكك الحديدية الكهرباء و الإتصالات السلكية واللاسلكية[2].

حيث تمثل التجارة الأمريكية في جنوب الصحراء الإفريقية حصة صغيرة من إجمالي تجارتها مع العالم، فقد بلغت صادراتها نحو المنطقة قيمة 9.9 مليار دولار سنة 2005، أي 1.2 من إجمالي الصادرات الأمريكية العالمية التي بلغت في نفس السنة نحو 804 مليار دولار، بينما قامت باستيراد 49.9 مليار دولار من المنطقة، أي بنسبة 3% من إجمالي وارداتها التي بلغت في نفس الفترة 1662.3 مليار دولار، بذلك تضاعف و إزداد إجمالي التجارة " الصادرات و الواردات " بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول إفريقيا جنوب الصحراء أكثر بثلاث مرات بين عامي 1990– 2005.

أي من حوالي 17 مليار دولار الى 60 مليار دولار[3]، تصغير الحجم عرفت هذه الأرقام تغيرا ملحوظا بين سنتي 2008 – 2009، حيث ازداد إجمالي التجارة مع إفريقيا جنوب الصحراء

---

[1] Danialle.Langton,op,cit.p38.in :(02/03/2017 : 20 :14).

[2] غازلي عبد الحليم، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بعد نهاية الحرب الباردة** ،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وجامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية 2013،) ص.321.

[3] Danialle.Langton,op,cit.p40.in : (04/03/2017 : 22 :30).

بنسبة 28 %سنة 2008، و عليه ارتفعت صادرات الولايات المتحدة بنسبة 29.9 % لتبلغ 18.5 مليار دولار، إلا أن هذه الزيادة كانت مدفوعة بالنمو في قطاعات عدة منها:

- السيارات و الآلات و قطع الغيار.
- القمح.
- النفط غير الخام و الطائرات و الآلات الكهربائية " بما في ذلك معدات السلكية و اللاسلكية ".

كما عرفت واردات الولايات المتحدة في عام 2008، زيادة بنسبة 27.8 % لتبلغ 86.1 مليار دولار، هذا النمو يرجع في الأساس الى زيادة كبيرة تقدر بحوالي 31.9%من الواردات من النفط الخام فقط[1]، أي ما يعادل 79.5% من إجمالي الواردات تقريبا من إفريقيا جنوب الصحراء.

على الرغم من هذه التغيرات إلا أنها ظلت " التجارة " على حالها بين الطرفين تقريبا، حيث لم تعرف تغيرا كبيرا يلاحظ طوال الفترة الممتدة ما بين 1990– 2005 حيث ارتفعت بشكل طفيف من 1.9 %عام 1990 الى 2.5%عام 2005 كما عرفت ورادات الولايات المتحدة عام 2008 زيادة بنسبة 27.8 لتبلغ 86.1 مليار دولار، هذا ما يوضحه الشكل الآتي:

[1] زلوم عبد الحي، **مازالت أمريكا ستوردة4بالمئة من إستهلاكها من البترول** ،(رأي اليوم، صحيفة عربية مستقلة ،سبتمبر 2015). WWW.Raialyoum.com/?P=312-191 in(:04/03/2017 :21/45).

قيمة المبادلات الأمريكية مع إفريقيا "جنوب الصحراء" [1]

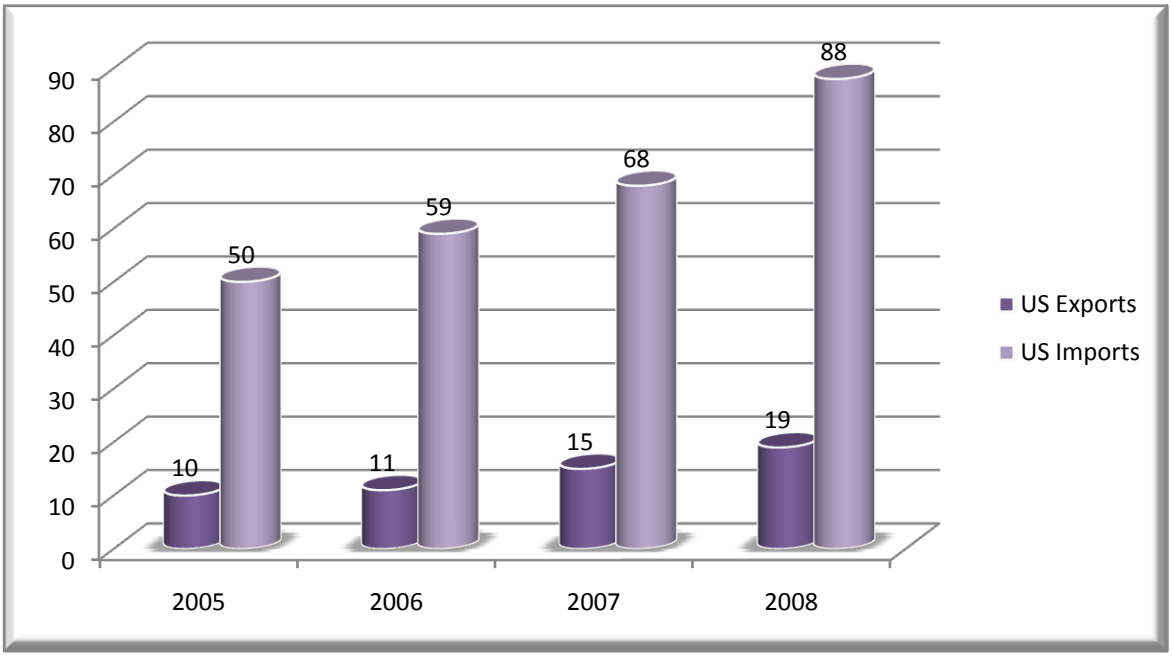

Source : U.S Dept. OF Commerce, Bureau of Census.

In ''U.S.-African Trade Profile.''U.S Department of commerce.Inerenational Trade Administration,MarketACCESS&Compliance/Office of Africa.july 2009,p,2.

[1] International trade administration,(département of commmerce United states),of in :http://www.agoa.gov/resources/US African Trade Profile 2009.pdf.in: (06/04/2017 :20:50).

وبالتالي فإن الحديث عن تهميش القارة من قبل الولايات المتحدة فيما يتعلق بالمبادلات التجارية هو أمر يجب إعادة النظر فيه ، في الواقع ما يدفع الى الاعتقاد بأن هناك تهميش، يعود الى طبيعة هذه المبادلات[1] التي يغلب عليها ميزتان مهمتان هما:

1. هي أنها تتم مع عدد محدود من الدول لا تتعلق بكل دول المنطقة " منطقة جنوب الصحراء ".
2. تكمن في أن جل المبادلات بين الطرفين تغلب عليها الواردات الأمريكية من الموارد الطبيعية المعدنية الطاقوية على حد سواء.

و هو ما يفسر الميزة الثالثة التي هي في وضعية للميزان التجاري بين الطرفين الذي يميل دائما لصالح الدول الإفريقية للشركة للولايات المتحدة، سنعود إذن الى دراسة هذه الخصائص من خلال ما سيأتي.

أن ما يلاحظ من تجارة الولايات المتحدة مع منطقة إفريقيا جنوب الصحراء هو أن معظمها يتم مع عدد قليل من البلدان، 84 % من واردات الولايات المتحدة من المنطقة سنة 2008أتت من خمس دول فقط، هي كالآتي: نيجيريا " 44.2 % "، أنغولا " 22 %" ، جنوب إفريقيا " 11.6%" ، الكونغو " 5.9 %"، و غينيا " 3.9 % "، كما تركزت صادراتها إلى المنطقة على نحو مماثل، ذلك أن 2.8 % من الصادرات الأمريكية توجهت إلى أربعة بلدان افريقية فقط، هي على التوالي: جنوب إفريقيا 35.1 %، نيجيريا 22.2 %، أنغولا 10.9 %، والبنين 4.6%[2].

[1] غازلي عبد الحليم، **السياسة الخارجية تجاه إفريقيا**، مرجع سابق، ص. 335.

[2] U.S Departement of Commerce,(**in US African Trade Profile**.OP).Cit.P.10.

أهم الدول الإفريقية المستقبلة للصادرات الأمريكية سنة 2008.

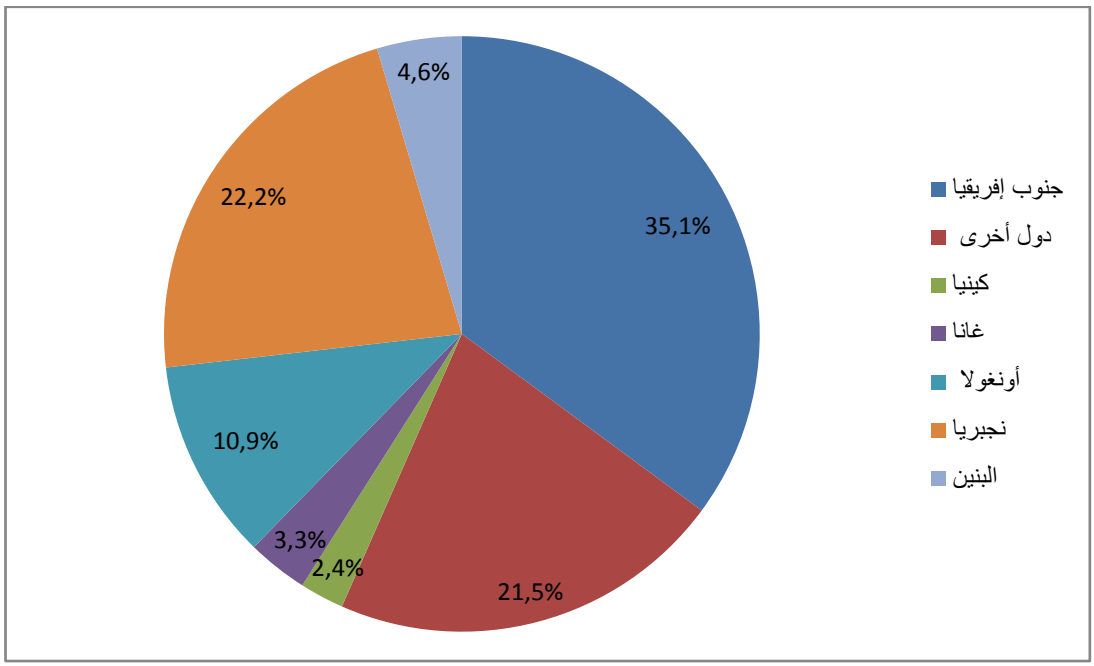

Source : U.S Dept. OF Commerce, Bureau of Census.

In ''U.S.-African Trade Profile.''U.S Department of commerce.Inerenational Trade Administration,MarketACCESS&Compliance/Office of Africa.july 2009,p,2.

بقيت الولايات المتحدة الأمريكية الى جانب كل من المملكة المتحدة و فرنسا، المصدر الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا جنوب الصحراء، (وفقا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، بحيث تعتبر الولايات المتحدة مصدرا لأكثر من 37 % من مجموع تدفقات البلدان المقدمة نحو إفريقيا جنوب الصحراء، خلال المدة التي تراوحت ما بين سنة 1996،ونهاية 2000، تليها فرنسا بـ 18 % ثم المملكة المتحدة بـ 13 %.

وبلغ مجموع الاستثمار الأمريكي المباشر في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء في نهاية العام 2005، نحو 15.04 مليار دولار، اي اقل من 1 % من مجموع 2070 مليار دولار أمريكي هي اجمالي الإستثمار المباشر الأمريكي في الخارج، بل إن هذه الاستثمارات قد استمرت في التراجع شكل ملحوظ حيث بلغت في نهاية سنة 2007، نحو 13.3 مليار دولار.

- النفـــــط:

لابد من فهم أن سبب الاهتمام الأمريكي المتزايد بالنفط الإفريقي، هو من المستجدات الخاصة بالولايات المتحدة كدولة مستهلكة للنفط، إلا أن هذا الاهتمام ولد للقارة الإفريقية مكانة خاصة مرموقة في مجال الطاقة العالمية، و هذا بالرغم من أن القارة السمراء و دول جنوب الصحراء لا تنتج النفط بشكل كبير مقارنة بدول الخليج إلا إنها قدمت لنفسها مكانة ضمن الدول المنتجة والمصدرة للنفط ، هذا بسبب تراجع العديد من الدول التي هي رائدة في هذا المجال و تزايد

الإنتاج في القارة الإفريقية، حسب وزارة الطاقة الأمريكية فإنه سيتضاعف الإنتاج الإفريقي للنفط ما بين سنتي 2002و آفاق 2025،من 8.6 مليون برميل الى 16.4 مليون برميل يوميا[1].

و تشير الأرقام الى أن نيجيريا تعتبر الرائدة في مجال المحروقات و استخراج النفط وتصديره، وهذا وتشير التوقعات إلا أنها ستزيد من حجم المبيعات الى 4.42 مليون برميل يوميا، ومن المتوقع أيضا خلال الفترة ذاتها أن تصبح غينيا الاستوائية التي منحت أكبر عدد من الرخص للشركات الأجنبية للتنقيب عن النفط في أراضيها و مياهها الإقليمية، ، ونشير كذلك الإحصائيات أن السودان لديها مخزون للنفط ما يعادل ذلك الذي يوجد في المملكة العربية السعودية، بالإضافة الى ما يملكه من احتياطي هائل من الغاز الطبيعي[2] .

و في ذات السياق، أكد " والتر كانستايدر " نائب وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية خلال زيارة لنيجيريا في شهر جويلية 2002 أن نفط القارة بات يشكل مصلحة قومية إستراتجية بالنسبة للولايات المتحدة، ستزداد أهميته أكثر فأكثر مع مرور الأيام و الأعوام.

كما أنه من الملاحظ أن نظرة المسؤولين الأمريكيين للنفط لم تعد تقتصر على مجرد كونه سلعة إقتصادية إنما هو مصدر للنفوذ السياسي في أيدي الدولة الرئيسية المنتجة له و من ثمة فإن قارة الولايات المتحدة الأمريكية أصبحوا حرفيين في حسابتهم السياسية و العسكرية ما يمكن للدول المنتجة أن تحصل عليه كشرط للبيع،وهذا مؤشر قوي على أهمية النفط الإفريقي بالنسبة للمصالح الأمريكية الإستراتيجية.

[1] بدر محمد بدر،**التكالب على نفط إفريقيا التكالب-على نفط- إفريقيا** www.aljazeera.net/knouledgeeate/books/2014/11/17in : (22/04/2017 :23 :11).

[2] **إقتصاد الأرقام –تعرف-على –النفعا-الإفريقي-الإنتاج-والإحتياطات**/marketsvoice.com/blog ،في:(2017/04/26 :23:22).

ونظرا لأهمية المبادلات التجارية نجد أن حصة السوق الأمريكية إنخفضت نظرا للمنافسة الكبيرة مع الصين في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأصبحت الصين تشكل تهديدا لمصالح أمريكا في المنطقة و هذا ما يوضحه الجدول الآتي :[1]

[1]SalihaBocker ''**PromothingU.S.EconomicRelatioswithAfrica**''(Report of an Independent Task Force Sponsored by the Council on Foreign Relations, Februry1,2006).p15.

شركاء إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التجاريين الرئيسيين حصة السوق

(بالمليون دولار)

واردات إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	2006	الحصة %	2007	الحصة %
الصين	19.0	%8.9	26.5	%9.8
ألمانيا	13.0	%6.1	15.0	%5.6
الولايات المتحدة الأمريكية	12.1	%5.6	14.4	%5.3
فرنسا	11.3	%5.3	13.1	%4.9
المملكة المتحدة	8.9	%4.1	9.8	%3.6
جنوب إفريقيا	7.3	%3.4	9.0	%3.3
اليابان	7.2	%3.3	8.6	%3.2
هولندا	6.0	%2.8	8.6	%3.2
إيطاليا	5.5	%2.6	6.3	%2.4
إسبانيا	2.8	%1.3	3.1	%1.2
مجموع الإتحاد الأوروبي	62.0	%28.9	74.9	%27.8
صادرات إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	**2006**	**الحصة %**	**2007**	**الحصة %**
الولايات المتحدة الأمريكية	61.5	%29.5	69.6	%25.4
الصين	26.5	%12.6	32.9	%13.4
المملكة المتحدة	13.0	%6.2	13.7	%5.6
اليابان	12.5	%6.0	13.3	%5.4
إسبانيا	10.9	%5.2	12.0	%4.9
فرنسا	9.2	% 4.4	10.5	% 4.3
ألمانيا	8.9	% 4.3	9.4	% 3.8
هولندا	6.8	% 3.2	9.1	% 3.7
إيطاليا	7.4	% 3.6	9.1	% 3.7
جنوب إفريقيا	3.3	% 1.6	5.3	% 2.2
مجموع الإتحاد الأوروبي	67.0	% 32.1	76.9	% 31.4

المصدر : Derivedfrom IMF direction of tradestatisticsyear book2008

المبحث الثاني :العلاقات السياسية والأمنية :

تعتبر المصلحة و الأهمية الوطنية للولايات المتحدة، على نحو محدد من قبل واضعي السياسة الخارجية الأمريكية من حيث مفهومهم للأمن القومي، المحدد الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، بالنسبة لجميع المناطق على المستوى العالم و إفريقيا على المستوى الخاص، على الرغم من أن الأمن هو الهدف الأسمى لأية دولة، من خلال معرفة سلامة التراب الوطني و مؤسساته الرئيسية و كيفية العيش في وسط شعبها، فهو مستقل، وثابت غير متغير في صياغة السياسة الخارجية، إلا أنه مفهوم فضفاض قادر على أن يحتمل تعريفات أخرى مختلفة تهدف كلها الى تلبية مصالح الأمة كما يتصوره قادتها السياسيون في ظروف تاريخية معينة[1].

الأهمية التي أمدتها الولايات المتحدة الأمريكية للأمن القومي جعلت منها معبرا مهما وأمنيا لعدة دول تعاني من عدم الاستقرار و خاصة شعوب القارة الإفريقية، والتي لعبت دورا أساسيا في استدراج القارة الإفريقية ودول جنوب الصحراء إليها، لذلك نجح قادة الولايات المتحدة في بسط نفوذها على مستوى العالم و توقيف الزحف السوفياتي وقف أنشطته في إفريقيا و في اي مكان آخر[2].

ومن اجل الدفاع و ضمان منافسة المركزية الأوروبية و العامل الصيني و أي أمل روسي معتمد في الساحة الإفريقية عملت الولايات المتحدة على إعادة النظر القضايا الإفريقية من خلال تحليل واقعها المعيشي الصعب و المشكلات التي تواجهه الشعوب في العيش بكرامة

[1] البار أمين، يسكري منير، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، (مكتبة الوفاء، القانونية، الإسكندرية،ط1،2014)،ص.ص.24-25.
[2] البار أمين، مرجع سابق، ص. 33.

كسبيل إستراتيجي لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية على بسط نفوذها سياسيا واقتصاديا وأمنيا على القارة الإفريقية.

كما إتبعت إدارة الولايات المتحدة نهجا من خمس مقاربات في علاقاتها مع إفريقيا خلال الحرب الباردة بناء على إستراتيجية الإحتواء[1]. حيث لعب أي رئيس الحكومات الأمريكية دورا بارزا ومحوريا في توجيه السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه القارة الإفريقية، و لكنه مع ذلك يبقى دورا محدودا مقارنة بالأدوار التي يؤديها تجاه مناطق أخرى في العالم، و يظهر ذلك جليا خاصة في المناطق الإفريقية التي تشهد حالة اللاإستقرار التي أولت لها واسع النظر فيها من طرف الهيئة الإدارية الأمريكية المسؤولة عن الأمن في المستعمرات في الإفريقية السابقة.

حيث أولت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما مباشرا للقضايا التي تمس أمن الدول الإفريقية، و يظهر ذلك في المساعدات ووقوفها الى جانب نيجيريا بعد محاولة انفصال إقليم " بيافرا " الغني بالنفط عام 1967، وهذا ما يوضح أن البيت الأبيض بدأ يولي اهتمامه للدول الإفريقية ولعب دورا يتميز بالنشاط، للفصل في القضايا التي تهمها و من أجل كسب ودها، على سبيل المثال ظلت أنغولا قبل عام 1974، تحتل أولوية متدنية في نظر الإدارة الأمريكية، و قد رافق ذلك سعي الولايات المتحدة ورؤسائها على رأسهم ترومان وإلى غاية الرئيس نيكسون الى دعم جهود البرتغال الحفاظ على مستعمراتها في إفريقيا[2].

ويفترض في العديد من المراقبين أن الرئيس و مقربيه و مستشاريه هم الأكثر تأثيرا و نشاطا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه إفريقيا، إلا أنه كما كان من عادة الرؤساء الأمريكيين خلال فترة الحرب الباردة ، تخصيص قدر قليل من الاهتمام للقارة الإفريقية مقارنة

[1] مصعب محمود جميل ، مرجع سابق، ص.7.
[2] المرجع نفسه، ص.29.

بمناطق أخرى خلال فترة الحرب الباردة[1]، و ذلك بتحقيق التوازن بين الضروريات المحلية والدولية ، و لكن فإنه من الطبيعي أن لا يولي الرئيس الأمريكي اهتمامه بالقارة الإفريقية في العهدة الأولى لديه، و قد قام الرئيس الأمريكي " كلينتون " بعدة رحلات الى إفريقيا خلال عامي 1998– 2010 ، الأمر الذي وصلت إليه العلاقات الأمريكية أكبر مستوياتها ، و زادت من سقف المعاملات معها[2].

وهذا والى جانب أن الإدارة الأمريكية وقلة معرفتها وعدم إهتمامها المباشر بالقارة ولد لديها نوع من الشعور بالخوف عند ممارسة أي نشاط أو سياسة معها، وهو الأمر الذي انعكس عليها سلبا حيث أن أمريكا لم تعرف المعنى الحقيقيوالمستوى الذي قد تصل إليه بمعاملتها مع الإدارة الأمريكية .

هذا كما يزيد من حدة المعاملة التي توصف بالباردة الى عجز الرئيس الأمريكي على التعامل كشخص واحد مع 189 دولة من جميع أنحاء العالم منها، 54 دولة في إفريقيا، لا يملك عنها من المعلومات في أحسن الأحوال إلا الشيء القليل، و هو ما يجعل من الضروري تفويض مسؤولية التعامل مع تلك المناطق في إطار السياسة الخارجية، إلى مؤسسات بيروقراطية تابعة للبيت الأبيض من مستوى أقل[3].

لذلك يمكن اعتبار تصريحات الرئيس " **جورج والكر بوش** " دليلا واضحا على المكانة المتدنية التي تحتلها القارة الإفريقية في نظر الرؤساء الأمريكيين على مستوى البيت الأبيض بالرغم من

[1] المرجع نفسه ،ص.17.
[2] حشود نور الدين، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة**، مرجع سابق، ص.385.
[3] بوبصلة أمينة، **التنافس الغربيين الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي فترة ما بعد الحرب الباردة** ، (مذكرة ماجيستر غير منشورة جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية ولإعلام، 2012)،ص.73.

المستويات العالية التي كان يفترض أنها بلغتها من قبل، إبان الولاية الثانية لسلفه كلينتون، خلال حملته الانتخابية على سؤال حول الأهمية التي ستحظى بها إفريقيا في برنامج إدارته المقبلة[1].

لقد نجح الرئيس **جورج بوش**الإبنطلية فترة حكمه، في إثبات للعالم و للأفارقة بشكل خاص عكس ما كان يتوقعه منه المتتبعون للسياسة الخارجية التي كان يفترض أنه سيتبعها، و بخاصة الرئيس **جورج بوش** الأب يعد من الرؤساء الذين كما سبق و الإشارة عنه أنه يعتمد و بشكل قطعي على مستشاريه ومدراءه ، و يضاف الى ذلك انه تميز بقلة اهتمامه بالشؤون الإفريقية، ولكن مع أحداث 11 من سبتمبر2001 كانت عاملا حاسما لدفع الرئيس و طاقمه إلى النظر الى الوجهة الإفريقية، و عند توليه الرئاسة و صعود اليمين المتطرف أصبحت القارة الإفريقية ودول جنوب الصحراء المصدر الأساسي لاهتمام الولايات المتحدة بشؤونها و بالتالي اكتست مكانة مهمة ومرموقة في النظر الأخصائيين[2].

و بعد صعود الرئيس الجديد من الأصول الإفريقية " **باراك اوباما** " الى الحكم و دخوله البيت الأبيض، زاد الاهتمام بالشأن الإفريقي، والتي علقت هذه الأخيرة الدول الإفريقية أمالا كبيرة كونه من نفس المنطقة، والذي سيجعل منه الرئيس الأقدر على وضع العلاقات الأمريكية الإفريقية في جوهر سياسته الخارجية، و في مقدمة أولوياته، و لكن الواقع كان صدمة حيث أنه لم يستطع أكثر مما فعل الأولون ربما لأن ما خلفه كان له انعكاسا سلبيا على العلاقات خاصة انشغاله مع العلاقات المتوترة مع روسيا و النزاع الذي فتحه سابقه مع كل من العراق و أفغانستان، والصين والدول الجديدة الصاعدة[3].

[1] نفس المرجع نفسه ،ص. 75.
[2] البار أمين،بسكري منير، مرجع سابق، ص.27.
[3]حشود نور الدين، مرجع سابق، ص. 393.

كما أن للأزمة المالية العالمية التي ألمت بالعالم جعلته عاجزا على الإتيان بالجديد لمساعدة المنطقة، مع التصاعد الكبير للازمة المالية والاقتصادية العالمية الى الواجهة مباشرة مع توليه زمام السلطة.

إن ما يميز عصر ما بعد الحرب الباردة عند صياغة و تنفيذ السياسات في الولايات المتحدة، هو الاتجاه المتزايد لأهمية الأجهزة البيروقراطية، حيث تاريخيا لم يكن البيت الأبيض والكونغرس مهتمين كثيرا بإدارة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إفريقيا، و هذا ما قارناه بمناطق أخرى تلقى اهتمام كبيرا نتيجة لذلك، كانت مشاركتهما في وضع السياسات المتعلقة بالقارة الإفريقية مشتتة ، و بخاصة في أوقات الأزمات.

يؤدي الكونغرس الأمريكي إلى جانب الدور الذي تضطلع به الهيئات البيروقراطية الأخرى، دورا بالغ الأهمية في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الإفريقية، ذلك أن الميزة الخاصة في السياسة الخارجية الأمريكية هي الدور الهام الذي تضطلع به السلطة التشريعية، و بشكل أقل قوى المجتمع المدني يعود السبق في العلاقات الخارجية بالتأكيد، الى السلطة التنفيذية[1]، وذلك لأن الرئيس يبقى الفاعل الأساسي في توجيه الدبلوماسية الأمريكية، لكن مع ذلك إذا ما أخذنا الأمر من منظور مقارن، فإن خصوصية الولايات المتحدة الأمريكية مقارنة مع الديمقراطيات الليبرالية الاخرى تكمن أكثر في قوة الكونغرس في توجيه السياسة الخارجية .

من الجدير بالذكر أن المفارقة هنا هي أن تتحول المنطقة التي كان يعتقد أنها تشكل آخر الاهتمام الإستراتيجي للإدارة الأمريكية، الى محطة حاسمة في مسار الحرب العالمية على الإرهاب، ولعب دور أساسي في مسار بسط نفوذ الهيمنة الأمريكية على العالم، و بخاصة

[1] السليمي منصف، **صناعة القرار السياسي الأمريكي**، مرجع سابق، ص. 169.

بعدأن رأى مرشح الحزب الجمهوري آنذاك جورج والكر بوش أن القارة الإفريقية لا تمثل مصلحة إستراتيجية بالنسبة له، ثم عاد بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر ليتبنى القارة بالكامل في منظومة الدفاع الأمريكية ويمنحها على غرار مناطق أخرى من العالم، قيادة عسكرية خاصة بها[1].

سنحاول من خلال ما يلي تسليط المزيد من الضوء على المصالح الأمريكية في القارة الإفريقية ، ولكن في شقها الأمني، من المعروف أن المنطقة أصبحت بموجب إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في سنة 2002، مصلحة أمريكية إستراتيجية بامتياز بعد أن شنت حربها على الإرهاب العالمي وإعتبرت دولها الفاشلة ملاذا آمنا للجماعات الإرهابية التي تستهدف مصالحها، كما أن هذه النظرة زادت رسوخا في إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2006من هذه الأخيرة التي مهدت في ما بعد لإنشاء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا.

فضمن الإستراتيجية الوطنية للدفاع التي قدمتها حكومة بوش سنة 2002 التي توضح أهداف السياسة الدفاعية الأمريكية في إفريقيا، حيث تهدف إلى ضمان استقرارها على المدى البعيد، أما على المدى القصير فالهدف هو محاربة الجماعات الإرهابية المتمركزة في إفريقيا[2] ، والحد من الجريمة المنظمة التي تمول هذه الجماعات بالأسلحة و الأموال ، مما يؤدي إلى عدم إستقرار المنطقة[3].

---

[1] البار أمين،بسكري منير، مرجع سابق ، ص.28.

[2] Jean Lucien '**Activisme militaire de washington en Afrique**''(le monde diplomatique ''N.10,(07/2004)),P.14.

[3] دراسة فرنسية، **"الولايات المتحدة الأمريكية و إفريقيا و الحرب على مالي"**، في .http://essahraa.net/index.php/poyin/40-2011-04-01-17-15-14/8584-2013-04-27-18-30-html.17 (15/12/2016,15:30)

في أفريل 2007 أعلنت الحكومة الأمريكية عن إنشاء مركز القيادة العسكرية "الأفريكوم" الذي دخل الخدمة في نوفمبر 2008، هي شركة عسكرية –عسكرية هدفها جلب السلام والأمن في إفريقيا ، وتحقيق الأهداف المشتركة بين أمريكا و إفريقيا في تطوير القدرات العسكرية لجيوش إفريقيا، لمساعدة الهيئات الأمريكية الأخرى وتحقق التنمية، الصحة، وبالدفع بالتعليم و ومجال الصحة والديمقراطية.

و كذالك من أهداف الأفريكوم القيام بنشاطات عسكرية بحماية المصالح الأمريكية في إفريقيا في حالة فشل جيوش الدول الإفريقية في حل النزاعات و تقديم المساعدات الإنسانية [1]

ولهذه القيادة في إفريقيا مجموعة من البرامج، لبرنامج التعليم و التدريب العسكري (IMET) يقوم بإدماج الأفارقة العسكريين في المدارس العسكرية الأمريكية، و كذالك برامج المبيعات العسكرية الخارجية التي تقوم ببيع المعدات العسكرية لدول الإفريقية[2]، أيضا برنامج المعدات العسكرية الزائدة يهتم بالتخلص من الفائض من المعدات العسكرية لصالح الدول الإفريقية.

مثلا تم منح دول جنوب إفريقيا طائرات من طراز C130

- إن الهدف الرئيسي من إنشاء هذه القاعدة هو توفير بيئة مستقرة في القارة الإفريقية ، والتشجيع على إقامة مجتمعات مدنية و العمل على تحسين مستوى المعيشة.
- عدد سكان إفريقيا 25 %من عدد سكان العالم.
- مساحة إفريقيا 35 % من إجمالي مساحة العالم.

[1] ثابر الدين إبراهيم،**"الأفريكوم، حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة الدوحة"** :(مركز الجزيرة لدراسات، 23 جويلية 2013)، ص.3.

[2] عبد الرحمان حسن حمدي ، **السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من الحزامة إلى الشراكة** ، (السياسة الدولية،ع،33362 /2013/05/22)،ص.1.

أهم أسباب إنشاء أفريكوم[1]:

1 مكافحة الإرهاب : الهدف الأساسي للأفريكوم هو تكثيف و تنسيق الجهود في إطار سياسة الحرب على الإرهاب في القارة، عن طريق تعزيز خطاب الأمن والتمنية ، برامج التدريب وكذلك دمج مكافحة الإرهاب في مختلف الشركات العسكرية.

2 النفط : حماية المناطق الإفريقية التي تضع مصادر الإمدادات بالنفط و الغاز، لنظرا لتزايد حجم الواردات النفطية الإفريقية الأمريكية.

3 الصين : إن الدعم الأمريكي عن طريق الأفريكوم للدول الإفريقية يهدف إلى تقليص إعتماد دول إفريقيا على الصين في مجال الأسلحة. حيث تعتبر الصين أكبر مورد لصفحات السلاح بمعدل 500 مليون دولار سنويا لإفريقيا[2].

عرفت السنوات العشرون الماضية منذ نهاية الحرب الباردة بعصر " الدول الفاشلة " بدأ هذا الطرح في وقت مبكر في سنوات التسعينات عندما تفشت ظاهرة انهيار الدول و تزايد العنف الداخلي فيها منذرا بحالة " الفوضى العالمية الجديدة " على حد تعبير الدبلوماسي البريطاني " ديفيد هاناي[3]".

و استخدم هذا المصطلح الدول الفاشلة في الخطاب الأكاديمي سنة 1992، إلا أن الباحثين مع ذلك ظلوا مختلين حول تعريف دقيق وصحيح له، حيث يصف هذا المصطلح عادة الدول

---

[1] رزيقالمخادمي عبد القادر، **القواعد العسكرية الأمريكية الروسية ومخاطرها على الأمن الدولي**،(دار النشر و التوزيع ، القاهرة ط1، 213)، ص ص 108-110.

[2] المكان نفسه، ص.110.

[3] أبوعمرةرنا ، **أمريكا و الدولة الفاشلة**،(دار ميرين للنشر،ط1،2014)، ص.8.

التي تعتبر ذات سيادةولكنها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة[1].

وهي أيضا غير قادرة على الحكم تنقصها الشرعية في عيون شعوبها والمجتمع الدولي على حد سواء، وهي أيضا لا تستطيع أداء وظائفها المحلية والوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي بسبب انهيار سلطة الحكومة المركزية فيها. وكما أن ما يلاحظ على الدول الفاشلة في أداء مهامها هو وجود جهات فاعلة غير حكومية تسيطر على الموارد و السكان، و من ثم الحكومة لا تستطيع احتكار العنف المشروع أو توفير الخدمات العامة، وبذلك ترتفع خيارات انهيار الاقتصاد مما ينتج عنه عدة أمور سلبية مثل المجاعة والفقر المدقع وتدفق اللاجئين، بالإضافة الى انتهاكات حقوق الإنسان[2].

في الواقع شكل مفهوم "الدولة الفاشلة" في إفريقيا إجماعا كبيرا في صفوف الكثير من القوى الفاعلة داخل المجتمع الأمريكي وليس فقط داخل الإدارة الأمريكية، حيث خلفت قدرة القاعدة على شن الضربة الأكثر تدميرا و تهديدا لمصالح الولايات المتحدة وهيبتها انطلاقا من واحدة من أكثر البلدان البائسة على الأرض، توافقا نادرا في الآراء بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري، أثمر في عام 2002، إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي تنص على أنه باتت الولايات المتحدة مهددة اليوم من قبل الدول الفاشلة أكثر مما هي مهددة من الدول المنافسة[3].

---

[1] المرجع نفسه، ص.9.

[2] المرجع نفسه، ص.20.

[3] كورمتيوك أنيار، **الدول الفاشلة والهشة، الحوار المتمدن**..(20/05 : 20/04/2017) :www.ahewar.org/s.asp?aid=42160&r=0&cid=0&u=&i=0&q=.in

قامت**"إدارة بوش"** بتوظيف هذا المفهوم بالذهاب به يعيدا بحيث تم التشديد فيه على أن تهديد الدول الفاشلة هو تهديد مباشر،لا يقل خطورة عن التهديد الذي قد تشكله الدول المنافسة على الأمن القومي للولايات المتحدة.

انطلاقا مما سبق يتضح جليا أن الواقع الذي تعيشه الدول الإفريقية من فشل ذريع على كل الأصعدة من حروب وأزمات وتوجهات سياسة خطيرة ليست هي المسؤولة عنه ولا المتسببة فيه ، و أنه لا دخل لهذه الدول فيما يقع في المنطقة، ومثل هذا الأمر ينفي كل الأمور التي تدعي أن المسؤولية تقع على عاتق الدول، حيث أنه لا توجد أية إشارة الى العملية التي من خلالها أصبحت هذه الدول ضعيفة في حين أصبحت الدول الأخرى أكثر قوة[1].

- **و في مجال مكافحة الإرهاب:**

لقد أصبحت قضايا الإرهاب تتصدر اهتمام الدولة الأمريكية خاصة بعد هجمات 11 من سبتمبر 2001، في الولايات المتحدة، وقبل ذلك تفجيري لسفارتي أمريكا في نيروبي و دارالسلام تنزانيا، حيث جعل الولايات المتحدة الأمريكية تخصص المزيد من جهودها الدولية لمكافحة الإرهاب العالمي واجتثاثه على مستوى القارة الإفريقية[2] .

لقد حظيت هذه القارة الإفريقية باهتمام متزايد إلى ما كانت عليه من قبل باعتبارها من ميادين الحرب العالمية التي شنتها على الإرهاب، بسبب وقوع العمليات الإرهابية فيها أو بسبب الخوف

[1] بول يونلز، **خطة للأمم المتحدة تطالب بمزيد من التدخل**
News.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid.4053000/4053745.stm. in :(21/04/2017 : 22 :00).
[2] حشود نورالدين، مرجع سابق،ص.382.

من احتمال تحول هذه الدول الفاشلة إلى دول مستقطبة للإرهاب وتحولها إلى قاعدة له ومركزا مهما لتخزين الأسلحة و موارد لها[1].

ليس هناك أي شك أن هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية، قد غيرت المفاهيم الأمريكية الإستراتيجية في إفريقيا، حيث وفجأة أصبحت إفريقيا تعتبر واحدة من المناطق الهامة التي تواجه فيها الولايات المتحدة عدوها الجديد، حيث تم التأكيد على مواجهة الإرهاب الدولي وبشكل قطعي مهما كانت النتائج وراء ذلك، وقد شددت على العلاقة التي كانت قائمة على الأسباب الإجتماعية و الهيكلية أي بين الفقر وضعف المؤسسات والفساد الذي ينخرها وبالتالي فهي تشكل ميدانا خصبا لذلك، و الأمر الذي كانت تدركه الولايات المتحدة هو أن الأمر صعب للغاية لطبيعة الدول الإفريقية الهشة في مثل هذه المواقف و المنهارة بالكامل[2].

وقد صاغت الولايات المتحدة الأمريكية عدة مبادرات و برامج لتقديم يد المساعدة والتي وصفت بالإستراتيجية ومنحها المعدات اللازمة للتدريب العسكري، حيث تم إنشاء أربعة برامج متعددة الأطراف من قبل الولايات المتحدة في القارة الإفريقية:

1. قوة المهام المشتركة لمنطقة القرن الإفريقي و التي توجد في قاعدة " لومنييه" في جيبوتي.
2. مبادرة مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا.
3. مبادرة دول الساحل و التي تمولها وزارة الخارجية الأمريكية والتي شكلت في سنة 2002.

[1] عمان عنان، **"عبر بوابة النيجر"** أمريكا تغزوا إفريقيا عسكرية www.noonport.org/content/14289,in:(19/05/2017:21 :30).
[2] المكان نفسه.

4. مبادرة مكافحة الإرهاب العابر للصحراء والتي تشمل على تقديم المساعدات من أجل تنفيذ عملية تدريب القوات المسلحة للدول المشاركة في هذه المبادرة[1].

[11]Thomas Barnett, **The Pentangon's New Map,penguin**,E1,2005.pp.230-231.

المبحث الثالث: تحديات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تحديات مختلفة و التي تنظر إليهما على أنهما يشكلان أحد العراقيل التي تعرقل بسط نفوذها و الهيمنة على القارة الإفريقية، سواء كانت تحديات على المستوى الداخلي أو الخارجي، فالتحديات الداخلية تمثلت في معضلة الدولة وكذا تعقيدات البيئة الأمنية، أما فيما يخص التحديات الخارجية فكان التحدي الأول في التواجد الصيني الذي بات يمثل مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة الى الدول الغربية في المنطقة بشكل عام، أما بالنسبة للتحدي الثاني الذي تواجهه هو المنافسة الحاصلة مع الدولة الفرنسية، حيث تسعى الولايات المتحدة الى إزاحة النفوذ الفرنسي من المنطقة و هذا الشيء ليس وليد اليوم.

1 التحديات الداخلية في المنطقة :

- معضلة الدولة الإفريقية :

بدأت بوادر تغيرات في طبيعة النظام السياسي للدول الإفريقية مع نهاية الحرب الباردة، حيث لاقت هذه التغيرات انتشارا واسعا فيما بعد.

لطالما تماشى إنعدام الأمن مع إنهيار الدولة، حيث نجد من بين أبرز العوامل التي تساهم في إنهيار الدولة عاملين أساسيين تمثلا في:

- **العامل الهيكلي:**

يهتم هذا العامل بالقضايا السياسية العليا و التغيرات التي طرأت عقب الحرب الباردة،كوقف الدعم الخارجي سواء السياسي أو العسكري، ما تسبب في إرتخاء القبضة المركزية لبعض الدول، إضافة إلى انتهاء مخاوف الدول الكبرى فيما يخص إنفصال أحد الأقاليم أو تعديل الحدود[1] .

فبعد إنتهاء الحرب الباردة ، و تغير موازين القوى ،أدى ذلك إلى تعديل الحدود السياسية لبعض الدول كإنفصالإريتيريا عن إثيوبيا و جنوب السودان عن السودان ، وهذا بعدما حافظت على مبدأ الحدود الموروثة عن الإستعمار،وبالتالي المحافظة على الخريطة السياسية للقارة الإفريقية.

- **عامل الإقتصاد السياسي:**

أدت التطورات الإقتصادية المصحوبة مع التغيرات السياسية إلى إضعاف بعض الدول نظرا لفشلها في عملية التخطيط الإقتصادي ،إضافة إلى تدني أسعار المواد الخام و تراكم الديون وهذا ما أدى إلى تدهور الأوضاع الإقتصادية أكثر، و بالتالي التوجه نحو الإقتراض من المؤسسات المالية العالمية والموافقة على الشروط الموضوعة من طرف هذه المؤسسات، و منه عدم تمكن الحكومة من سيطرتها على الإقتصاد المحلي.

كما نجد ظهور حركات تمرد تسيطر على الفائض الإقتصادي الغير الرسمي،وعلى تجارة المجوهرات من خلال شبكات محلية وعالمية، في كل من سيراليون أنغولا و ليبيريا، وبالتالي حلت محل الدولة إقتصاديا نظراً لغيابها.

- **عامل الإثنية والهوية:**

[1] علي أحمد حسن الحاج,**الدولة في إفريقيا و نظريات العلاقات الدولية** ,(مجلة السياسة الدولية,عدد160,أفريل 2005),ص. ص 18.21.

بعد إعادة ترتيب الهويات كان هناك زوال و بروز لهويات جديدة على حساب أخرى ،مما جعل هذه الأخيرة تطغى و تنتهز الفرصة المناسبة مثلما حصل في ساحل العاج و الصومال، أو جاءت بسبب حرب أو صراع كما حصل في إيريتيريا.

كما نجد من بين أسباب طغيان هذه الإثنيات راجع إلى الخوف من نقص الموارد الموجودة لهذه الإثنية و حمايتها ، بالإضافة إلى ما خلفه الاستعمار من عداء و تفريق بين هذه المجوعاتالإثنية في الدولة الواحدة ما أدى فيما بعد إلى نشوب نزاعات و حروب أهلية كالسودان والتشاد ونيجيريا .[1]

- تعقيدات البيئة الأمنية الإفريقية:

إتسمت البيئة الإفريقية لاسيما جنوب الصحراء بإنعدام الأمن و الإستقراررغم حاجتها للتنمية وفرص الإستثمار، وذلك راجع إلى عوامل تمثلت في:

- الحروب و النزاعات:

تعد الميليشيات القائمة على أساس قبلي، سبب قيام الحروب الأهلية في إفريقيا التي أصبحت وحشية، حيث جاءت على الأساس الديني ، الإقليمي و الإثني و الإختلافات الحزبية، و بالتالي يستغل المتمردين المدنيين لجمع ثروات من النظام الفاسد، و في المقابل تعاقب الحكومة المدنيين على أساس كل مجموعة عرقية تتحمل مسؤولية القادة المتمردين، و يستعمل التطهير العرقي

[1] زواوي نعيمة، **الصراعات الإثنية و الدينيةفي أفريقية**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3- كلية العلوم السياسية 2014)،ص.ص،34.35 .

للإستيلاء على الأراضي بغية الوصول الى الموارد، أو لمنع أصحابها من آداء واجبهم الإنتخابي.[1]

لم تتوقف النزاعات عند هذا الحد فقط بل ارتبطت كذلك بالجانب البيئي، فالتعدي على الأراضي العامة وقطع الأشجار، الذي يمكن أن يمثل تدعيما للمنظمات الإجرامية و الميليشيات و منه نشوب نزاعات طائفية وبالتالي ظهور أزمات سياسية.

حيث أودت الحروب والنزاعات في إفريقيا ومنذ نهاية الحرب الباردة لآلاف القتلى و ما يفوق عن 17 مليون لاجئ، فمنذ 1990 إلى اليوم هناك أكثر من 18 دولة دخلت في نزاعات وحروب بين الدول و حروب أهلية وإضطرابات داخلية و إنقلابات ونجد من بينهم ليبيريا، بوروندي، أوغندا، زائير، الكونغو، سيراليون، إثيوبيا، رواندا، أنغولا، موزمبيق، السودان، ساحل العاج،نيجيريا،جمهورية الكونغو الديمقراطية،وغيرهم[2] .

- تهريب الأسلحة:

كانت هي العامل الأساسي لإنتشار الحروب و ذلك عن طريق تمويلها ، حيث قدرت الأمم المتحدة ما يفوق عن 100 مليون من الأسلحة الخفيفة الغير مشروعة في إفريقيا، بنسبة 20% من المجموع العالمي، و ذلك بطريقتين إما عن طريق تمويل الجماعات المتمردة للدول المجاورة،

[1] المرجع نفسه، ص.ص109-110 .

[2] النزاعات في إفريقيا :**18 دولة تعاني من حروب أهلية و إضطرابات داخلية و انقلابات الشرق الأوسط**، جريدة العرب الدولية، عدد9561 ،الإثنين31جانفي 2005 .
Archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=280350&issueno=9561*.WSmR19_jLqBin : (22/05/2017 :21 :00).

وعن طريق بائعي الأسلحة و الذخائر الأجانب ، هذا ما يساهم في كثرة النزاعات المحلية وتصاعد وتيرة العنف من أجل الأراضي و المياه و إقتسام الثروات و بالتالي ارتفاع عدد القتلى[1].

- القرصنة و تهريب النفط:

بدأت هذه العمليات في إفريقيا منذ عام 2004 على الساحل الصومالي، حيث شكلت هجمات القرصنة تهديدا كبيرا على الأمن البحري و كانت بالتحديد في غرب إفريقيا وخليج عدن والقرن الإفريقي وشرق خليج عدن من والمحيط الهندي ، فحسب التقرير الصادر عن المكتب البحري الدولي في غرفة التجارة الدولية في لندن والذي يظهر انه تم خلال سنة 2009 مهاجمة 214 سفينة في القارة الإفريقية فقط، أما خلال سنة 2014 فقد وصلت الى 245 عملية منها 55 على المستوى الإفريقي و إحتلت سواحل نيجيريا المرتبة الرابعة من حيث عمليات القرصنة البحرية و السطو المسلح ب 18 عملية[2].

هذا و جاء في تقرير تناوله موقع جديد بريس ان هيئة المراقبة البحرية أنه هناك تراجع في عمليات القرصنة البحرية لسنة 2016 إلى أدنى مستوى منذ 18 عام، في حين نجد إرتفاع في عمليات خطف أفراد الطاقم كرهائن مقابل فدية في غرب إفريقيا، حيث وصلت عمليات الخطف إلى 62 شخص و أكثر من نصفهم تم خطفهم قبلة غرب إفريقيا[3].

إن إنعدام الأمن البحري أصبح يشكل تهديدا في العلم و غرب إفريقيا والتي تؤثر على النفط وعلى سعره، حيث كان هناك هجوم على منطقة نفطية من قبل حركة تحرير دلتا النيجر التي تسببت في توقيف حوالي 225 ألف برميل نفط يوميا ، وفي سنة 2014 كانت السفن التي

[1] زواوي نعيمة،مرجع سابق، ص .ص137.136.
[2] جبريل سهام عز الدين، مرجع سابق، ص.ص.62.61.
[3] www.jadidpresse.comتقرير الدولي: القرصنة البحرية تتراجع جديد بريس في 30-01-2017.

تعرضت للقرصنة و السطو المسلح توزعت مابين 86 ناقلة للمواد الكيماوية و 24 ناقلة نفط، 3 ناقلات للغز الطبيعي المسيل و 43 باخرة و ناقلة من أنواع أخرى[1].

كل هذا وذاك من شأنه أن يضع أمام إفريقيا جنوب الصحراء تحديات ينبغي رفعها من قبل الحكومات الإفريقية المعنية إلى الطرف الأمريكي في أي فرصة للتفاوض في إطار التعاون المشترك، على شاكلة إلغاء بعض الديون من طرف مجموعة الثمانية التي تلعب فيها الولايات المتحدة الأمريكية دور العراب لسياستها في المنطقة .

ولقد إتضح الأمر أكثر لما شهد التواجد الصيني في إفريقيا نموا بـ 5% سنويا كنية صريحة للإنتشار الصيني على الإقليم الإفريقي حيث وجدت الولايات المتحدة نفسها مجبرة على التدخل هذه المرة كلاعب منافس للمارد الصيني بشكل أساسي وللتواجد الأوروبي بشكل ثانوي في الأسواق الإفريقية لتضييق فرص الإنتشار أمام قوى ناشئة صينية وقوى تقليدية فرنسية .

2 التحديات الخارجية في المنطقة:

- **التواجد الصيني في المنطقة:**

تولدت منذ منتصف التسعينات القرن الماضي، مجموعة من الدلالات, التي تدل في اغلبها على التزايد الملحوظ للتواجد الصيني في القارة الإفريقية، حيث توضح بشكل كلي مساعي الدولة الصينية إلى ربط علاقاتها مع وأغلب الدول الإفريقية من اجل لعب دور وسيط في المنطقة، حيث لم تبقى تلك النظرة الإيديولوجية التي كانت عليها منذ الحرب الباردة بل تعدت ذلك، حيث

[1]ArabFederationOf Shipping, www.afos-shipping.com;in:(27/05/2017 : 30:50).

اكتسبت المصالح الاقتصادية الحدث الأبرز من ذلك ، و هذا من أجل بسط نفوذها و هيمنتها على القارة و بالتالي مواكبة و مزاحمة الدول الكبرى و قول كلمتها في العلن[1].

ساهمت سياسات الحرب الباردة خلال فترة الثلاثينات بقيادة الزعيم " **ماو تسي سونغ** " في تحديد طموحات الدولة الصينية في القارة، بسبب معاناتها من تحديد علاقاتها مع الدول الخارجية و بالتالي وجدت في القارة الإفريقية متنفسا لسياستها الخارجية و وسيلة لتوسيع نفوذها خارج إقليمها[2].

حيث قامت الجمهورية الصينية بين سنة 1958م و بداية الثورة الثقافية 1966م، حيث أقامت علاقات دبلوماسية مع 18 دولة افريقية أخرى، و في أواخر عام 1963م، و مطلع عام 1964م، زار وفد برئاسة رئيس مجلس الدولة 10 بلدان افريقية، منها 9 وافقت على إقامة علاقاتها مع الصين في نهاية كل زيارة.

حيث بينت تلك العلاقات على أساس المبادئ الخمس للتعايش السلمي، حيث برهنت هذه السياسة على المواقف التي تريدها و عززت من مكسبها و فرض رأيها، و بالتالي عدم التدخل في الشؤون الداخلية، و هو الفرق الوحيد بينها و بين الغرب، وركز الدبلوماسيين الذين توجهوا إلى الدول الإفريقية على أن الصين هي أكبر دولة نامية في العالم وأن إفريقيا هي أكبر تجمع للدول النامية، إضافة إلى العامل التاريخي بين الصين و الدول الإفريقية الذي شهد السيطرة الأجنبية و التدخل الغربي في جميع شؤونها.

1 حجاج أحمد، الصين تعيد إكتشاف إفريقيا، مجلة السياسة الدولية القاهرة مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية،ع 163،جانفي 2006، ص. 132.

[2] نفس المرجع ص 139.

بعد مؤتمر " **باندونغ** "بدأت الصين بتوسيع علاقاتها مع دول القارة من خلال مساندتها لحركات التحرر و للدول الإفريقية حديثة الاستقلال، بتقديم مساعدات مادية، اقتصادية ، تقنية وعسكرية، بهدف الحد من التوسع الغربي في المناطق المستعمرة، و إقامة نظام جديد يتصف بالمساواة والاستقلالية.

و حيث ميزت الصين علاقاتها مع دول القارة خمس خصائص حسب " **لاركن** " و هي[1]:

1. زيادة عدد الدول التي تربط علاقاتها مع الجمهورية الصينية و الذي ارتفع و زاد بأضعاف مضاعفة، حيث كان في سنة 1967- 13 دولة، و في مطلع سنة 1947، تضاعف هذا الرقم و أصبح حوالي 30 دولة إفريقية.
2. انضمام الصين إلى مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في عام 1971، حيث كان للدول الإفريقية فضل كبير في ذلك و بفضل الدبلوماسية الناجحة للجمهورية الصينية، و التي لم تتوقف على مر السنين.
3. استطاعت الصين تقديم مساعدات خارجية ومعونات إلى دول الإفريقية خاصة عبر السكك الحديدة والتي تربط بين تنزانيا و زامبيا، وكان لهذا المشروع الذي وصف بأكبر مشاريع القارة خلال سنوات السبعينات، حيث كانت الصين بصدد مكافأة دول القارة بإنشاء لها ملاعب، السكك حديدية، مباني، و مصانع ... الخ،إلى جانب كل هذا المساعدات الطبية في أوقات الأزمات.
4. اعتقاد الصين أن الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحقيق الاستقلال ونهاية التبعية الغربية، وبالتالي استمرارها في محاربة ذلك، وكذلك محاربتها للنظام العنصري في القارة.

[1] غازلي عبد الحليم، مرجع سابق، ص. ص. 419.420.

5. و توضح الخاصية الخامسة إلى الاعتقاد الجازم بان النخبة الحاكمة في الصين بأن العالم منقسم إلى قسمين، القسم الأول والذي تحكمه القوى العظمى و كبرى في العالم، والقسم الثاني والذي نجد فيه الدول الضعيفة المتنامية حديثا.

ومن خلال ما ذكر يتضح أن للصين رؤية واضحة مستقبلية للتكريس نفوذها على القارة الإفريقية، وهذا ما لا يصب في صالح و مساعي الولايات المتحدة الأمريكية في فرض سيطرتها على القارة،" حيث تنظر الولايات المتحدة مثلها مثل الصين الشعبية إلى القارة الإفريقية كسوق لصادراتها، و تسعى هي الأخرى لتعزيز مبادلاتها التجارية مع القارة، و إلى جانب ذلك مثلما كانت تعتمد الصين على سياسة الدعم الدبلوماسي الذي تقدمه لدول القارة في المحافل الكبرى الدولية، و لكن الاختلاف الواضح هي الضغوط المفروضة على الولايات التي انعكست سلبا على علاقتها و التي لم يكن ينظر إليها بعين الرضا من قبل العديد من دول القارة الإفريقية[1].

و بهذا الجدل القائم الذي أصبح الهاجس الذي يخيف الولايات المتحدة الأمريكية بعد الإرهاب وهو السيطرة التي تزداد يوما بعد يوم من قبل الصين الشعبية على دول القارة الإفريقية، و التي انعكست سلبا على الرؤى والاستراتيجيات التي كانت تبنيها الولايات المتحدة في القارة.

و تعد الدولتين من بين القوتين اللتين تتنافسان على أخذ أكبر نصيب من مصالح في القارة الإفريقية، و كلتاهما تسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة و خاصة بمجرد تأمين النفط و الغاز، و يعرف موضوع المنافسة التي تتعرض لها المصالح الأمريكية في إفريقيا من قبل الصين تباينا كبيرا، و يتضح هذا التباين بشكل كبير في المواقف التي تؤكد أن التواجد الصيني في القارة هو تهديد مباشر و خطير للمصالح الأمريكية و سيكون له آثار سلبية في المستقبل و خطير على

[1] جورج ثروت سهمي، **العلاقات الصينية الإفريقية شراكة إقتصادية دون مشروطية سياسية**،(مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد167،جانفي 2007)، ص. 88.

مكانتها وهيمنتها على الدول النامية، والاعتقاد الثاني الذي يلاحظ أن التحركات الصينية لبسط نفوذها على القارة لا يعد و لا يشكل خطرا على المصالح الأمريكية[1].

و تعتبر كل المخاوف التي تشكل تهديدا للمصالح الأمريكية في القارة ، دفعا قويا للمصالح الأمريكية من أجل التحرك والزيادة من حدة نشاطاتها، و ضمان إبعاد أية منافسة من أية طرف و خاصة النفوذ الصيني في القارة، وهذا الأمر الذي قد يشكل منبرا مهما للسيطرة و ممارسة النفوذ هناك خاصة و أن الدبلوماسيين الأمريكيين يؤكدون بأنة لا يستطيع أحدا أن يشكل تهديدا واضحا ومباشرا لوقف المصالح الأمريكية[2].

- **التحدي الفرنسي للمصالح الأمريكية في إفريقيا:**

سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بسط نفوذها على القارة الإفريقية، والتي ترجمت كما سبق وأن ذكرنا إلى تحركات و مواقف عديدة تتبناها أمريكا لجعل من نفسها السيدة المهيمنة التي تهمها مصالح الغير، ومع هذا فإن المصالح الأمريكية يواجهها تحدي آخر وهو التحدي التاريخي للمنطقة و الاستعمار الذي كانت مسيطرة عليه الدولة الفرنسية آنذاك.

تعتبر وجهات نظر فرنسا مناقضة كليا للوجهات نظر الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاستراتجيات المبرمة، حيث تعد فرنسا الوحيدة من بين هذه القوى التي واصلت سعيها نحو

[1] عبد الفتاح أسماء،**"أوولأفريكا" أمريكا أدركت أهمية أفريقيا بعد تمدد بالقارة، البديل صوت المستضعفين،** أكتوبر2016. 22-93-81=p? /http://elbadil.com في :(2017/05/28 : 11/22☺.

[2] ريتشاردن هاس، ص.173.

استمرار نفوذها في تلك المناطق، من خلال التواجد المكثف و المباشر، و تمثل القواعد العسكرية أحسن صورة على ذلك[1].

لم تتوقف يوما فرنسا عن اعتبار سياستها في إفريقيا أداة مسخرة من أجل تجسيد رغبتها في الظهور كقوة كبرى على الساحة الدولية. و لذلك كانت هناك إستمرارية واضحة في معالجتها للقضايا و الواقع الإفريقي منذ بدايات الحلم الامبريالي في القرن 19، مرورا بالإنسحاب المنظم والمسطر بإحكام أثناء موجة الإستقلال التي عرفتها المنطقة، إلى غاية سنوات السبعينات والثمانينات، من خلال إستراتيجية التعاون التي غلب عليها الطابع الأبوي تجاه الدول الإفريقية أكثر من مجرد شراكة وتعاون قد تجمع عددا من الدول المستقلة و السيدة[2].

و تعتبر الورقة الإفريقية منبرا هاما للحفاظ على المكانة التي تحتلها في الأمم المتحدة وخاصة لكسب تأييدها و أصواتها في للقاءات التي تشارك فيها، هذا إلى جانب الفوائد الاقتصادية الضخمة التي نتجت عن استغلالها الأحادي والمهيمن لمجريات المبادلات الاقتصادية التي كانت ولا تزال تتم فيها والذي يعرف بالمربع الإفريقي. حيث تمثل المنطقة ثاني اكبر سوق لسلعتها بعد أوروبا، حيث استوعبت سنة 1998م ما يقارب 15.9 مليار دولار أمريكي من الصادرات الفرنسية أي ما يقارب 40% من الفائض التجاري الفرنسي، كما أن نسبة 77% من الشركات الفرنسية التي تتواجد في المنطقة تعتبر شركات ناجحة في سياستها و في أرباحها.[3]

و لكن مع مرور السنوات تغيرت الإيديولوجيات في العالم و أصبحت السياسة التي تتبعها فرنسا غير مجدية خاصة لما كانت تضع مسألة الفرانكفونية في مقدمة إهتماماتها والتي أخيرا

[1] مصعب محمودجميل ، مرجع سابق، ص 95.
[2] نفس المرجع، ص 96.
[3] غازلي عبد الحليم، مرجع سابق ،ص 465.

رضخت لمسألة العولمة و أن العالم تغير وأصبح يقبع تحت سيطرة التكنولوجيات للإعلام والاتصال، هذا ما قلص فرص فرنسا من زيادة نفوذها في القارة الإفريقية، و كذلك هناك عدة أحداث أهمها " البحيرات الكبرى " و التي زادت من عزلتها في المنطقة، و عدة أخطاء أخرى إرتكبتها السياسة الخارجية الفرنسية في معاملتها مع دول القارة الإفريقية[1].

و قد برهنت مرة أخرى الولايات المتحدة على ذكائها مستغلة بذلك الفرص التي ضاعت من فرنسا و الأخطاء التي سبق و أن ذكرناها، و عليه فإن هذه الأخيرة كانت بالنسبة للولايات المتحدة حافزا لإنطلاقة حقيقية في علاقاتها مع القارة، فقد استطاعت من خلال الإنتكاسات الفرنسية على الساحة الإفريقية، إقناع جزء كبير من الرأي العام الإفريقي و القادة الأفارقة خاصة، بقدرتها على لعب دور البديل الوحيد لفرنسا و القادر على مواكبة التحديات التي تواجه القارة[2].

تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المؤسسات المالية الدولية مثلا، من بعث نفوذها من جديد لها في المنطقة و خاصة بعد أن بات صندوق النقد الدولي يتحكم في كل جزئيات الاقتصاد الإفريقي، و هو من وراء البرامج التي تطبق لإعادة هيكلة اقتصادها و دمجه في الاقتصاد العالمي[3].

ومن ثم استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة هذه المؤسسة القضاء على أهم الجسور التي كانت تربط فرنسا بمناطق نفوذها الإفريقية و هي العملة الفرنسية الفرنك[4].

---

[1] سعيد أمير، **الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا**، قرآت إفريقية/http://www.qiaatafrican.com/home/new/

[2] المرجع تفسه.

[3] مصعب محمودجميل ، مرجع سابق ، ص98.

[4] غازلي عبد الحليم، مرجع سابق، ص 474.

بالمقابل إنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة تغلغل في المنطقة بحكم الظروف التاريخية السابقة التي أبعدتها عنها، و بالتالي فإن إستراتيجية الولايات المتحدة هي إستراتيجية بعيدة المدى.

و المحاولات التي كانت تكررها الولايات المتحدة في السعي إلى فرض نفوذها و تواجدها في القارة لكل ، بمزاحمة الدور الفرنسي التاريخي للمنطقة لم يكن بالأمر البسيط، و بل تعدى ذلك حيث تجاوز الصراع بين الطرفين إلى بكثير أشكال التنافس التي كانت قائمة فيما مضى[1].

تبرز التحديات التي كشفت عن واقع السياسة الأمريكية في إفريقيا و التي لا تزال في شكلها المباشر حديثة، إذا ما قورنت بالسياسات الأوروبية مثلا، و تظل حذرة من أي تورط في الأحداث والنزاعات الدائرة في المنطقة[2].

[1] مصعب محمود جميل، مرجع سابق، ص. ص.100.99.
[2] غازلي عبد الحليم، مرجع سابق، ص486.

خلاصة الفصل :

من خلال الفصل الثالث، درسنا العلاقات الأمريكية–الإفريقية في بعدها الاقتصادي والسياسي والأمني،فبالنسبة للبعد الاقتصادي، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في السعي إلى إيجاد أسواق جديدة في القارة الإفريقية وتأمين مصادر جديدة للطاقة والموارد الطبيعية ويعكس "قانون النمو والفرص" الأمريكي الرغبة الأمريكية في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، على أن تلتزم هذه الأخيرة بمجموعة من المعايير من أجل تمكنها من الدخول إلى السوق الأمريكية،ويهدف القانون إلى جعل الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في السوق العالمية من حيث التجارة والصناعة والمواد الخام كما يسمح للطرف الأمريكي بالانسحاب من الاتفاقية بمجرد شعوره بتهديد مصالح السوق الأمريكية.

إضافة إلى ذلك تضاعفت قيمة التبادل التجاري الأمريكي–الإفريقي بأكثر من 3 مرات من 1990 إلى 2005، غير أن الصادرات الأمريكية نحو إفريقيا لا تشكل إلا 1,2 %من إجمالي الصادرات الأمريكية، أما الواردات الأمريكية من القارة فلا تشكل إلا 3% من إجمالي الواردات.

أما العلاقات السياسية والأمنية الأمريكية–الإفريقية، فيمكن ربطها بظهور الدول الفاشلة وانهيار العديد من الدول الإفريقية ثم ظهور ما سمي بالحرب على الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر2001،فحسب الإدارة الأمريكية تمثل المشاكل الإفريقية تهديدا للأمن القومي الأمريكي لذا وجب عليها إيجاد آليات لمكافحتها وذلك عن طريق التدخل العسكري كالتدخل الأمريكي في الصومال عام 1992 والقواعد العسكرية كقاعدة "لومنييه" بجيبوتي ومبادرة مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا ومبادرة مكافحة الإرهاب العابر للصحراء.

لكن تواجه السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا مجموعة من العراقيل المتمثلة في تحديات متعلقة بالدول الإفريقية في حد ذاتها المتمثلة في ارتخاء القبضة المركزية للعديد من الدول الأفريقية بسبب وقف الدعم الخارجي الذي كانت تتلقاه أثناء الحرب الباردة، المشاكل الحدودية، الفشل الاقتصادي، الانفلات الأمني،... إضافة إلى تحديات خارجية مرتبطة بالمنافسة الخارجية خاصة المنافسة الصينية في إفريقيا في الجانب الاقتصادي أساسا، والمنافسة الفرنسية ذات النفوذ السياسي والأمني والثقافي على مستوى مناطق نفوذها التقليدي خاصة في دول غرب إفريقيا.

الخـــاتمـــة

لقد أظهرت التحولات الدولية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة العديد من التحولات مست بنية النظام الدولي أبرزها بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى وحيدة مهيمنة في العلاقات الدولية، وقد سعت الحكومات الأمريكية إستغلال هذا المشهد الإستراتيجي الجديد لتكريس الهيمنة الأمريكية والحفاظ على مكانتها، ولن يتأتى هذا الدور إلا من خلال ضمان السيطرة والتفوق في مختلف الأقليم عبر العالم، وفي هذا السياق شكلت القارة الإفريقية أحد أبرز هذه المناطق الحيوية بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية .

لذلك وإنطلاقا من مضامين وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية يمكننا الخروج بالعديد من الإستنتاجات يمكن حصرها في :

1 -شكلت نهاية الحرب الباردة تحولا جوهريا في العلاقات الدولية أدى إلى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى تسعى إلى حماية مكانتها وهيمنتها العالمية خاصة مع بروز قوى صاعدة كالصين وروسيا والإتحاد الأوروبي وما يشكله ذلك من تهديد للزعامة الأمريكية.

2 -جنهاية الحرب الباردة شكل المتغير الإقتصادي المحور الأساسي للسياسات الخارجية للدول خاصة القوى الكبرى كالولايات المتحدة بسبب تدني منفعة إستخدام القوة العسكرية وتصاعد أهمية الجغرافيا الإقتصادية كمعيار أساس لقياس قوة الدولة كمعيار أساسي لقياس قوة الدولة لذلك سعت الولايات المتحدة كقوة عظمى إلى تونس الإقتصاد كأولوية في سياستها الخارجية لضمان مكانتها العالمية، أي أن مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة في العالم تمر عبر الهيمنة الإقتصادية العالمية.

3 -يشكل العالم الثالث أو العالم المتخلف بشكل عام وإفريقيا بشكل خاص المحور الأساسي لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية للهيمنة العالمية عبر سياسة خارجية متعددة المسارات، وذلك نظرا لأهمية القارة الإفريقية إقتصاديا من حيث توفر الثروات وموارد الطاقة وكذالك لكونها سوقا للمنتجات الأمريكية خاصة الصناعية.

4 -تتمحور السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا في فترة ما بعد الحرب الباردة على متغير الشراكة والتعاون في ظاهرها، ولذلك عمدت الولايات المتحدة إلى القيام بمشروع الشراكة الإستراتيجية مع إفريقيا في المجالات السياسية والأمنية والإقتصادية، لكنها من الناحية العملية كانت وسيلة لضمان النفوذ والهيمنة على ثروات القارة بتوظيف القضايا السياسية كحقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الراشد

والقضايا الأمنية كمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية كأدوات للضغط على الدول الإفريقية للحصول على تنازلات في المجال الإقتصادي لا سيما عقود التنقيب على المعادن الثمينة وموارد الطاقة وإستغلالها من قبل الشراكات الإقتصادية الأمريكية لتعزيز القوة الإقتصادية الأمريكية عالميا.

5 - يشكل التنافس والإستقطاب لدولي من قبل القوى الصاعدة أبرز التحديات للسياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا خاصة من قبل الصين التي تهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية إقتصاديا وبعض القوى الأوروبية أبرزها فرنسا لإعتبارها تاريخية (المستعمر السابق لعدد من الدول الإفريقية)، لذلك تسعى الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ جورج بوش الأب وصولا للرئيس باراك أوباما إلى محاولة تكييف سياسة خارجية مرنة تتميز بالديناميكية والحيوية بتوظيف المساعدات الإقتصادية والدبلوماسية الناعمة لتثبيت من مكانتها وتعزيزه في القارة من ناحية ومن ناحية أخرى تعزيز التواجد العسكري في القارة كصمام أمان لحماية مصالحها القومية في القارة ، وأبرز مثال لذلك الأفريكوم.

المراجع

*المـراجــع باللغة العـربـيــة :

1- الكـــتـــب :

1-السيد أمين شلبي، **أمريكا والعالم**، متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية 2000-2005، القاهرة دار النشر علاء للكتب،الطبعة الأولى سبتمبر 2005.

2 - السيد فليفل، **التقرير الإستراتيجي الإفريقي** ،مصر ،معهد البحوث والدراسات الإفريقية 2001-2002.

3 ـ أمين البار، منير يسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية**، مكتبة الوفاء، القانونية، الإسكندرية،ط1، 2014.

4ـ إبراهيم ثابر الدين ،**"الأفريكوم ، حماية المصالح الأمريكية تحت غطاء الشراكة الدوحة"**: مركز الجزيرة لدراسات، 23 جويلية 2013.

5- جوزيف صموئيل ناي، من مواليد 1937 في جنوب أورانج، **المحلل و المنظر للعلاقات الدولية.** ورئيس مجموعة أمريكا الشمالية في إطار اللجنة الثلاثية منذ عام 2009.

6-ج. مير ستيفن و شأيمر .**السياسة الخارجية اللوبي الإسرائلي**، أولت نتوان-باسيل 2، ط شركة الطبوعات للتوزيع و النشر بيروت، لبنان.

7- جميل مصعب محمود، **تطورات السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا و انعكاساتها الدولية**، عمان، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، ط1، 2006.

8- حسين عثمان محمد عثمان، **النظم السياسية و القانون الدستوري**، دار المطبوعات الجامعية، إسكندرية،2001.

9- حمدي عبد الرحمان حسن، **السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من الحزامة إلى الشراكة**، السياسة الدولية،ع،33362 /2013/05/22.

10- حنان أخميس، **جماعات اللوبي و الضغط الامريكي المصدر**.

11- حسن العطار، **الدولة الفاشلة أو الهشة.**

12- حسن بوقارة،**السياسة الخارجية** ، دراسة في عناصر التشخيص و الإتجاهات النظرية للتحصيل

طبع بمنطقة دار هدى الجزائر 2012.

13- خالد أبو الحسن ، **الأمركة وتراث روما القديم** ، قضايا دولية، باكستان، ع 246: 1996.

14- ريتشارد ن هاس، **الفرصة، لحظة أمريكا لتغيير مجرى التاريخ**، نيويورك، الولايات المتحدة، الناشر العبيكات، المملكة العربية السعودية، الطبعة العربية الأولى 2007، ص 149.

15 - رنا أبوعمرة، **أمريكا و الدولة الفاشلة** ، دار ميرين للنشر،ط1، 2014.

16- سهام عز الدين جبريل، **ظاهرة القرصنة على سواحل الصومال و خليج عدن وأمن البحر الأحمر**: دراسة في الأبعاد و التداعيات الإقليمية و الدولية، مكتب العربي للمعاريف للنشر،القاهرة،2015.

17- عبد الحليم غازلي :**السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه افريقيا**، ط1: القاهرة دار الكتاب الحديث 2015.

18 ¯ عبد الحي زلوم، **مازالت أمريكا ستوردة4 بالمئة من إستهلاكها من البترول**، رأي اليوم، صحيفة عربية مستقلة، سبتمبر 2015.

19- عبد القادر رزيقالمخادمي، **القواعد العسكرية الأمريكية الروسية ومخاطرها على الأمن الدولي**، دار النشر و التوزيع ، القاهرة ط1، 2013.

20- فريد زكريا ،من الثروة الى القوة(**الجذور الفريدة لدور امريكا**)مركز الأهرام للترجمة و النشر.

21- كينيث وألتز، محلل سياسي أمريكي ولد في 1924،ميشغان،وتوفي 2013،أستاذ العلوم السياسة جامعة كولومبيا، مؤلف هاما في مجال نظرية العلاقات الدولية، واحد مؤسستي الواقعية الجديدة **(أو الواقعية البنيوية).**

22 – كريم حجاج :**ملامح الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في القرن القادم السياسة الدولية**،العدد 197، يناير،1997.

23– كريم أحمد، **كم عدد سكان العالم**، آخر تحديث 11:41، 20سبتمبر 2016 .

24– محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي(الجزائر: حقوق الطبع للمؤلف ،1997) .

25– منصف السليمي، **صناعة القرار السياسي الأمريكي**،ط1،مركز الدراسات العربي– الأوروبي، باريس،1997.

26– محمود السيد، **إفريقيا والأطماع الغربية** ، الإسكندرية، مؤسسة شياب الجامعات ،2009.

27– مجدي حماد، **العلاقات العربية الإفريقية في المنظور الغربي و السوفياتي**، العرب و إفريقيا، بيروت، ندوة مركز دراسات الوحدة العربية ،1987.

28– نور الدين حشود ،**الإستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد الحرب الباردة:** (من التفرد إلى الهيمنة 1990–2012) ،دفاتر السياسة و القانون العدد 9 في جوان.2013

29–هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية** (بين مدرستين:المحافظية الجديدية و الواقعية ، دار العرب للعلوم الناشرون ، بيروت) .

30– هشام القروي، **التوازن الدولي من الحرب الباردة إلى الإنفراج**، الدار العربية، طرابلس، 1985.

31– وافي علي عبدالرحمان، نور الدين ،**في السياسة الخارجية الأمريكية2012–2001**، الحقوق كلية والعلوم السياسة، جامعة الملك السعود،2015.

32– يحي سعيد قاعود، **أطروحات فوكوياما وها نتنغتون والنظام العالمي الجديد**:دراسة تحليلة مقارنة، 2015.

2- المجالات و الدوريات :

1- أحمد حجاج ، **الصين تعيد إكتشاف إفريقيا**، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ، عدد 163، جانفي 2006.

2- أحمد طه محمد، **إفريقيا و النظام العالمي الجديد، مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية ، العدد 23، جانفي 1996.

3- توفيق المدني، **جولة كلينتون الإفريقية**، مجلة شؤون الأوسط، بيروت مركز الدراسات الإستراتجية العدد 72، 1998.

4- حسن الحاج علي أحمد, **الدولة في إفريقيا و نظريات العلاقات الدولية** ,مجلة السياسة الدولية, عدد 160, أفريل 2005.

5- حمدي عبد الرحمان، **السياسة الأمريكية اتجاه إفريقيا من العزلة الى الشراكة**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، العدد 144، أفريل 2001.

6- حمدي عبد الرحمان، **أبعاد السياسة الأمريكية الجديدة اتجاه إفريقيا، مجلة السياسة الدولية** ، القاهرة مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية ، العدد 173 ، جويلية 2008.

7- رقولي كريم، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية،**" مقاربة معريفية و مفاهمية للسياسة الخارجية"** عدد 5 جوان2016.

8- طارق عادل الشيخ، **كلينتون و جولته الإفريقية الإفريقية الثانية**، مجلة السياسة الدولية ،مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، عدد 142،أكتوبر 2000.

9- علي حسين القحطاني مجلة **كلية التجارة للبحوث العلمية** مجلد 48

10- عبد الحليم غازلي، **الإقتصادية الجماعة لدول غرب إفريقيا و إسهامها في تسوية النزاع في شمال** مالي 2012، المجلة الجزائرية للدارسات السياسية ،عدد6 ،ديسمبر2016.

11- علاء السيد عبد العزيز ،**مستقبل السياسة الأمريكية الخارجية**، نجاة الأمريكيين مجلة السياسة الدولية، العدد 127.

12- **من يصنع السياسة الأمريكية اتجاه العرب** – مجلة البصيرة ، العدد7 ، 2004.

3 – المذكرات و الرسائل العلمية :

1- أمينة قاسم أسماء، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية إتجاه إيران و إنعكاساتها على الدول المنطقة** ، مذكرة شهادة ماستر في العلوم السياسية 2015.

2- أمينة بوبصلة، **التنافس الغربيين الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي فترة ما بعد الحرب الباردة،** مذكرة ماجيستر غير منشورة(جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية ولإعلام،2012).

3- إيناس شيباني، **السياسة الخارجية الأمريكية إتجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الإبن،** دراسة تحليلية مقارنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية فرع : العلاقات الدولية جامعة باتنة، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسة، 2009 –2010.

4- عبد الحليم غازلي، **سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بعد نهاية الحرب الباردة** ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، وجامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية 2013.

5- قاسم أسماء أمينة، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية إتجاه إيران و إنعكاساتها على الدول المنطقة** ، مذكرة شهادة ماستر في العلوم السياسية 2015.

6- ميلود العطري، **السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه امريكا اللاتينية** (مذكرة ماجيستار في العلوم السياسية 2008.

7- نعيمة زواوي، **الصراعات الإثنية والدينية في أفريقية،** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة الجزائر 3- كلية العلوم السياسية 2014.

8- نادية كلفاح، **الإستراتيجية الأمريكية تجاه غرب إفريقيا بعد الحرب الباردة،** مذكرة ماستر غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية 2013-2014.

4- محاضرات :

- هيرمان كيوهن، **تطور السياسة الأمريكية في إفريقيا منذ الحرب العالمية الثانية**، محاضرة ألقيت في المركز العالمي لدراسات و أبحاث الكتاب الأخضر.2007.

5- مواقع الإنترنيت باللغة العربية :

1- أسماء عبد الفتاح، **"أوولأفريكا"** أمريكا أدركت أهمية أفريقيا بعد تمدد بالقارة ، البديل صوت المستضعفين، أكتوبر 2016. 22-93-81=p? /http://elbadil.com

2- أحمد كريم ، **كم _عدد_ سكان _العالم** www.mawdoo3.com/

3- أمير سعيد، **الصين الصاعدة وفرنسا الآفلة في قلب إفريقيا**، قرآت إفريقية/http://www.qiaatafrican.com/home/new

4 - **أمريكا في إفريقيا، و مفهوم القوة الناعمة**- http//www.ifrigi yah.com /cms/content/view/4306/87

5 - **إقتصاد الأرقام -تعرف-على -النفط-الإفريقي-الإنتاج-والإحتياطات** marketsvoice.com/blog/

6 - بدر محمد بدر،**التكالب على نفط إفريقيا التكالب-على نفط- إفريقيا** www.aljazeera.net/knouledgeeate/books/2014/11/17

7 - بول يونلز، **خطة للأمم المتحدة تطالب بمزيد من التدخل** News.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid.4053000/4053745.stm.

8 - تقرير الدولي: القرصنة البحرية تتراجع ،جديد بريس www.jadidpresse.com

9 - جوزيف صموئيل ناي www.geni.com.2009-يحي سعيد قاعود، **أطروحات فوكوياما وهانتنغتون والنظام العالمي الجديد** : دراسة تحليلة مقارنة، 2015 ، https://booksgoogle.dz/books

10 – حنان أخميس ، جماعات اللوبي و الضغط الامريكي المصدر :https://www.bahethc-enter.org /Arabic

11– روبرت جلبين www.amazon.com

12– دراسة فرنسية، **"الولايات المتحدة الأمريكية و إفريقيا و الحرب على مالي"**، في http://essahraa.net/index.php/poyin/40-2011-04-01-17-15-14/8584-2013-04-27-18-30-html.17

13– صادق الأسود **"علم الإجتماع السياسي "** WWW.AL-Nnas.Com

14– كورمتيوك أنيار، **الدول الفاشلة والهشة، الحوار المتمدن.**
www.ahewar.org/s.asp?aid=42160&r=0&cid=0&u=&i=0&q=.

15– كينيث والتز ، **www.britannica.com**

16– عمان عنان، **"عبر بوابة النيجر"** أمريكا تفزوا إفريقيا عسكرية
www.noonport.org/content/14289.

17–النزاعات في إفريقيا :18 دولة تعاني من حروب أهلية و إضطرابات داخلية و انقلابات ،الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية ،عدد9561
Archive.aawsat.com/details.asp?section=4&article=280350&issueno=9561*.WSmR19_jLqB

18 – يحي سعيد قاعود، **أطروحات فوكوياما وهانتنغتون والنظام العالمي الجديد** : دراسة تحليلة مقارنة، 2015 ، https://booksgoogle.dz/books

* -المراجع باللغة الفرنسية :

1- الكتب:

1-AndreMathiot , Les « Pressure groups » aux Etats-Unis ,revue françaice de science politique,Vlume2 . N 3,Presses Universitaire de France , juillet-septembre 1952.

2-Jean Lucien '**Activisme militaire de washington en Afrique**'' le monde diplomatique ''N.10,(07/2004).

3- Yves boyer, **le regain d'intéret American pour l'Afrique**; Quelles Conséquences Militaire et Stratégiques. -

2- مواقع الإنترنيت:

1- Saild, L'AGOA et ses Produits Agridoc

2-http:// www.agoa.gov/agea leagislation.htm/.

3-WWW.BAC35.COM /T571-TOPIC .

www.agridoc.com/fichstechniquesgret/Politiques-Agricoles.-4

* المراجع باللغة الإنجليزية :

1- الكتب:

1-Chris Brown,The New Agenda For International Relations : fromPolarization In World Politics,'' The Normative Framework of Post-Cold War International Relations '',Oxford :Blackwell Publishers,2002.

2-Danialle.Langton,US Trade And Investment Relation hipwith sub Saharan Africa ,the African grouth and opportunityact and beyend, CRS Report RL 31772.Janury 2008.

3-Ernest R.May, « Who Are We § », March / April 1994 .

4-Fraser Cameron,**USForgeign Policy After the Cold War**,Global Hegemony Or RelucantSheriff?,USA&Canadarouledge, 2 edition,2005.

5 -Graduateinstitute.Ch 14 juin 2011. In 20/02/2017

6-Jahn J. Mearsheimer&Stephen.M.Walt, the israel lobby end U.S. Soreijn Policy, review of books published, volume 28,N,6,Marche 23 ,2006.

7- J. Samuel Barkin, RealistConstructivisn:RethinkingInternationl Relations

Theory, Cambridge University, Press ,March 2010.

8-Joseph S. NyeGr , The Paradox OfAmirican Power : Why The World, OnlySuperpowerCan't Go It Alone.OxfordUniversityPress , 7 March 2002.

9-MajaZehfuss ,Constructivisn in International Relations : The Politics Of Reality.2002. -

10-Raymond W. Copson,**AfricaBackgrounder**:History US Principal Congressional Actions CRS Report,2001.

11-Stephen Wayne, De multiples influences s'exercent sur la politique étrangère des Etats- Unis ,Revne électronique de département d'Etat des Etats –unis, volume5, N1, mars-2000.

12- Saliha Bocker ''**Promothing U.S.Economic Relatios with Africa**''Report of an Independent Task Force Sponsored by the Council on Foreign Relations,Februry1,2006.

13 -Steven L.Lamy, The Globalization of World Politics, Oxford University Press, 3 rdedition , 2005 .

14-Thomas Barnett, **The Pentangon's New Map,penguin**,E1,2005.

2- مواقع الإنترنيت:

1-Arab Federation Of Shipping, www.afos-shipping.com

2-Graham Alison ,Harvrard Kennedy Scohool , https:/ www. Hks .harverd.Edu/

3-MajaZehfuss ,Constructivisn in International Relations : The Politics Of Reality.2002.p2,https:// books. Google .dz / books

4-Https:// www .whitehouse.gov/1600/executive-branch

5-Stephen Wayne,http://usinfo.state ; gov/journals /itps/0300/ijpf/frwayn.htm.

6-Thierry Messan, www.voltairenet.org

7- http://elaph.com/web/opinion/2015/1/975705.html?entry=opinion

8 -www.srstrategie.org.

-Graham Alison ,Harvrard Kennedy Scohool https:/ www. Hks .harverd. Edu/

-WWW.Raialyoum.com/?.

- International trade administration, département of commmerce United states of in:http://www.agoa.gov/resources/ US African Trade Profile 2009.pdf.

- U.S Departement of Commerce,in US African Trade Profile.OP.Cit.

فهرس المحتويات

العنوان الصفحة

شكر وعرفان

الإهداء

خطة الدراسة..... 01

ملخص الدراسة..... 02

مقدمة..... 06-13

الفصل الأول : الإطار النظري للسياسة الخارجية الأمريكية..... 15-44

المبحث الأول :المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية الأمريكية..... 16

1- الواقعية الجديدة..... 16

2- الليبيرالية الجديدة..... 19

3- البنائية 21

المبحث الثاني: محددات السياسة الخارجية الأمريكية..... 24

1- المحددات الداخلية (مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية).... 24

1-أ- الجهاز التنفيذي..... 24

1-ب- الجهاز التشريعي..... 26

1-ج-الجماعات الضاغطة:(المجمع الصناعي العسكري – اللوبي الإسرائيلي).. 27

- المجمع الصناعي العسكري..... 27

- اللوبي الإسرائلي 28

1-د- القوة الدينية (عامل الدين) 29

1-هـ- مراكز البحث 31

1-و- الرأي العام..... 31

2 - المحددات الخارجية..... 32

المبحث الثالث: تأثير تحولات ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الأمريكية..... 34

1- طبيعة التحولات 34

2- مظاهر التحول السياسة الخارجية الأمريكية منذ بداية الحرب الباردة 36

خلاصة الفصل..... 44

فهرس المحتويات

الفصل الثاني : السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إتجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة 46-74

المبحث الأول: أهمية القارة الإفريقية في السياسية الخارجية الأمريكية 47

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للعلاقات الأمريكية – الإفريقية..... 51

1- في فترتي ما قبل الحرب الباردة وأثناءها..... 51

2- نهاية الحرب الباردة وإعادة تقويم موقع إفريقيا..... 60

3- مكانة إفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 67

المبحث الثالث: أهداف و وسائل السياسية الخارجية في إفريقيا 69

1- أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في إفريقيا..... 69

1- أ-الجانب الإستراتيجي..... 69

1- ب- الجانب الإيديولوجي 70

1- ج-الجانب السياسي..... 70

1- د- الجانب الاقتصادي 71

2- وسائل السياسية الخارجية الأمريكية في إفريقيا..... 71

2- أ- تقديم القروض و المعونات 71

2- ب-التدخل كوسيلة لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية..... 72

2- ج- الدبلوماسية الأمريكية في إفريقيا..... 73

خلاصة الفصل 74

الفصل الثالث: العلاقات الأمريكية مع دول إفريقيا« جنوب الصحراء » 76-115

المبحث الأول: العلاقات الاقتصادية..... 77

المبحث الثاني : العلاقات السياسية و الأمنية 89

1- أهم أسباب إنشاء الأفريكوم 96

2- مكافحة الإرهاب 98

المبحث الثالث : تحديات السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة..... 101

1- التحديات الداخلية في المنطقة 101

فهرس المحتويات

1- أ-معظلة الدولة الإفريقية..... 101

1- أ-1- العامل الهيكلي 102

1- أ-2- العامل الإقتصادي والسياسي 102

1- أ-3-عامل الإثنية و الهوية 102

1- ب- تعقيدات البئية الأمنية الإفريقية 103

1- ب-1- الحروب والنزاعات 103

1- ب-2- تهريب الأسلحة 104

1- ب-3-القرصنة و تهريب النفط 105

2- التحديات الخارجية في المنطقة 106

2- 1- التواجد الصيني في المنطقة 106

2- 2- التحدي الفرنسي للمصالح الأمريكية في إفريقيا 110

خلاصة الفصل..... 114

خاتمة..... 117

قائمة المراجع..... 120